سـلطة النقـد الفلسـطينية

التقرير السنوي

2015

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

تموز، 2016

© تموز، 2016.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2016. التقرير السنوي لعام 2015: تموز.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله-فلسطين.

هاتف: 2409920-2 (970 +)
فاكس: 2409922-2 (970 +)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية:www.pma.ps

تصميم واخراج فني:
سلطة النقد الفلسطينية
دائرة العلاقات العامة والاتصال

رؤيتنا

أن نكون بنكاً مركزياً حديثاً، كامل الصلاحيات لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. وأن نكون قادرين على: (1) تحقيق الاستقرار النقدي، أي الحفاظ على نسب زيادة معتدلة في المستوى العام للأسعار، بإبقاء التضخم تحت السيطرة؛ (2) الحفاظ على الاستقرار المالي، أي العمل على استقرار وتمتين وتطوير المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية؛ (3) المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة في فلسطين.

رسالتنا

تهدف إلى (1) تحقيق الاستقرار النقدي من خلال إبقاء التضخم تحت السيطرة، ووضع وتنفيذ سياسة نقدية سليمة لتهيئة بيئة مناسبة للمحافظة على نسب زيادة معتدلة في المستوى العام للأسعار؛ (2) المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تطوير جهاز مصرفي مستقر، مرن ونام، ونظام مدفوعات وطني فعال؛ (3) ممارسة دور المستشار الاقتصادي والمالي للحكومة الفلسطينية.

مجلس الإدارة

	معالي السيد عزام الشوا	المحافظ رئيس مجلس الإدارة
	الدكتور شحادة حسين	نائب المحافظ
	السيد إبراهيم برهم	عضواً
	الدكتور إسماعيل الزابري	عضواً
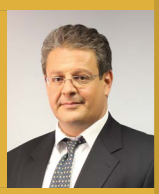	الدكتور بشير الريس	عضواً
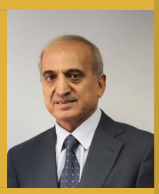	الدكتور طالب صريع	عضواً
	الدكتور سمير عبد الله	عضواً
	السيد فريد غنام	عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها، في مجال تأمين المعرفة والمعلومة الموثوقة المبنية على التحليل ومراقبة الأداء، وتفعيل دورها في الاقتصاد الكلي بما يكفل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويسهم في تشجيع النمو الاقتصادي المستدام.

يأتي إصدار هذا التقرير في فترةٍ شهدت العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية. فمحلياً تعرض الاقتصاد الفلسطيني لمزيد من الأزمات والتحديات، وخصوصاً في الربعين الأول والأخير من العام 2015، والتي أبقت هذا الاقتصاد يعمل دون طاقته الكامنة وحالت دون تحقيقه لمستويات نمو مرتفعة. كما شهد الوضع الإقليمي والعالمي أيضاً جملة من التطورات الاقتصادية والسياسية المتسارعة والمتلاحقة، وفي مقدمتها الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية، وتراجع أسعار الغذاء العالمية، إضافة إلى استمرار التوتر والأزمات في أكثر من دولة عربية، وانعكاس تداعياتها على معدلات النمو الاقتصادي.

يتضمن هذا الإصدار أربعة أجزاء رئيسة، تتعلق بأهم المستجدات والتطورات في البيئة الاقتصادية الدولية والمحلية، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي بما فيه تطورات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والقطاع المالي الفلسطيني. مع إفراد جزء لأهم إنجازات سلطة النقد، التي كانت المحرك الرئيسي للتطورات التي شهدتها كافة المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر.

وآمل من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم متغيرات وتطورات العام 2015، في إطار من التحليل المستند على المعلومة الدقيقة، المدعّم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

ختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية في التحول إلى بنك مركزي حديث وكامل الصلاحيات لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. كما وأعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، وعملية التنمية المستدامة في فلسطين.

المحافظ

عزام الشوا

الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية

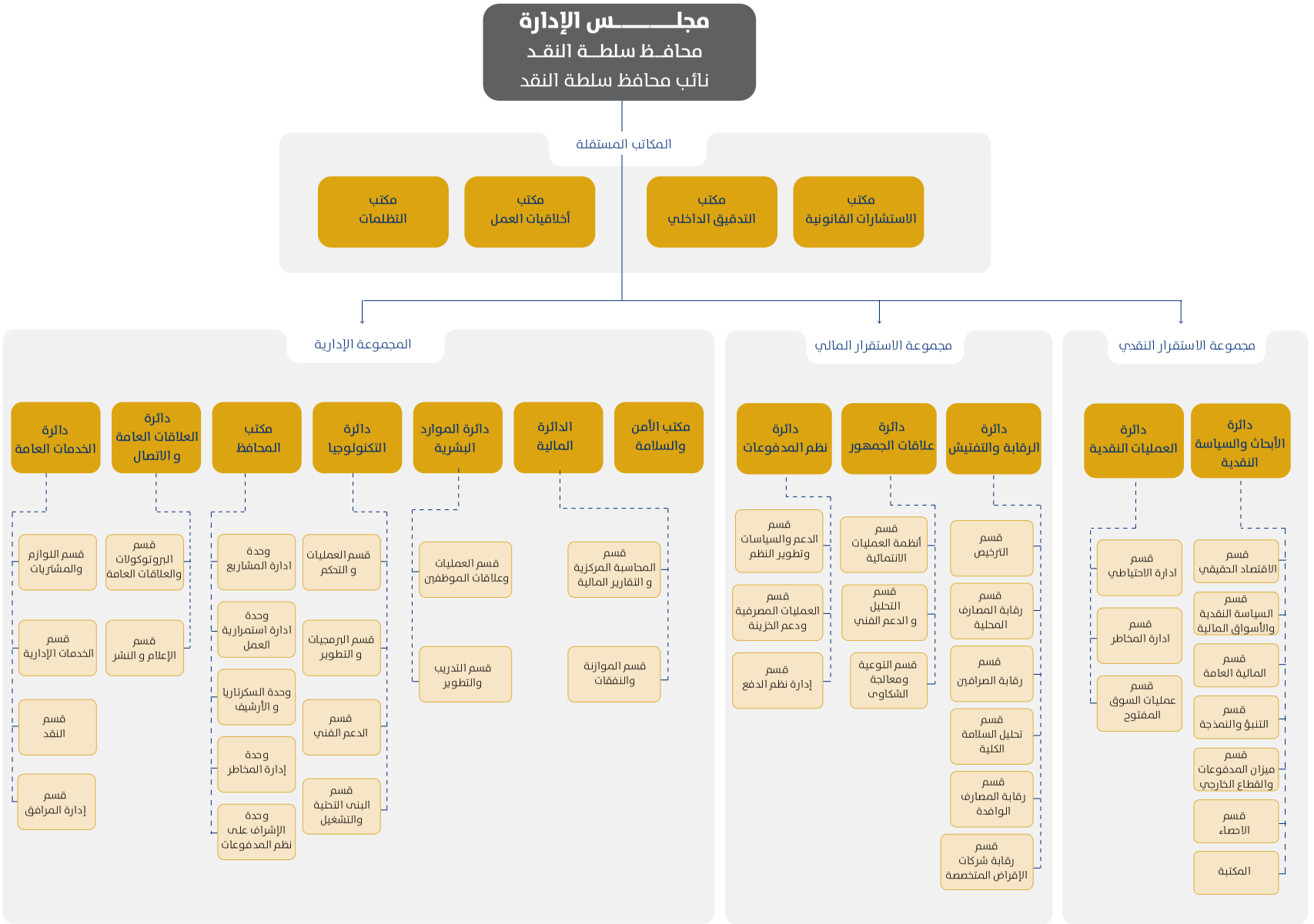

مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني
كما في نهاية عام 2015

* تمثل الشركات التي حصلت على ترخيص نهائي من سلطة النقد.

سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.

عدد الفروع والمكاتب.

الملخص التنفيذي

بالرغم من استمرار الاقتصاد العالمي في المضي قدماً في مسيرة التعافي إلا أنه وقع في دائرة التباطؤ جرّاء ضعف النمو في النصف الثاني من العام 2015، فاستقر النمو العالمي في المحصلة عند 3.1% مقارنة مع 3.4% عام 2014. وفي ظل حالة عدم اليقين التي سادت الاقتصاد العالمي والتخوفات من أزمة مالية جديدة حقق اقتصاد الدول المتقدمة نمواً بمقدار 1.9% خلال العام 2015، بتحسن طفيف عن العام 2014 الذي بلغت نسبة النمو فيه 1.8%. على الجانب الآخر، لا زال التباطؤ الاقتصادي يسيطر على مجموعة الدول الصاعدة والنامية تقوده الصين بشكل أساسي، إذ تباطأ نمو المجموعة إلى نحو 4.0% عام 2015 مقارنة بحوالي 4.6% عام 2014. أما على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فلا تزال الاضطرابات التي تعصف بها تلقي بظلالها الكثيفة على معدلات النمو التي امتازت بتذبذبها الكبير خلال السنوات الماضية، خاصة في دول مثل اليمن، وتونس، وليبيا، ومصر، والعراق. يُضاف إلى ذلك الانعكاسات السلبية التي طالت الدول المصدّرة للنفط جرّاء استمرار تراجع أسعار النفط. وفي المحصلة، أبدت المنطقة ككل خلال العام 2015 ضعفاً في الأداء الاقتصادي، فتباطأ معدّل النمو إلى 2.3% مقارنة بنحو 2.6% عام 2014.

وألقى التباطؤ الاقتصادي بظلاله على مستويات التضخم التي واصلت الانخفاض بشكل متواتر، وتعمّقت حالة الانخفاض في ظل استمرار تراجع أسعار السلع الأساسية، لا سيما الغذاء والنفط. فتراجع معدل التضخم العالمي إلى 2.8%، مقارنة مع 3.2% في العام السابق، على خلفية تراجعه في مجموعة الدول المتقدمة من 1.4% عام 2014 إلى 0.3% عام 2015، واستقراره في الدول الصاعدة والنامية عند 4.7% للعام الثاني على التوالي.

إقليمياً، عانى الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام من ضعف مستويات الاستثمار والتصدير على خلفية مجموعة من الظروف غير المواتية، شملت ضعف الطلب العالمي عامةً، والأوروبي خاصة، وقوة الشيكل الإسرائيلي أمام العملات الأخرى. في النتيجة، استقرّ نمو الاقتصاد الإسرائيلي عند مستوى 2.6% مماثلاً لما كان عليه في العام 2014. وعلى خلفية تأثير التوترات الإقليمية التي أثرت على الاقتصاد الأردني، وخصوصاً حركة التجارة الخارجية والضغوطات المتولدة عن تدفق اللاجئين السوريين، تباطأ نمو الاقتصاد الأردني إلى 2.5% خلال 2015 مقارنة بنمو بلغ 3.1% في العام الذي سبقه.

وعلى الصعيد المحلي، شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2015 العديد من التقلبات السياسية والاقتصادية، حيث قامت إسرائيل بوقف تحويل أموال المقاصة للحكومة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام. وخلال الربع الأخير من العام، شهدت الضفة الغربية وتطورات سياسية وأمنية تمثلت بالهبة الجماهيرية كرد فعل على ما أهمه استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية وتفاقم الاستيطان وانسداد أفق الحل السياسي. بالرغم من ذلك طرأ تحسن نسبي على الاقتصاد الفلسطيني الذي نما بحوالي 3.5% مقارنة مع تراجع بحوالي 0.2% خلال العام 2014. يذكر في هذا الشأن أن هذا التحسن جاء كنتيجة متوقعة لفترة أعقبت حرب إسرائيلية مدمرة على قطاع غزة التي نما اقتصادها بحوالي 6.8% عام 2015 مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 15.1% عام 2014. في المقابل، أثرت الأحداث التي شهدتها الضفة الغربية على أدائها الاقتصادي، فتباطأ نموها إلى 2.5% عام 2015 مقارنة مع 5.3% عام 2014. وأدى هذا التباين في الأداء بين المنطقتين إلى تراجع الهوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغ متوسط دخل الفرد في الضفة الغربية حوالي 2,265.7 دولار، متراجعاً بنسبة 0.2% مقارنة بالعام 2014، بينما بلغ في قطاع غزة حوالي 1,002.8 دولار (أقل من نصف مستواه في الضفة)، مرتفعاً عن العام الماضي بنحو 3.3%. في المحصلة، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين خلال العام 2015 بحوالي 0.5%، ليصل إلى 1,745.9 دولار.

من ناحيةٍ أخرى، تراجعت معدلات التضخم في مستويات الأسعار في فلسطين إلى 1.4% مقارنة مع 1.7% عام 2014، جرّاء تراجع أسعار النفط والغذاء عالمياً. غير أن معدل التضخم المتحقق في فلسطين بقي يخفي الكثير من التناقضات، ففي الوقت الذي تراجع فيه معدل التضخم في قطاع غزة من 2.9% عام 2014 إلى 1.8% عام 2015، ارتفع في الضفة الغربية من 1.2% إلى 1.3% خلال نفس الفترة.

في المقابل، لا تزال مستويات البطالة المرتفعة تشكل أحد أبرز التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة. ففي العام 2015، انخفضت معدلات البطالة في فلسطين بشكل طفيف، لتصل إلى 25.9% من إجمالي القوى العاملة، مقارنة مع 26.9% خلال العام 2014. وفي الضفة الغربية، تراجعت نسبة البطالة بشكل طفيف من 17.7% عام 2014 إلى 17.3% عام 2015. كما تراجعت في قطاع غزة من مستويات قياسية بلغت 43.9% عام 2014 إلى 41.1% عام 2015. وترافق التراجع في معدلات البطالة مع ارتفاع في معدل الأجر الاسمي اليومي للعامل الفلسطيني ليصل إلى 104.0 شيكل إسرائيلي، بنسبة نمو بلغت 1.9%. ونظراً لكون التغير في معدل التضخم خلال العام 2015 أقل بقليل من الزيادة في الأجر الاسمي، فقد ارتفع الأجر الحقيقي في فلسطين بحوالي 0.5%، مع

تمايز واضح في هذا الارتفاع على مستوى مناطق العمل، حيث تحسن الأجر الحقيقي في الضفة الغربية بنحو 2.1%، بينما تآكل في قطاع غزة بحوالي 1.3%، نظراً لارتفاع الأجر الاسمي بنسبة أقل من معدل التضخم. أما على مستوى العاملين في إسرائيل والمستوطنات، فقد ارتفع أجرهم الحقيقي بحوالي 4.8%.

على صعيدٍ آخر، شهدت المالية العامة في العام 2105 زيادة ملحوظة في حجم الإيرادات فاقت الزيادة في النفقات العامة مما أدى إلى تراجع ملموس في رصيد العجز الجاري. كما شهد العام 2015 من ناحية أخرى، تراجعاً ملحوظاً في حجم المنح والمساعدات الخارجية، أدى إلى تراجع ملحوظ في فائض الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات) من 1,492.4 مليون شيكل عام 2014 إلى 342.2 مليون شيكل فقط. في المقابل، ارتفعت المتأخرات المتراكمة على الحكومة بحوالي 1.8%. أما الدين العام الحكومي (مقوماً بالدولار الأمريكي) فقد ارتفع بحوالي 14.5% خلال العام 2015، ليبلغ 2,537.2 مليون دولار، أو ما يعادل 20.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو 17.4% عام 2014.

وعلى الصعيد الخارجي، سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2015 عجزاً مقداره 1,712.9 مليون دولار، منخفضاً بحوالي 20.3% عمّا كان عليه في العام 2014، ومشكلاً نحو 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 16.9% عام 2014. ويعزى السبب الرئيس لتراجع عجز الحساب الجاري إلى ارتفاع التحويلات الجارية بحوالي 48.3% عما كانت عليه في 2014، بالرغم من ارتفاع العجز في الميزان التجاري بما نسبته 2.8%، وكذلك تراجع صافي الدخل المحول من الخارج بحوالي 6.8%. وفيما يتعلق بالحساب المالي والرأسمالي، فقد حقق فائضاً مقداره 1,549.4 مليون دولار خلال العام 2015، بانخفاض نسبته 12.3% عن العام 2014، مشكلاً ما نسبته 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، أهمها تراجع التحويلات الرأسمالية التي تشمل تحويلات المانحين لتمويل المشاريع التطويرية. وكذلك انخفاض صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى (العملة والودائع).

وفي سياق آخر، وبالرغم من الظروف الصعبة التي تعيشها فلسطين، حققت سلطة النقد المزيد من الإنجازات، سواء على مستوى الإفصاح والشفافية، من خلال توفير الأبحاث والتقارير المتخصصة والبيانات الإحصائية التي شملت مختلف المؤشرات الاقتصادية، أو على صعيد مساعيها للحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الفلسطيني، وذلك من خلال إصدار العديد من التعليمات الهادفة إلى تنظيم عمل المصارف بما يتلاءم مع متطلبات الاستقرار المالي والمخاطر المحيطة. ومن اهم المنجزات في هذا الصدد، استخدام نظام الرقابة على أساس المخاطر، والتقدم في اطلاق نظام المدفوعات من خلال التقدم في اطلاق برنامج المقسم الوطني. كما عملت سلطة النقد على مزيد من التدعيم للبنية التحتية للنظام المصرفي، وتعزيز ثقة الجمهور بسلامة وانضباط الجهاز المصرفي، وقامت سلطة النقد بتطوير أنظمة معلومات الائتمان والشمول المالي. وانعكست محصلة هذه الإجراءات إيجاباً على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث تحسنت مستويات السيولة في الجهاز المصرفي، بالتزامن مع ارتفاع الموجودات، ونمت ودائع العملاء، كما ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية مع تراجع في نسبة التعثر، وزادت قدرة هذا الجهاز على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.

وفي هذا السياق، تشير المؤشرات المالية للمصارف العاملة في فلسطين إلى ارتفاع إجمالي موجودات المصارف في نهاية العام 2015 إلى حوالي 12,599.9 مليون دولار، وبنسبة 6.6% عما كانت عليه مع نهاية العام 2014. كما شهدت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً بحوالي 19.0% عما كانت عليه في نهاية العام 2014، لتبلغ حوالي 5,824.7 مليون دولار. وفي ذلك إشارة إلى مزيد من التفعيل لدور الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد وتوفير مزيد من فرص التمويل والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. كما وصلت ودائع العملاء إلى 9,654.2 مليون دولار، متزايدة بنسبة 8.1% عما كانت عليه في نهاية العام 2014. في حين بلغت حقوق ملكية الجهاز المصرفي نحو 1,463.9 مليون دولار، دون تغير يذكر عما كانت عليه في نهاية العام 2014.

من ناحية أخرى، واصلت سلطة النقد مسيرة بنائها المؤسسي، وتدعيم رأسمالها بهدف زيادة قدرتها في التغلب على المخاطر التي تواجهها أثناء ممارستها لمهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. فقد نمت حقوق ملكية سلطة النقد مع نهاية العام 2015 بنسبة 3.0%، لتصل إلى 103.7 مليون دولار، جرّاء ارتفاع رأس المال المدفوع بحوالي 4.4%، وذلك من خلال تحويل الأرباح التي أسفرت عنها نتائج الأعمال التي قامت بها سلطة النقد عام 2015 إلى حساب رأس المال.

17.7 percent in 2014 to 17.3 percent in 2015. Likewise, unemployment in GS dropped from a record high level of 43.9 percent in 2014 to 41.1 percent in 2015. Receding unemployment was accompanied by a rise in average nominal daily wage of the Palestinian worker to reach NIS 104.0, registering an increase of 1.9 percent. Since the variation in the inflation rate during 2015 was slightly lower than the increase in nominal wage, real wage in Palestine increased by 0.5 percent, revealing manifest interregional disparities. In the WB, real wage improved by about 2.1 percent, whereas in GS it was eroded by around 1.3 percent as the increase in the nominal wage was lower than that of the inflation rate. With respect to workers in Israel and Israeli settlements, real wages rose by around 4.8 percent.

On a different note, public finances in 2015 witnessed a marked increase in both public revenues and expenditures, resulting in a notable drop in the current account deficit. The year 2015 also saw a marked shrinkage of foreign aid and grants, leading to a sizeable decline in the overall balance surplus (after aid and grants) from USD 418.0 million to just USD 88.0 million. In comparison, government arrears grew by about 1.8 percent, and public debt (denominated in USD) increased by about 14.5 percent to USD 2,537.2 million; the equivalent of 20.0 percent of GDP.

As for the external sector, the balance of payments current account recorded a deficit of USD 1,712.9 million, dropping by about 20.3 percent compared to the previous year and constituting about 13.5 percent of GDP. The primary factor contributing to this decrease was the rise in current transfers by about 48.3 percent compared to 2014, in spite of an increase in the trade balance deficit by 2.8 percent and a decrease in net income from abroad by about 6.8 percent. The financial and capital account realized a surplus of USD 1,549.4 million during 2015, declining by 12.3 percent compared to 2014 and constituting around 12.2 percent of GDP. This decline can be attributed to several factors: mainly the cutbacks in donor transfers to finance development projects and in the net inflow of other investments (currency and deposits).

On a different note, and despite the hardships in Palestine suffered from, the PMA pressed on with its efforts, whether regarding disclosure and transparency through making available specialized research, reports and statistical data on all major economic indicators, or with respect to its end-overs to preserve the soundness and stability of the Palestinian banking system by issuing proper regulations consistent with international standards and best practices. PMA also worked to further consolidate the infrastructure of the banking system and promote public confidence. The PMA also upgraded its systems for credit information and financial inclusion, which positively reflected on the financial indicators of the Palestinian banking system, ensuring better liquidity levels. At the same time, banking system assets rose, customer deposits grew, direct credit facilities expanded, non-performing loans decreased, and the ability of the banking system to withstand expected and unexpected risks improved.

simultaneously, banks' financial indicators for banks operating in Palestine indicated a rise in total assets by end 2015 to around USD 12,599.9 million; an increase of 6.6 percent compared to end 2014. Moreover, direct credit portfolio grew by around 19.0 percent, compared to 2014, to USD 5,824.7 million, indicating increased intermediation between surplus and deficit units within the economy. This helps provide additional finance opportunities and higher economic growth. Furthermore, customer deposits reached USD 9,654.2 million, growing by 8.1 percent compared to 2014, while banking system equity amounted to USD 1.463.9, no significant change compared 2014.

Meanwhile, the PMA has sustained its institutional building efforts and continued to boost its own capital in order to withstand risks associated with its operations, authorities and responsibilities. By end 2015, PMA equity rights grew by 3.0 percent to USD 103.7 million, as a result of a 4.4 percent increase in paid-up capital mainly from the transfer of profits realized from PMA operations in 2015 to its capital account.

Executive Summary

Despite sustained recovery, the global economy fell into a deceleration cycle as a result of poor growth in the second half of 2015, with global growth eventually stabilizing at around 3.1 percent compared to 3.4 percent in 2014. Amidst the uncertainty facing the global economy and the renewed financial crisis concerns, economic growth in Developed Economies experienced a slight pickup, recording 1.9 percent in 2015 compared to 1.8 percent in the previous year. On the other hand, economic slowdown continued to prevail in Emerging and Developing Economies, driven primarily by China, as growth in these economies slowed down to about 4.0 percent in 2015 from about 4.6 percent in 2014. With respect to the MENA region, ongoing turmoil cast heavy shadows on growth rates, characterized by significant fluctuations over the past few years, in particular in countries like Yemen, Tunisia, Libya, Egypt and Iraq, and additionally compounded by the adverse ramifications of the oil price fall on oil-exporting countries. Overall, economic performance of the region deteriorated with the growth rate falling to 2.3 percent from 2.6 percent in 2014.

Economic slowdown cast heavy shadows on inflation rates, which dropped persistently. The decline in inflation was augmented by the continued drop in prices of basic goods, food and oil in particular. As a result, the global inflation rate fell to 2.8 percent from 3.2 percent in the previous year, on the account of its decline in developed countries from 1.4 percent in 2014 to 0.3 percent in 2015, and its stabilization in emerging and developing countries at 4.7 percent for a second successive year.

Regionally, the Israeli economy suffered from sluggish investment and export levels owing to a several of unfavorable conditions that included poor demand, generally across the globe and specifically in Europe, and the appreciation of the Israeli shekel against other currencies. In consequence, growth of the Israeli economy continued to hover around 2.6 percent; similar to the previous year's level. As for the Jordanian economy, the impact of regional unrest, especially on external trade, and the economic pressures caused by the influx of Syrian refugees caused the economy's growth rate to slow down to 2.5 percent in 2015 compared to 3.1 percent in the previous year.

Locally, the Palestinian economy witnessed several political and economic upheavals during the year 2015. During 2015Q1, Israel suspended the transfer of clearance revenues to the Palestinian government and, also in 2015Q4, the West Bank (WB) witnessed serious political and security developments which took the form of a popular uprising in response to mainly the continued occupation and settlements, and the absence of any progress in resumption of negotiations and political solution. Yet, the Palestinian economy saw relative improvement, registering growth at around 3.5 percent compared to 0.2 percent shrinkage during 2014. It is worth mentioning that this uptick was anticipated as it follows the period in the aftermath of the devastating Israeli-Gaza war mid-2014. Thus in 2015, the GS economy grew by about 6.8 percent in 2015, as opposed to a shrinkage of 15.1 percent in 2014. Contrarily, the events witnessed in the WB have adversely affected its economic performance, slowing growth down to 2.5 percent in 2015 compared to 5.3 percent in 2014. This disparate performance between the two regions led to a narrowing of the gap in real GDP per capita, with WB per capita income reaching about USD 2,265.7, a fall by 0.2 percent. Conversely, the GS percapita income increased to about USD 1,002.8 (less than half the WB figure), a rise by about 3.3 percent. Overall, real GDP percapita in Palestine rose by about 0.5 percent in 2015 to about USD 1,745.9.

On the other hand, inflation rates in Palestine dropped to 1.4 percent compared to 1.7 percent in 2014, as a result of declining oil and food prices globally. However, the inflation rate realized in Palestine disguised several contradictions. While the inflation rate in GS receded from 2.9 percent in 2014 to 1.8 percent in 2015, it rose in the WB from 1.2 percent to 1.3 percent over the same period.

Obviously, high unemployment continues to be one of the most significant challenges to the Palestinian economy, in particular in GS. During 2015, the unemployment rate in Palestine dropped slightly to reach 25.9 percent of total workforce compared to 26.9 percent during 2014. In the WB, the unemployment rate fell from

المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني، 2011-2015
Main Indicators of Palestinian Economy, 2011-2015

Indicator	2015	2014	2013	2012	2011	المؤشر
Output and Prices	(Annual percent change، معدل تغير سنوي)					الإنتاج والأسعار
Real GDP (2004 market prices)	3.5	0.2-	2.2	6.3	12.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2004)
Real Per Capita GDP	0.5	3.1-	0.8-	3.1	9.1	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
Inflation rate, Palestine	1.4	1.7	1.7	2.8	2.9	معدلات التضخم، فلسطين
West Bank	1.3	1.2	3.1	4.1	3.5	الضفة الغربية
Gaza Strip	1.8	2.9	0.8-	0.5	0.6	قطاع غزة
Unemployment Rate	(Percent of labor force، كنسبة من القوى العاملة)					معدلات البطالة
Palestine	25.9	26.9	23.4	23.0	20.9	فلسطين
West Bank	17.3	17.7	18.6	19.0	17.3	الضفة الغربية
Gaza Strip	41.1	43.9	32.6	31.0	28.7	قطاع غزة
Consumption, Investment and Saving	(Percent of real GDP) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					الاستهلاك والاستثمار والادخار
Final Consumption	119.0	118.2	113.9	120.6	116.9	الاستهلاك النهائي
Public	27.1	27.2	26.2	27.2	28.0	عام
Private	91.9	91.0	87.7	93.4	88.9	خاص
Gross Fixed Capital Formation	21.7	19.0	22.0	21.6	19.3	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
Public	8.1	7.7	8.4	8.7	9.2	عام
Private	13.6	11.3	13.6	12.9	10.1	خاص
Saving	6.1	1.7	3.4	0.4	1.1-	الادخار
Public Finance	(Percent of nominal GDP) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي					المالية العامة
Total Net Revenue and External Aid, of which:	29.1	31.5	29.4	28.3	30.2	إجمالي الإيرادات العامة والمنح، ومنها:
Tax	4.8	4.7	4.8	4.3	4.6	إيرادات ضريبية
Non-tax	2.0	2.1	2.0	2.1	2.1	إيرادات غير ضريبية
Earmarked Collections	0.4	-	-	-	-	تحصيلات مخصصة
Clearance Revenue	16.1	16.1	13.5	14.0	14.2	إيرادات المقاصة
Tax refund (-)	0.5	1.1	1.8	0.4	0.1	ردیات ضريبية (-)
Foreign Aid	6.3	9.7	10.9	8.3	9.4	المنح والمساعدات الخارجية
Total Expenditures, of which:	28.5	28.4	27.3	28.9	31.0	إجمالي النفقات العامة، ومنها:
Wage Expenditure	13.9	14.9	14.5	13.8	16.0	نفقات الأجور والرواتب
Non-Wage Expenditure	10.5	9.9	9.8	10.7	10.9	نفقات غير الأجور

Indicator	2015	2014	2013	2012	2011	المؤشر
Net Lending	2.4	2.3	1.7	2.5	1.3	صافي الإقراض
Earmarked Payments	0.3	-	-	-	-	مدفوعات مخصصة
Development Expenditures	1.4	1.3	1.3	1.9	2.8	النفقات التطويرية
Current Balance	4.2-	5.1-	7.5-	7.0-	7.5-	الرصيد الجاري
Overall Balance (Excl. Foreign Aid)	5.6-	6.4-	8.8-	8.9-	10.3-	الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)
Overall Balance (Inc. Foreign Aid)	0.7	3.3	2.1	0.6-	0.9-	الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)
Government Arrears	5.7	6.1	3.8	5.1	5.2	المتأخرات الحكومية
Government Public Debt	20.0	17.4	19.0	22.0	21.1	الدين العام الحكومي
External Sector	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) (Percent of nominal GDP)					القطاع الخارجي
Exports of Goods and Services	18.3	17.1	16.6	16.6	17.2	الصادرات من السلع والخدمات
Imports of Goods and Services	59.2	56.7	54.5	55.9	54.7	الواردات من السلع والخدمات
Income From Abroad, net	10.9	11.7	9.3	7.6	7.2	صافي الدخل المحول من الخارج
Of which: compensation of employees	10.3	11.4	9.1	7.3	7.0	منه: تعويضات العاملين في الخارج
Current transfers, net	16.4	11.1	9.5	15.5	10.6	التحويلات الجارية بدون مقابل
Of which: to public sector	5.5	4.8	5.9	5.7	6.8	منها: للقطاع الحكومي
Current Account	13.5-	16.9-	19.1-	16.1-	19.8-	الحساب الجاري
Monetary Sector	(معدل تغير سنوي، Annual percent change)					القطاع النقدي
PMA Assets	9.9	0.5-	7.6	7.8	11.2-	موجودات سلطة النقد
Banks Assets	6.6	5.6	11.4	7.6	6.1	موجودات المصارف
Direct Credit Facilities	19.0	9.3	6.7	18.3	23.0	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
Of which: to the private sector	19.5	17.7	11.3	14.0	19.6	منها: تسهيلات القطاع الخاص
Deposits	8.1	7.6	10.9	7.3	2.5	ودائع العملاء
Of which: from the private sector	10.4	6.9	11.1	7.5	4.4	منها: ودائع القطاع الخاص
Balances Abroad	16.2-	5.9	16.4	6.6-	5.9-	أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين
Ownership Equity	0.0	7.7	8.2	6.1	8.4	حقوق الملكية
Of which: paid-up capital	1.5-	5.2	3.7	2.3	8.0	منها: رأس المال المدفوع
Memorandum Items						بنود تذكيرية
Real GDP (USD Million, 2004 = 100)	7,721.7	7,463.4	7,477.0	7,314.8	6,882.3	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 2004=100)
Nominal GDP (USD Million)	12,677.4	12,715.6	12,475.9	11,279.4	10,465.4	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)
Al-Quds Stock Market Index (point)	532.7	511.8	541.5	477.6	476.9	مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)
Actual Exchange rate (USD/NIS)	3.89	3.57	3.61	3.85	3.58	سعر الصرف الفعلي (الدولار مقابل الشيكل)

المحتويات

تقديم	i
الملخص التنفيذي	iv

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي	
الجزء الأول: تطورات الاقتصاد العالمي	3
الأداء الاقتصادي	3
المخاطر الاقتصادية	5
الأسعار والتضخم	5
أسعار النفط	6
أسعار الغذاء	6
أسعار الذهب	7
التطورات المالية العالمية	7
أسعار الفائدة	7
أسعار الصرف	8
أسواق المال العالمية	8
آفاق الاقتصاد العالمي	9
الجزء الثاني: تطورات الاقتصاد المحلي	11
الأداء الاقتصادي	11
الأنشطة الاقتصادية	13
الطلب الكلي	14
القطاع الخاص الفلسطيني	16
الأسعار والتضخم والقوة الشرائية	17
القوى العاملة	18
العمالة	19
البطالة	20
معدل الأجر اليومي	21
الإعالة الاقتصادية	21
الإنتاجية	22
آفاق الاقتصاد الفلسطيني	22

الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة	
الإيرادات العامة والمنح	27
الإيرادات العامة	28
المنح والمساعدات الخارجية	30
الإنفاق العام	30
الإنفاق الجاري وصافي الإقراض	31
النفقات التطويرية	33
الرصيد المالي	33
المتأخرات	34
الدين العام	34

الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي	
ميزان المدفوعات	40
الحساب الجاري	40
الحساب الرأسمالي والمالي	46

استدامة الحساب الجاري	**47**
وضع الاستثمار الدولي	**48**

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني	
الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية	53
العلاقة مع المؤسسات الخاضعة للرقابة	**53**
تدعيم الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات الخاضعة للرقابة	53
تعزيز البنية التحية للقطاع المالي	57
تحسين النفاذ للخدمات المالية	61
دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	64
تعزيز وتطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية	**65**
إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال	**67**
النشاط المالي لسلطة النقد	**68**
البحث والتطوير	**69**
المنشورات	69
الكادر الوظيفي والتدريب	70
الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني	71
وضع السيولة المحلية	**71**
أداء الجهاز المصرفي	**72**
تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)	**73**
الأرصدة (الودائع) المصرفية وغير المصرفية	73
حقوق الملكية	75
بنود أخرى في جانب المطلوبات	76
تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)	**76**
محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة	76
التوظيفات الخارجية	83
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	83
المحفظة الاستثمارية	84
بنود أخرى في جانب الموجودات	85
الأرباح والخسائر	**85**
معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني	**86**
نظام المدفوعات	**87**
أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق	87
نشاط غرفة المقاصة	87
الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية	89
شركات الإقراض المتخصصة	**89**
قطاع الصرافة (شركات ومحال الصرافة)	**90**
قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)	**90**
قطاع التأمين	**92**
قطاع الرهن العقاري	**93**
قطاع التأجير التمويلي	**94**

الملاحق الإحصائية	

الأشكال البيانية

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي	
شكل 1 - 1: معدلات النمو الاقتصادي العالمي، 2011-2015	3
شكل 1 - 2: مستويات التضخم العالمية، 2011-2015	5
شكل 1 - 3: متوسط أسعار النفط الخام، 2011-2015	6
شكل 1 - 4: مؤشر أسعار الغذاء العالمي، 2011-2015	6
شكل 1- 5: أسعار الذهب العالمية، 2011-2015	7
شكل 1- 6: أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية على أساس شهري، 2015	8
شكل 1- 7: مؤشرات أسواق المال العالمية، 2013-2015	9
شكل 1- 8: آفاق الاقتصاد العالمي (توقعات النمو)، 2016 و2017	9
شكل 1- 9: معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، 2011-2015	11
شكل 1- 10: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2011-2015	12
شكل 1- 11: الناتج الفعلي والمحتمل في فلسطين، 2001-2015	12
شكل 1- 12 :مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2014 و2015	13
شكل 1- 13: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2014 و2015	13
شكل 1- 14: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2011-2015	14
شكل 1- 15: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2011-2015	15
شكل 1- 16: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2011-2015	16
شكل 1- 17: القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص بأسعار التكلفة، 2011-2015	16
شكل 1-18: مساهمة القطاعات الاقتصادية المشكلة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة، 2011-2015	16
شكل 1- 19: مستويات التضخم في دول مختارة، 2011-2015	17
شكل 1- 20: مستويات التضخم في فلسطين، 2011-2015	17
شكل 1- 21: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2015	18
شكل 1- 22: القوة الشرائية للدولار في فلسطين، 2011-2015	18
شكل 1- 23: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2015	18
شكل 1- 24: المشاركة في قوة العمل في فلسطين حسب الجنس والفئة العمرية، 2015	19
شكل 1- 25: المشاركة في قوة العمل في فلسطين حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة، 2015	19
شكل 1- 26: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2015	19
شكل 1- 27: معدلات البطالة في فلسطين، 2011-2015	20
شكل 1- 28: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2011-2015	21
شكل 1- 29: معدل الإعالة الاقتصادية، 2011-2015	21
شكل 1- 30: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2011-2015	22
شكل 1- 31: آفاق الاقتصاد الفلسطيني (تنبؤات النمو الحقيقي) للعام 2016	22

الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة	
شكل 2-1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2015	27
شكل 2-2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2011-2015	28
شكل 2-3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2015	31
شكل 2-4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2011-2015	31
شكل 2-5: نفقات غير الأجور الفعلية، 2015	32
شكل 2-6: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2011-2015	33
شكل 2-7: المتأخرات الحكومية (مليون شيكل)، 2011-2015	34
شكل 2-8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة ومن الناتج المحلي، 2011-2015	35
شكل 2-9: الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2011-2015	35

الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي

شكل 3 - 1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2015 40
شكل 3 - 2: مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2011-2015 40
شكل 3 - 3: العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2011-2015 41
شكل 3 - 4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها، 2015 42
شكل 3 - 5: الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها، 2015 42
شكل 3 - 6: الدخل المحول من الخارج، 2011-2015 44
شكل 3 - 7: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2011-2015 45
شكل 3 - 8: التحويلات الجارية بدون مقابل، 2011-2015 46
شكل 3 - 9: الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2011-2015 46

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

شكل 4-1: فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين ونسبتها لعدد السكان، 2011–2015 61
شكل 4-2: هيكل مطلوبات سلطة النقد الفلسطينية، 2015 68
شكل 4-3: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2015 68
شكل 4-4: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2011-2015 72
شكل 4-5: إجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين، 2011-2015 73
شكل 4-6: إجمالي الودائع وودائع العملاء، 2011-2015 74
شكل 4-7: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2015 74
شكل 4-8: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2015 74
شكل 4-9: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2015 75
شكل 4-10: صافي حقوق ملكية المصارف، 2011-2015 75
شكل 4-11: هيكل صافي حقوق ملكية المصارف، 2015 76
شكل 4-12: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2011–2015 77
شكل 4-13: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملة، 2015 77
شكل 4-14: توزيع المحفظة الائتمانية حسب القطاع والمنطقة الجغرافية، 2015 78
شكل 4-15: توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص، 2011-2015 78
شكل 4-16: توزيع تسهيلات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية، 2015 79
شكل 4-17: نمو محفظة تسهيلات القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي، 2011-2015 79
شكل 4-18: التوظيفات الخارجية والمحفظة الائتمانية كنسبة من الموجودات، 2011-2015 83
شكل 4-19: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2011-2015 84
شكل 4-20: الدخل الصافي للمصارف العاملة في فلسطين، 2011-2015 85
شكل 4-21: هيكل إيرادات المصارف، 2015 85
شكل 4-22: معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات بمختلف العملات المستخدمة في فلسطين، 2015 86
شكل 4-23: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص، 2011-2015 88
شكل 4-24: توزيع قروض شركات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2015 89
شكل 4-25: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2011–2015 91
شكل 4-26: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2015 91
شكل 4-27: الحصص القطاعية لعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2015 92
شكل 4-28: مؤشرات أداء البورصات العربية، 2015 92
شكل 4-29: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2011-2015 92
شكل 4-30: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2015 93
شكل 4-31: الأهمية النسبية للتعويضات المدفوعة، 2015 93

الجداول

ملاحق الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي	**97**
الجزء الأول: تطورات الاقتصاد العالمي	97
جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2011-2015	97
جدول (1 - 2): معدلات التضخم العالمية، 2011-2015	98
جدول (1 - 3): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2011-2015	99
جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2011–2015	99
جدول (1 - 5): معدلات نمو حجم التجارة العالمية، 2011-2015	100
جدول (1 - 6): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2011–2015	101
جدول (1 - 7): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2011-2015	102
الجزء الثاني: تطورات الاقتصاد المحلي	103
جدول (1 - 8): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2011-2015	103
جدول (1 - 9): القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص في فلسطين، 2011-2015	104
جدول (1 - 10): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2011-2015	105
جدول (1 - 11): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في فلسطين، 2011-2015	106
جدول (1 - 12): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2011-2015	107
جدول (1 - 13): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2016	109
ملاحق الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة	**111**
جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية 2011–2015	111
جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2011–2015	112
جدول (2 - 3): خدمة الدين العام الحكومي، 2011-2015	113
جدول (2 - 4): المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2011–2015	113
ملاحق الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي	**115**
جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2011– 2015	115
جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2011-2015	116
ملاحق الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني	**117**
الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية	117
جدول (4 - 1): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2011–2015	117
جدول (4 - 2): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2011-2015	118
جدول (4 - 3): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2011–2015	119
جدول (4 - 4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2011–2015	120
جدول (4 - 5): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2011–2015	121
جدول (4 - 6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2011–2015	122
الجزء الثاني: تطورات المصارف في فلسطين	123
جدول (4 - 7): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2011-2015	123
جدول (4 - 8): الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين، 2011-2015	124
جدول (4 - 9): بيان الأرباح والخسائر للمصارف العاملة في فلسطين، 2011-2015	125
جدول (4 - 10): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2011–2015	126
جدول (4 - 11): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2011-2015	127
جدول (4 - 12): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2011-2015	127

جدول (4 - 13): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية، 2011-2015 128
جدول (4 - 14): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2011-2015 129
جدول (4 - 15): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2011-2015 130
جدول (4 - 16): حركة المقاصة الفلسطينية، 2011-2015 130

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية 131
جدول (4 - 17): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصصة، 2014-2015 131
جدول (4 - 18): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد الفلسطينية، 2011–2015 131
جدول (4 - 19): أهم البنود المالية لشركات ومحلات الصرافة في فلسطين، 2011–2015 132
جدول (4 - 20): حركة التداول القطاعية في بورصة فلسطين، 2011–2015 133
جدول (4 - 21): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2011-2015 134

الصناديق

صندوق 1: الاستراتيجية الوطنية للتصدير (2014-2018) 43
صندوق 2: نظام المفتاح الوطني 194 58
صندوق 3: الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي: الفرص والمخاطر 80

الفصل الأول

تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي

الجزء الأول: تطورات الاقتصاد العالمي

نظرة عامة

استمر الاقتصاد العالمي خلال العام 2015 بالمضي في مسيرة التعافي ولكن بصورة بطيئة، بعد أن وقع في دائرة التباطؤ جرّاء ضعف النمو في النصف الثاني من العام، وسط حالة من التخوّف والقلق التي سادت حول اشتعال فتيل أزمة مالية عالمية جديدة تقودها الصين. كما حمل العام 2015 تكريساً لحالة التباين بين مجموعتي الدول الرئيسيتين. ففي حين أظهرت مجموعة الدول المتقدّمة تسارعاً نسبياً في النمو عن العام الماضي مستفيدة من السياسات التوسّعية، لا زال التباطؤ السمة الرئيسية للاقتصادات الصاعدة والنامية متأثرة باستمرار ضعف الطلب الخارجي، بالرغم من استمرار محاولات إعادة هيكلة اقتصاداتها بتقليل الاعتماد على الصادرات وتحفيز الطلب المحلي.

أما فيما يتعلق بآفاق الاقتصاد العالمي، فمن المتوقع أن يكون النمو محدوداً في غالبية الاقتصادات المتقدمة، وقريباً من مستوياته الحالية. لكن من جهة أخرى، يتوقع أن تسجّل مجموعة الاقتصادات الصاعدة والنامية تسارعاً في النمو في ضوء التوقعات بتسارع الاقتصاد الهندي، وبالرغم من التوقعات باستمرار التباطؤ في الاقتصاد الصيني.

الأداء الاقتصادي

شهد العام 2015 مزيداً من الاستقطاب في أداء الاقتصاد العالمي ما بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول الصاعدة والنامية. فبالرغم من التفاوت الواضح بين اقتصادات مجموعة الدول المتقدّمة، إلا أنها بالمجمل ظهرت أكثر قدرة على الاستمرارية في مسيرة التعافي خاصة في النصف الأول من العام، يقودها في ذلك الاقتصاد الأمريكي. وعلى العكس من ذلك، استمّرت الدول الصاعدة والنامية في التباطؤ للعام الخامس على التوالي، وتعمّقت هذه الحالة في النصف الثاني من العام 2015 مع تزايد القلق حول أزمة مالية جديدة بعد أن ألقت تبعات التوسع غير المسبوق في الائتمان، وتكوّن الفقاعات السعرية في الأصول، بظلالها على الأسواق الآسيوية، والصين على وجه التحديد. وفي المحصّلة، عاد الاقتصاد العالمي للتباطؤ محققاً نمواً بنحو 3.1%، مقارنة بمستويات نموّ بلغت 3.4% في العام السابق.

شكل 1 - 1: معدلات النمو الاقتصادي العالمي، 2011-2015

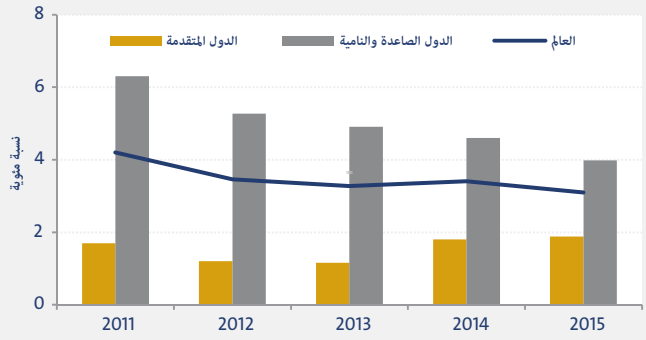

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

وبالنظر إلى الاقتصادات المتقدّمة على وجه الخصوص، فقد نجحت في تحقيق تسارع في معدّلات نموّها في النصف الأول من العام، إلا أن حالة عدم اليقين التي سادت الاقتصاد العالمي ككل والتخوّف من أزمة مالية جديدة حدّت من مسيرة تعافي هذه الاقتصادات في النصف الثاني من العام. كما أثرت هذه التخوّفات في قرار الإدارة الأمريكية فيما يتعلّق بوقف السياسة التيسيرية ورفع معدّل الفائدة على الدولار، الأمر الذي تم تأجيله عدة مرّات، إلى أن تم اتخاذه نهاية العام. وفي النتيجة، استقرّ نمو الاقتصاد الأمريكي خلال العام 2015 عند 2.4% للعام الثاني على التوالي. أما اقتصاد اليورو فقد نجح في تسريع نموّه من 0.9% إلى 1.6% في ضوء برنامج التسهيل

الكمّي الذي انتهجه البنك المركزي الأوروبي مع نهاية الربع الأول، بالإضافة إلى أن الطلب الداخلي شهد بعض التحسّن، مما عوّض عن ضعف الطلب الخارجي. كما نجحت اليابان بتسريع نموّها هامشياً وبنحو 5 نقاط أساس إلى 0.5% معتمدة على تحسّن كل من الصادرات والاستثمار في ظل استمرار ضعف استجابة المستهلكين لسياسات تحفيز الإنفاق، وبالرغم من السياسات التوسّعية التي لا زال البنك المركزي الياباني يتّبعها. وفي المحصلة، استقرّ نمو مجموعة الدول المتقدمة عند نحو 1.9% خلال العام 2015، مقارنة بنحو 1.8% في العام السابق.

على الجانب الآخر، لا زال التباطؤ الاقتصادي يسيطر على مجموعة الدول الصاعدة والنامية تقوده الصين بشكل أساسي، إذ تباطأ نمو المجموعة إلى نحو 4.0% مقارنة بحوالي 4.6% في العام الماضي. وخلال العام 2015، ظل الاقتصاد الصيني عاجزاً عن تحقيق تسارع في النمو، فتباطأ مرة أخرى إلى أدنى مستوياته في نحو عقدين ونصف مستقراً عند مستوى 6.9% مقارنة مع 7.3% في العام السابق، وذلك على خلفية ضعف الطلب العالمي على الصادرات الصينية وتباطؤ الإنتاج الصناعي. يُذكر أن تباطؤ التصدير من الصين أدى بدوره إلى تباطؤ النمو في رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. من جانب آخر، ألقت التخوّفات التي سادت منتصف العام من اشتعال فتيل أزمة مالية في الصين بظلالها على الاستثمارات الأجنبية، وهروب رؤوس الأموال، مما أدى إلى تراجع واضح في ميزان المدفوعات، الذي أدى بدوره في تراجع واسع في الاحتياطات الرسمية وبنحو 13.3%. وعلى إثر ذلك أيضاً، تكبّدت أسواق المال الصينية خسائر فادحة، مما دفع الحكومة للتدخل لمنع حالة الهلع بين المستثمرين، ولتحفيز النموّ الذي اتّصف بالضعف خلال العام. واتبعت الحكومة مجموعة من السياسات الاقتصادية التوسّعية، فمن جهة قامت بتخفيض سعر الفائدة الرسمي عدة مرات خلال العام، وخفض سعر اليوان لدعم تنافسية المنتجات الصينية، بالإضافة لاستمرارها في توفير السيولة المطلوبة للبنوك الكبرى في السوق الصيني، ومن جهة أخرى، تبنّت الحكومة سياسات مالية توسعية دعمت كلاً من الاستهلاك والاستثمار.

أما الاقتصاد البرازيلي، فقد انزلق في دوامة الانكماش خلال العام، وسجّل أسوأ مستوى نموله منذ أكثر من عقدين (-3.8%) متضرراً من الانخفاضات التي لحقت بأسعار النفط والحديد التي تشكّل نحو ربع الصادرات البرازيلية، وانعكست بتسجيل عجز في رصيد الحساب الجاري، وتراجع الاحتياطات الرسمية، خاصة في ضوء الانخفاضات الحادة في الاستثمار. وترافق ذلك مع ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات مقلقة، الأمر الذي قيّد قدرة البنك المركزي على خفض سعر الفائدة والتوسع في سياسته النقدية بهدف دعم الاقتصاد. وعلى العكس من ذلك، قام البنك المركزي برفع سعر الفائدة عدة مرات خلال العام لامتصاص الفائض من السيولة وإعادة السيطرة على مستويات الأسعار.

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فلا تزال الاضطرابات التي تعصف بها تلقي بظلالها الكثيفة على معدلات النمو التي امتازت بتذبذبها الكبير خلال السنوات الماضية، خاصة في دول مثل اليمن، وتونس، وليبيا، ومصر، والعراق. يُضاف إلى ذلك الانعكاسات السلبية التي طالت الدول المصدّرة للنفط جرّاء استمرار تراجع الأسعار، وبالذات في السعودية التي سجّلت أول عجز في رصيد الحساب الجاري منذ نحو عقد ونصف، أدى إلى تراجع رصيد الاحتياطيات الرسمية. وفي المحصلة، أبدت المنطقة ككل خلال العام 2015 ضعفاً في الأداء الاقتصادي مقارنة بالعام 2014، واستقرّ معدّل النمو عند مستوى 2.3% مقارنة بنحو 2.6%، في ظل تراجع أسعار النفط من جهة، واحتدام النزاعات واستمرار أجواء عدم اليقين بشأن السياسات من جهة ثانية.

أما إقليمياً، فقد عانى الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام من ضعف مستويات الاستثمار والتصدير على خلفية مجموعة من الظروف غير المواتية شملت ضعف الطلب العالمي عامةً، والأوروبي خاصة، وقوة سعر صرف الشيكل الإسرائيلي أمام العملات الأخرى، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي إلى التدخل بعمليات شراء وبيع عملات أجنبية من جهة، وتخفيض سعر الفائدة خلال الربع الأول من العام من جهة أخرى، بهدف السيطرة على سعر صرف الشيكل والتخفيف من تبعات تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية. وعلى الرغم من تدخلات البنك المركزي، إلا أن إجراءاته هذه كانت دون التوقعات التي سادت مع بدء برنامج تسهيلٍ كمي مشابه لذلك المتبع في الاقتصادات الكبرى، أو اعتماد سعر فائدة سالب لتحفيز النمو. في النتيجة، استقرّ نمو الاقتصاد الإسرائيلي عند مستوى 2.6% مماثلاً لما كان الحال عليه في العام 2014.

كما لا يزال الأردن عرضة لتأثير التوترات الإقليمية، فمن جهة عانى من الضغوط الناشئة عن استقبال اللاجئين من دول الجوار، ومن جهة أخرى تضررت حركة التجارة الخارجية لديه بشكل كبير خلال العام بسبب التوترات في سوريا والعراق اللتين تعتبران من أهم الشركاء التجاريين. وانخفضت نسبة النمو الاقتصادي في الأردن إلى 2.5% خلال 2015 مقارنة بنمو بلغ 3.1% في العام الذي سبقه. هذا وقد اتخذت الحكومة الأردنية خلال العام سياسة مالية متشددة هدفت إلى تخفيض عجز الموازنة خاصة في ظل برنامج الإصلاح الذي نفّذه الأردن تحت إشراف صندوق النقد الدولي، جنباً إلى جنب مع سياسة نقدية توسّعية هدفت إلى تحفيز النمو والسيطرة على انكماش أسعار المستهلك جرّاء انخفاض أسعار السلع العالمية.

المخاطر الاقتصادية

تعاقبت الأحداث السياسية والاقتصادية التي واجهت العالم خلال العام 2015، وأفرزت مجموعة من المخاطر المستقبلية التي باتت تهدد مسيرة التعافي البطيء للاقتصاد العالمي. وبالرغم من أن المخاطر الاقتصادية تتفاوت من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الظروف المحيطة بها، إلى جانب اختلاف بنية (هيكلية) اقتصادها ومراحل نموها، إلا أن بعض المخاطر تبدو سمة عامة لكل مجموعة من الدول. وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي الأخير، فإن الخطر العام الذي يواجه مجموعة الدول المتقدّمة ككل خلال الفترة المقبلة نابع من التخوّف من عودة الاضطرابات المالية، التي قد تؤدي إلى إضعاف ثقة المستهلكين وتثبيط الطلب، وبالتالي العودة إلى المربع الأول من الأزمة المالية العالمية. أما في حالة الدول الصاعدة والنامية، فيشكّل التخوّف من زيادة خروج التدفقات الرأسمالية الخطر الأساس في المرحلة المقبلة. ويرتبط هذا التخوّف بالآثار السلبية التي قد تستتبع ذلك والمتمثلة بشكل أساسي بمزيد من الانخفاض في قيمة عملات الدول الصاعدة والنامية، والآثار المترتبة على ميزانيات تلك الدول.

إلى جانب ذلك، تبرز مخاطر أخرى كضعف النمو العالمي، والنتائج المترتبة على استمراره من خفض الناتج الممكن، وبالتالي تخفيض الاستهلاك والاستثمار. وفي هذا السياق، قام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعات النمو للعام 2015 عدّة مرات قبل صدور البيانات الحقيقية. وتحمل عملية التخفيض المتتابعة والسريعة هذه تخوّفات من انزلاق الاقتصاد العالمي مجدداً في دائرة الركود. علاوة على ذلك، لا تزال مخاطر انخفاض الأسعار العالمية والتغيّرات الكبيرة في أسعار الصرف قائمة، إلا أنها تبدو أقل حدة من السابق.

الأسعار والتضخم

ألقى التباطؤ الاقتصادي بظلاله على مستويات الطلب حول العالم، إذ اتسم العام 2015 بضعف عام في مستويات الطلب المحلية والخارجية في الاقتصادات الكبرى، والذي انعكس بشكل واضح على مستويات التضخم التي واصلت الانخفاض بشكل متواتر. وتعمّقت حالة الانخفاض في ظل استمرار تراجع أسعار السلع الأساسية، لا سيما الغذاء والنفط. ومع أن توفر السلع الأساسية بأسعار منخفضة يشجّع الاستهلاك، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لوقف تراجع التضخم إلى أدنى مستوياته منذ أعوام. في النتيجة، انخفض معدّل التضخم العالمي خلال العام 2015 إلى 2.8%، مقارنة بنحو 3.2% في العام السابق.

شكل 1 - 2: مستويات التضخم العالمية، 2011-2015

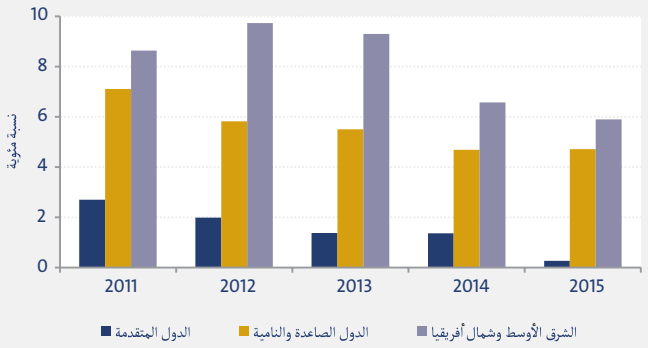

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

ويبدو التراجع واضحاً في مجموعة الدول المتقدّمة على وجه التحديد، والتي عانت خلال العام من ضغوط انكماشية واضحة، دافعة معدلات التضخم دون مستوياتها المستهدفة في غالبية دول المجموعة. إذ تراجع التضخم في الولايات المتحدة إلى 0.1%، وفي اليابان إلى 0.8%، في حين لم يتجاوز الـ0.03% في منطقة اليورو، إلى جانب انكماش أسعار المستهلك في بعض اقتصادات المجموعة كاليونان وسويسرا. وقد انخفض معدل التضخم على مستوى المجموعة ككل، إلى نحو 0.3% مقارنة بحوالي 1.4% في العام 2014.

أما في مجموعة الدول الصاعدة والنامية، فقد كانت الصورة متباينة إلى حد ما. فمن جهة، انخفض التضخم بشكل واسع في الصين والمكسيك إلى 1.4% و2.7%، على الترتيب، كما انخفض في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 5.9%، وفي غالبية بلدان المجموعة لذات الأسباب المتعلّقة بضعف الطلب وتراجع أسعار السلع الأساسية. لكن من جهة أخرى، هيمنت التوترات والتقلبات السياسية والاقتصادية على بعض الدول الأخرى مما أدى إلى ارتفاعات كبيرة في معدل التضخم، فتضاعف التضخم في روسيا وصولاً إلى 15.5%، كما ارتفع بشكل واضح في البرازيل إلى 9.0%. وفي المحصلة، حافظت مجموعة الدول الصاعدة والنامية على معدّل تضخم ثابت تقريباً عند مستوياته السابقة، البالغة نحو 4.7%.

إقليمياً، اختبر الأردن أول انكماش في الأسعار منذ عقود. وبالرغم من استمرار الضغط على الموارد والسلع جرّاء أزمة اللاجئين، إلا أن الانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط المستورد أدت إلى تراجع أسعار المستهلك، وانكماشها بنحو 0.9%، مقابل معدّل تضخم بلغ نحو 2.9% في العام 2014. وعلى نفس المنوال، فإن تراجع أسعار السلع المستوردة دفع الأسعار المحلية في إسرائيل نحو الانكماش وبنحو 0.6%، مقابل تضخم بنحو 0.5% في العام 2014. أما في مصر التي تعاني في ظل الاضطرابات السياسية من معدلات تضخم مرتفعة، فقد خالفت وتيرة الأسعار فيها الاتجاه العالمي وشهدت ارتفاعاً كبيراً خلال العام. ويأتي هذا الارتفاع بتأثير من رفع الدعم عن السلع الأساسية، وتراجع سعر صرف الجنيه المصري، إضافةً إلى ارتفاع عرض النقد. وفي النتيجة، بلغ التضخم في مصر خلال 2015 نحو 11.0%، مرتفعاً عن مستواه في العام السابق البالغ 10.1%.

أسعار النفط

شهد العام 2015 تراجعاً متواتراً في الأسعار العالمية للنفط متأثراً بعاملين أساسيين في جانبي العرض والطلب. فمن جهة، اتسم الطلب العالمي على النفط بالضعف خاصة لدى كبار المستوردين، ومثال ذلك الصين، كنتيجة طبيعية لتباطؤ الاقتصاد العالمي. وفي الجانب الآخر، شهدت مستويات إنتاج النفط ارتفاعاً غير مسبوق، لا سيما في الدول التي عانت من أثر انخفاض سعر البرميل على موازناتها الحكومية. وفي المحصلة، تراجع سعر برميل النفط الخام[1] إلى أقل من مستوياته ما قبل انفجار الأزمة المالية العالمية، وبلغ نحو 50.8 دولار في المتوسط خلال العام 2015، منخفضاً بنحو 47.2% عن العام السابق. يُذكر أن الانخفاضات المستمرة في أسعار النفط قد أفرزت مجموعة من المستفيدين والمتضررين. ففي حين أنها خففت من الضغوط على موازنات الحكومات في الدول المستوردة للنفط، وخفّضت من فاتورة استيراد المحروقات، إلا أن آثارها السلبية كانت واسعة على الدول المصدّرة، وتحديداً في الدول التي تعتمد إيراداتها بالأساس على تصدير هذه السلعة. ومن أمثلة ذلك دول الخليج العربي، حيث عانت غالبيتها مما يسمّى بالعجز التوأم (twin deficit)؛ عجز الموازنة، وعجز الرصيد الجاري، وأسفرت بالتالي عن تراجع رفد الاحتياطات بالعملة الأجنبية، علاوة على انخفاض رصيد الاحتياطات في بعض الدول.

شكل 1 - 3: متوسط أسعار النفط الخام، 2011-2015

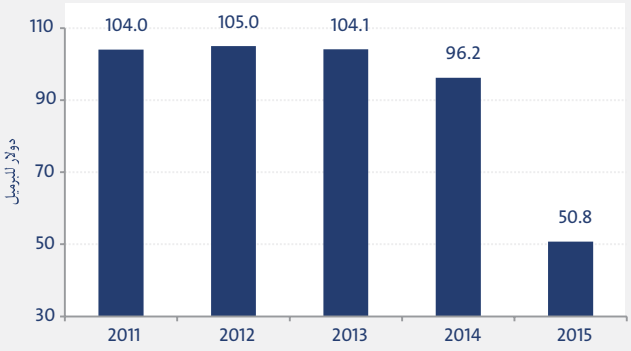

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، صندوق النقد الدولي.

أسعار الغذاء

تتأثر تحركات أسعار الغذاء العالمية بمجموعة من العوامل، كأحوال الطقس، ومستويات الطلب، وتكاليف الإنتاج والنقل والتخزين وغيرها. وقد اتخذت أسعار الغذاء خلال العام 2015 مساراً مماثلاً للتغير في أسعار النفط. إذ شهدت الأسعار انخفاضاً متواتراً في ظل انخفاض تكلفة الإنتاج والنقل، جرّاء تراجع أسعار النفط وبعض مدخلات الإنتاج

شكل 1 - 4: مؤشر أسعار الغذاء العالمي، 2011-2015

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، صندوق النقد الدولي.

1 يمثل متوسط أسعار برميل النفط من UK Brent ، West Texasg، Dubai Fatehg.

الأولية، إلى جانب وفرة العرض من المحاصيل المختلفة في ظل أحوال طقس مواتية عززت مستويات الإنتاج. وفي المتوسط، انخفض مؤشر أسعار الغذاء بنحو 17.1% عن مستوياته في العام 2014، إلى حوالي 93.8 نقطة.

أسعار الذهب

واجهت أسعار الذهب العالمية بعض التذبذبات خلال العام 2015 تبعاً لتوقعات المستثمرين حول احتمالية رفع الفائدة على الدولار الأمريكي، لكن في المجمل، أظهرت الأسعار اتجاهاً تنازلياً خلال العام وانخفض متوسط سعر الأونصة بنحو 8.4% عن متوسّطه في العام السابق إلى نحو 1,160.1 دولار. ويأتي التراجع المستمر في أسعار الذهب في ظل انخفاض الطلب عليه؛ سواء للاحتياطيات في البنوك المركزية، أو للاستثمار، خاصة بعد تحول المستثمرون بالذهب إلى ملاذات أكثر آمناً لاستثمار أموالهم، عقب موجة التصحيح التي شهدتها أسعار الذهب منذ منتصف العام 2012. إذ اتجه المستثمرون خلال العام نحو أسواق المال تحديداً، بالإضافة إلى أسواق العملة لا سيما في النصف الثاني من العام مع زيادة احتمالية قيام الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة على الدولار.

شكل 1- 5: أسعار الذهب العالمية، 2011-2015

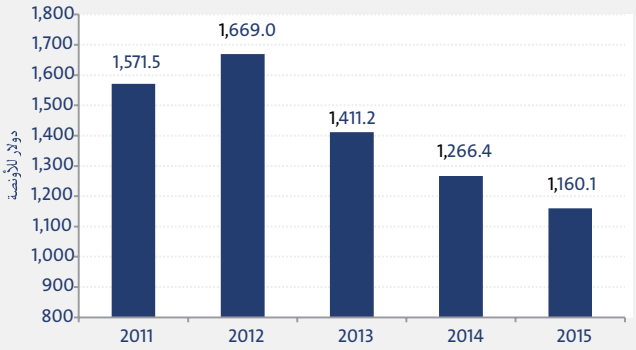

المصدر: www.kitco.com, London fix

التطورات المالية العالمية

أسعار الفائدة

تعتبر أسعار الفائدة الأداة الأبرز التي تستخدمها البنوك المركزية للحفاظ على استقرار الأسعار، إلى جانب أهداف أخرى كتحفيز النمو. وخلال العام 2015، عمدت بعض البنوك المركزية إلى تحريك أسعار الفائدة الرسمية في سبيل تحقيق أهدافها. ويشكل تغيير البنك الفيدرالي الأمريكي لمعدل الفائدة الحدث الأهم على هذا الصعيد، خاصة أنه التغيير الأول منذ نهاية العام 2008، وجاء بعد طول انتظار وترقّب من قبل الأسواق والمستثمرين داخل وخارج الولايات المتحدّة الأمريكية. ففي نهاية العام 2015، أنهى الفيدرالي مرحلة الإبقاء على سعر الفائدة الرسمي ثابتاً عند مستوى 0.25%، وقام برفعه إلى 0.5%. وليس ببعيد عن الولايات المتحّدة، عانت البرازيل خلال العام من مجموعة التوترات السياسية والاقتصادية التي أسفرت عن انكماش اقتصادي واسع لكنه تزامن مع معدلات تضخم مرتفعة جداً، الأمر الذي حال دون قدرة البنك المركزي على خفض الفائدة، واضطر بدلاً من ذلك إلى رفع سعر الفائدة خمس مرات خلال النصف الأول من العام وبواقع 50 نقطة أساس كل مرة، ليستقر في تموز عند مستوى 14.25%. وعلى الجانب الآخر من العالم، كثّف بنك الصين الشعبي من تغيير أسعار الفائدة، ولكن في الاتجاه المعاكس للولايات المتحدة والبرازيل. فمع استمرار تباطؤ الاقتصاد الصيني، وتنامي المخاوف بين أوساط المستثمرين حول مستقبل الاقتصاد، عمد البنك إلى تحريك سعر الفائدة أربع مرات خلال العام في شباط، وحزيران، وآب، وتشرين الأول، وتخفيضه ابتداءً من 5.6%، وانتهاءً عند مستوى 4.35%.

في المقابل، حافظت البنوك المركزية الرئيسية الأخرى على معدلات فائدة منخفضة نسبياً دون تغيير يذكر، حيث حافظ البنك المركزي الأوروبي على معدل الفائدة الرسمي عند مستوى 0.05% منذ أيلول 2014. وكذلك حافظ بنك اليابان على معدل الفائدة الرسمي عند مستوى 0.1% منذ العام 2010. في حين لم يتغير معدل الفائدة الرسمي على الجنيه الإسترليني عن 0.5% منذ نهاية العام 2008.

إقليمياً، لجأ بنك إسرائيل إلى تخفيض معدل الفائدة الرسمي من 0.25% في العام 2014 إلى 0.1% في شباط 2015، في محاولة منه للسيطرة على انكماش الأسعار، إلى جانب تحفيز الصادرات ورفع تنافسية البضائع الإسرائيلية التي لا تزال تعاني في ظل قوّة الشيكل الإسرائيلي أمام الدولار. ولنفس الأسباب المتعلّقة بانكماش الأسعار، لجأ البنك المركزي الأردني لتخفيض سعر الفائدة الرسمي مرتين

وبواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، لتستقر الفائدة عند 3.75% منذ تموز 2015. أما في مصر، فقد قام البنك المركزي المصري في كانون الثاني 2015 بتخفيض سعر الفائدة بواقع 50 نقطة أساس إلى 9.25% في ضوء استقرار التضخم نسبياً، إلا أن استمرار الأسعار بالقفز لاحقاً، بالإضافة إلى تدهور وضع الجنيه المصري مقابل العملات الأخرى، دفع بالبنك المركزي أخيراً في كانون الأول 2015 إلى رفع معدل الفائدة ليعود إلى ذات مستوياته في بداية العام.

أسعار الصرف

تتأثر أسعار الصرف بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول، كما أنها تشكل عنصراً هاماً في تحديد العلاقات التجارية بين الدول، واتجاه تدفق رأس المال فيما بينها. وخلال العام 2015، شهدت أسعار الصرف الرئيسة (الدولار، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني) تقلّبات واضحة، الأمر الذي عكس كلاً من الأزمات التي واجهت الاقتصادات الكبرى خلال العام، والسياسات التي اتخذتها في مواجهة هذه الأزمات (أنظر الشكل 1-6). فالدولار الأمريكي، وبالرغم من استمراره بالصعود خلال النصف الأول من العام، إلا أن تضارب التكّهنات بموعد رفع الفائدة عليه أدخله في دوامة التقلّبات خلال النصف الثاني من العام. وبالرغم من ذلك، اتسّم الدولار خلال العام باستمرار قوّته مقابل العملات الأخرى.

شكل 1- 6: أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية على أساس شهري، 2015

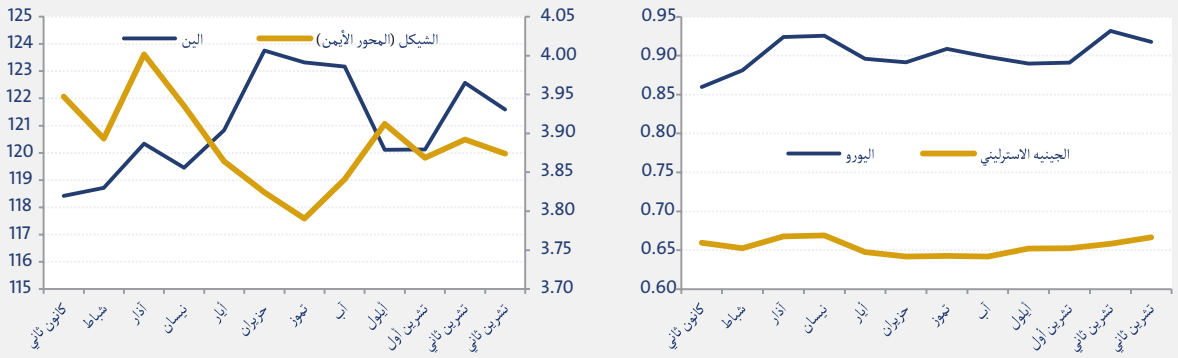

المصدر: www.oanda.com.

من جانب آخر، وفي ظل سياسة نقدية توسّعية، عمد بنك اليابان إلى تخفيض سعر صرف الين أمام العملات الأخرى للحد من التراجع في الطلب العالمي على السلع اليابانية. وبالرغم من تذبذب سعر الصرف خلال أشهر العام، إلا أن النتيجة كانت ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الين بنحو 14% عن متوسط سعر صرفه في العام 2014. وعلى نفس المنوال، استمر الدولار بالارتفاع مقابل كل من اليورو والجنيه الإسترليني. أما فيما يتعلق بسعر الصرف مقابل الشيكل الإسرائيلي[2]، فقد شهد انخفاضاً خلال العام في ظل ارتفاع قيمة الشيكل، لا سيما في الربع الثالث من العام الذي امتاز بتحسّن واضح في قيمة الصادرات. هذا ولا يزال بنك إسرائيل مستمراً في سياسة شراء وبيع العملات الأجنبية للسيطرة على ارتفاع سعر الشيكل ومواجهة مخاطر تراجع التنافسية.

أسواق المال العالمية

تعتبر الأسواق المالية الأسرع تأثراً بالأزمات، والأكثر دلالة على مستوى ثقة المستثمرين بالسياسات التي تنتهجها الدول لمعالجة أزماتها. ومنذ بداية العام 2015، أبدت الأسواق المالية العالمية مزيداً من التحسن في ظل السياسات التي انتهجتها الدول الكبرى لطمأنة المستثمرين، وأسفرت عن عودة الاستثمار إلى أسواق المال. فعلى سبيل المثال، نما مؤشر يورو ستوكس (Euro Stoxx 50) بشكل واضح عقب إعلان البنك المركز الأوروبي عن برنامج التسهيل الكمي، وبلغ أعلى قيمة له في نيسان عند مستوى 3,197.4 نقطة. وارتفع مؤشر الأسهم اليابانية نيكاي (Nikkei 225) هو الآخر بشكل مطرد في ظل اطمئنان المستثمرين حول استمرارية السياسات النقدية التوسعية، خاصة بعد قيام بنك اليابان بتنفيذ دورة جديدة من التسهيل الكمي في نهاية العام 2014. وعلى نفس المنوال،

2 تم إضافة الشيكل الإسرائيلي نظراً لكونه العملة المتداولة في فلسطين، وبالتالي، للتأثير الملموس للتغير في سعر صرفه مقابل الدولار على معيشة الفرد الفلسطيني، خاصة من يتقاضون أجورهم بالدولار الأمريكي والدينار الأردني.

استمر مؤشر ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's 500) الأمريكي بالارتفاع، إذ لا تزال الأسهم الأمريكية تشكل عاملاً جاذباً للمستثمرين، وتعزز ذلك في ظل أداء قوي للاقتصاد الأمريكي خلال العام.

ومن المهم الإشارة إلى أن المؤشرات الثلاث السابقة قد شهدت انتكاسة بداية الربع الثالث منبعها حالة القلق وعدم اليقين التي انتابت المستثمرين والأسواق حول مصير الاقتصاد الصيني، إلا أن المؤشرات جميعها عاودت الصعود بعد ذلك. في المحصلة، نما مؤشر الأسهم اليابانية نيكاي (Nikkei 225) بنحو 23.9% عن متوسطه في العام السابق، في حين بلغ النمو في مؤشري يورو ستوكس (Euro Stoxx 50)، وستاندرد آند بورز (Standard & Poor's 500) نحو 9.6% و6.7%، على الترتيب.

شكل 1- 7: مؤشرات أسواق المال العالمية، 2013-2015

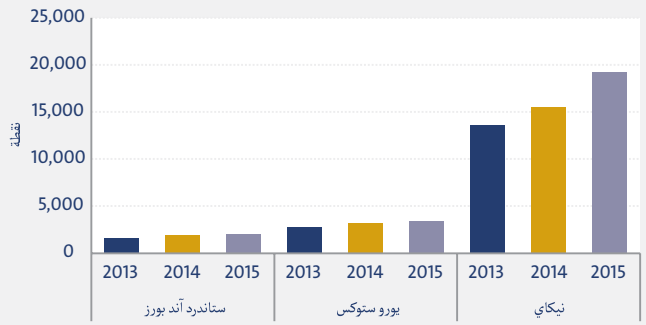

المصدر: البنك المركزي الأوروبي، 2016.

آفاق الاقتصاد العالمي

تبدو التوقعات حول مستقبل الاقتصادات الكبرى في العالم متباينة، امتداداً لما كان عليه الحال خلال السنوات القليلة الماضية. فمن جهة، من المتوقّع أن تستمر الاقتصادات المتقدمة خلال العامين القادمين في النمو لكن بشكل محدود في ظل مجموعة من المعيقات التي تحدّ من تسارع النمو. وتشمل هذه المعيقات استمرار ضعف الطلب الخارجي، وارتفاع أسعار الصرف، لا سيما في الولايات المتحدة، إلى جانب انخفاض وتيرة نمو الإنتاجية. وفي تقريره الأخير، أشار صندوق النقد الدولي[3] إلى توقعاته بأن يبقى نمو الاقتصادات المتقدمة في العامين المقبلين قريباً جداً من مستوياته في العام 2015 تماشياً مع ضعف النمو الممكن. إذ من المتوقع أن يظلّ نمو الاقتصاد الأمريكي ثابتاً عن 2.4% في العام 2016، ويتسارع بشكل طفيف إلى 2.5% في 2017. كما يبقى نمو اقتصاد اليابان ثابتاً عند 0.5% في 2016، لكن سيعود إلى الانكماش قليلاً في 2017 بنحو 0.1%. في حين من المتوقع أن ينخفض نمو منطقة اليورو بواقع 0.1 نقطة مئوية في 2016، على أن يستردّ في العام 2017 مستواه الذي تحقق في العام 2015 (عند 1.6%). إن التغيرات المتوقعة على مستويات نمو الاقتصادات المتقدّمة الرئيسية خلال العامين القادمين محدودة، وعلى إثر ذلك فإنه من المتوقع أن تستقر نسبة نموّ المجموعة عند 1.9% في العام القادم، ومن ثم ترتفع قليلاً إلى 2.0% في العام الذي يليه.

شكل 1- 8: آفاق الاقتصاد العالمي (توقعات النمو)، 2016 و2017g

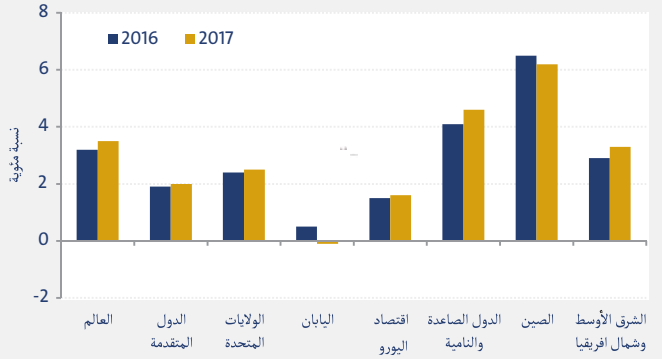

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

وعلى الجانب الآخر، يتوقّف تحسّن نمو الاقتصاد العالمي في العامين القادمين على تطوّر الاقتصادات الصاعدة والنامية كونها تساهم بالنسبة الأكبر من النمو العالمي، علاوة على محدودية النمو المتوقع للاقتصادات المتقدّمة خلال نفس الفترة. لكن آفاق الاقتصادات الصاعدة والنامية لا تسير باتجاه واحد. فمن جهة، لا تزال بعض الاقتصادات كالبرازيل وروسيا وأخرى في منطقة الشرق الأوسط غارقة في حالة الركود، بالإضافة إلى ضعف بعض الاقتصادات المصدّرة للنفط في ظل انخفاض أسعاره، وضعف معدلات التبادل التجاري. لكن في الجانب الآخر، لا يزال الاقتصاد الهندي يسجّل معدلات نمو مرتفعة، كما أن الاقتصاد الصيني، وبالرغم من تباطؤه، إلا أن معدلات نموّه هي انعكاس طبيعي لحالة استعادة التوازن وزوال ظروف النمو الاستثنائي التي عاشها الاقتصاد في العقدين الماضيين. علاوة على ذلك، فإن معدلات النمو هذه تظلّ مرتفعة قياساً لباقي الاقتصادات الكبرى، وتتماشى مع التوقعات. في النتيجة، تشير التوقعات إلى

3 آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2016.

استمرار انكماش نمو الاقتصادين البرازيلي والروسي في 2016 (-3.8% و -1.8%)، على أن يحرزا تقدماً في 2017 (0.0% و 0.8%)، على الترتيب. في حين يتوقع أن تظلّ معدلات النمو مرتفعة في الهند وتبلغ 7.5% في كلا العامين القادمين، وأن تبلغ 6.5% في الصين خلال 2016، وتتباطأ مجدداً إلى 6.2% في 2017. وفي المحصلة النهائية، من المتوقع أن يتسارع نمو مجموعة الدول الصاعدة والنامية في 2016 إلى 4.1%، ثم إلى 4.7% في 2017.

وفيما يتعلق بالاقتصاديات المجاورة، فمن المتوقع أن يعاود تسارع نمو كل من الاقتصاد الإسرائيلي والأردني في العامين القادمين إلى 2.8% و3.2% في 2016، على الترتيب، ثم إلى 3.0% و3.7% في 2017. أما في مصر، وفي ضوء استمرار الاضطرابات السياسية، فمن المتوقع أن يتباطأ اقتصادها في 2016 إلى 3.3%، على أن يتسارع في العام 2017 إلى 4.2%.

نظرة عامة

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2015 العديد من التقلبات السياسية والاقتصادية. ففي الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد الفلسطيني بالتعافي النسبي من الدمار التي شهده قطاع غزة جرّاء الحرب التي شنتها إسرائيل عليه بعد منتصف العام 2014، قامت إسرائيل مع نهاية ذلك العام وخلال الثلاثة شهور الأولى من العام 2015 بوقف تحويل أموال المقاصة للحكومة الفلسطينية مما أثر على أدائها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه كافة الأطراف ذات العلاقة، وخصوصاً الموظفين العموميين. وخلال الربع الأخير من العام، شهدت الضفة الغربية تطورات سياسية وأمنية تمثلت بالهبة الجماهيرية التي جاءت كرد فعل على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتفاقم الاستيطان وانسداد أفق الحل السياسي.

من جهة أخرى، لا زال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تذبذب في أدائه نتيجة للظروف والتحديات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها. فلا تزال حالة عدم اليقين والجمود السياسي مستمرة، بالإضافة إلى استمرار حالة الانقسام السياسي بين شطري الوطن. كما شملت التحديات أيضاً، استمرار اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المنح والمساعدات الخارجية، بالإضافة إلى نظام مالي متعدد العملات يتأثر بالسياسات النقدية التي تنفذ من قبل الدول المصدرة لهذه العملات، إلى جانب تأثره الشديد بالأسعار العالمية للسلع الأساسية وخصوصاً النفط والغذاء.

ورغم الظروف التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2015، إلا أن الأداء الاقتصادي شهد تحسناً نسبياً مقارنةً بالعام 2014، يعود بصورة رئيسية إلى النمو الاقتصادي الملحوظ في قطاع غزة بعد الحرب المدمرة التي شهدها خلال العام 2014.

وترافق التحسن الاقتصادي مع تراجع في نسبة التضخم على أسعار المستهلك وكذلك تراجع ضئيل في نسبة البطالة. غير أن توقعات سلطة النقد تشير في المقابل إلى أن العام 2016 سيشهد تباطؤاً في النمو الاقتصادي رغم استمرار تباطؤ معدل التضخم وتراجع طفيف في نسبة البطالة.

الأداء الاقتصادي

تحسّن الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2015، وذلك بعد التراجع الذي شهده في العام 2014، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أنه نما بنحو 3.5% مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 0.2% خلال العام 2014، لتصل قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2004) إلى حوالي 7,721.7 مليون دولار[4]. فبالرغم من التباطؤ الذي شهده اقتصاد الضفة الغربية إلا أن النمو الملحوظ في الأداء الاقتصادي لقطاع غزة أدى بالنتيجة إلى نمو الاقتصاد الفلسطيني ككل. ففي الضفة الغربية تباطأ النمو إلى 2.5% مقارنة مع 5.3% في العام 2014، ليبلغ الناتج المحلي الحقيقي حوالي 5,895.8 مليون دولار.

شكل 1- 9: معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، 2011-2015

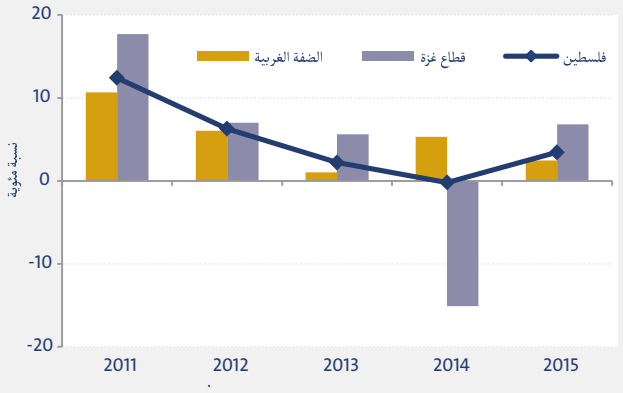

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير، 2015.

جاء هذا التباطؤ نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية: الأول، وقف إسرائيل تحويل أموال المقاصة للحكومة الفلسطينية خلال الثلاثة شهور الأولى من العام وما نتج عن ذلك من عدم مقدرة الحكومة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها وكذلك عدم مقدرتها على تغطية مصاريفها التشغيلية، مما أثر على النشاط الاقتصادي في الضفة، حيث تباطأ النمو الاقتصادي بشكل كبير إلى 1.7% خلال الربع الأول من عام 2015 مقارنة مع 10.2% خلال الربع الأول من العام 2014. والعامل الثاني فكان الهبة الجماهيرية التي شهدتها مختلف مناطق الضفة الغربية في الربع الأخير من العام 2015. وتمثل العامل الثالث في تراجع أموال المانحين وبقاء مستوى الاستثمار ضعيفاً مما أدى إلى تباطؤ النمو بشكل ملحوظ إلى 1.0% خلال الربع الرابع 2015 مقارنة مع 5.0% خلال الربع المناظر من عام 2014.

في المقابل، حقق النشاط الاقتصادي في القطاع نمواً بلغت نسبته 6.8% مقارنة مع تراجع حاد بلغ 15.1% في العام 2014، ليرتفع الناتج المحلي الحقيقي إلى نحو 1,825.9 مليون دولار. ويعود السبب الرئيسي وراء هذا النمو إلى التعافي النسبي من آثار الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على القطاع في النصف الثاني من العام 2014، وإن جاء هذا التعافي أقل من المتوقع جرّاء تأخر وصول مساعدات إعادة الإعمار واستمرار القيود على استيراد مواد البناء. ويعتبر الاستهلاك الخاص المحرك الرئيسي لهذا النمو إلى جانب كل من نشاط الإنشاءات والتجارة التي تسارعت على خلفية محاولات إصلاح البيوت المدمرة.

وانعكس النمو الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني إيجاباً على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يستخدم كمؤشرٍ لمستوى الرفاه الاجتماعي، والذي يعكس الأثر الفعلي للأداء الاقتصادي على دخل الفرد. وفي هذا السياق، ارتفع نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2015 بحوالي 0.5% مقارنة مع العام 2014، ليصل إلى نحو 1,745.9 دولار.

شكل 1- 10: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2011-2015

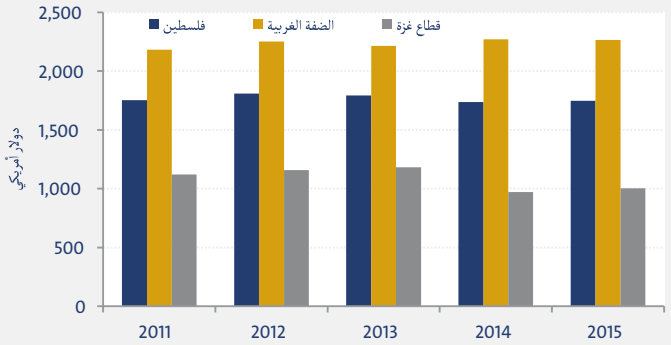

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

وعلى صعيد المناطق الجغرافية، جاءت نتائج هذا المؤشر متباينة، إذ أدى التباطؤ الاقتصادي في الضفة الغربية إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 0.2% ليبلغ 2,265.7 دولاراً بالمتوسط. بينما أدى النمو الاقتصادي الملحوظ في القطاع إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بحوالي 3.3% ليبلغ حوالي 1,002.6 دولاراً بالمتوسط. وبالرغم من ذلك لا زالت الفجوة في مستويات الدخل بين الضفة والقطاع مرتفعة، إذ يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة أكثر من ضعفي نصيبه في القطاع. وهو ما يستوجب بالضرورة أن يحقق اقتصاد قطاع غزة، وعلى مدى السنوات القادمة، معدلات مرتفعة من النمو تفوق تلك المتحققة في الضفة الغربية، والذي لن يتم إلا من خلال تبني وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط التنموية المناسبة للقطاع.

شكل 1- 11: الناتج الفعلي والمحتمل في فلسطين، 2001-2015

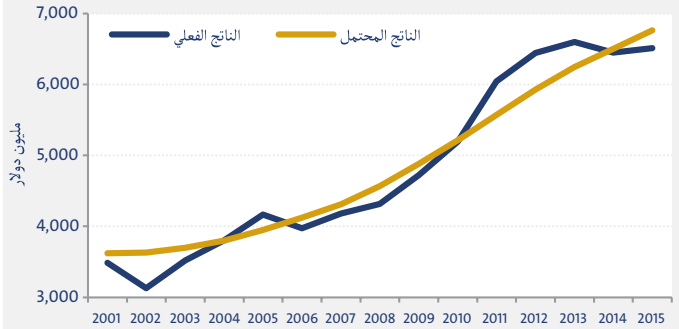

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويظهر تحليل فجوة الإنتاج[5] في ظل الظروف القائمة التي تعيشها فلسطين حالياً، أن الناتج المحلي الإجمالي المحتمل بأسعار التكلفة الحقيقية[6] خلال العام 2015 قد نما بنسبة 4.0% مقارنة مع العام 2014، ليبلغ 6,759.9 مليون دولار، بينما نما الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بأسعار التكلفة

5 استخدمت منهجية دالة الإنتاج في تقدير الناتج المحتمل.

6 يمثل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحقيقية مستثنى منه صافي الضرائب غير المباشرة.

الحقيقية بنسبة 1.0% فقط خلال نفس الفترة ليصل إلى حوالي 6,509.3 مليون دولار. كما يشير التحليل إلى وجود فجوة إنتاج سالبة للعام الثاني على التوالي، أي أن ما تحقق من إنتاج فعلي خلال عامي 2014 و2015 كان أقل مما يجب بحوالي 56.0 مليون دولار و250.6 مليون دولار على الترتيب، جرّاء الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال هذين العامين، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

الأنشطة الاقتصادية

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدماتياً، كما أن أداء هذا القطاع يؤثر ويحدد بشكل رئيس مجمل الأداء الاقتصادي. ففي العام 2015 حازت أنشطة الإنتاج الخدمي[7] على حوالي 59.3% من ناتجه المحلي (17.7% للتجارة، 1.9% للنقل والتخزين، 4.0% للأنشطة المالية وأنشطة التأمين، 5.9% للمعلومات والاتصالات، 17.3% للخدمات، و12.5% للإدارة العامة والدفاع). وبالمقارنة بلغت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي[8] 25.0% من الناتج المحلي الإجمالي (3.3% للزراعة، 13.4% للصناعة، و8.3% للإنشاءات). في حين بلغت مساهمة الضرائب غير المباشرة (الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات) حوالي 15.7%.

شكل 1- 12 :مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2014 و2015

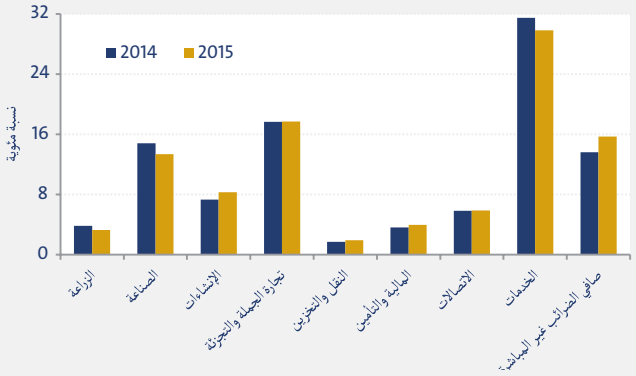

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

كما يشير تحليل الأداء إلى تراجع مساهمة أنشطة الإنتاج الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 60.4% عام 2014 إلى 59.3% عام 2015، وذلك ذلك بشكل رئيسي بسبب تراجع مساهمة نشاط الخدمات من 18.5% إلى 17.3% وتراجع مساهمة نشاط الإدارة العامة والدفاع من 13.0% إلى 12.5% بين عامي 2014 و2015. في المقابل، ارتفعت مساهمة نشاط النقل والتخزين من 1.7% إلى 1.9%، كما ارتفعت مساهمة نشاط المالية والتامين من 3.6% إلى 4.0% في نفس الفترة، بينما بقيت مساهمة نشاطي التجارة الداخلية والمعلومات والاتصالات ثابتة عند 17.7% و5.9% على الترتيب. من جهة أخرى، ارتفعت مساهمة صافي الضرائب غير المباشرة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 13.6% عام 2014 إلى 15.7% عام 2015.

ويشير تحليل مساهمة الأنشطة في معدل النمو المتحقق (3.55) خلال العام 2015[9] إلى أن أنشطة الإنتاج السلعي عملت على تثبيط هذا النمو بحوالي 0.1 نقطة، بينما ساهمت أنشطة الإنتاج الخدمي وصافي الضرائب غير المباشرة في رفع نسبة النمو بحوالي 1.0 نقطة و2.6 نقطة، على التوالي. فعلى صعيد أنشطة الإنتاج السلعي ساهم نشاط الإنشاءات بحوالي 1.3 نقطة، بينما ثبط نشاطا الزراعة والصناعة النمو بحوالي 0.4 نقطة و1.0 نقطة، على الترتيب. وعلى صعيد أنشطة الإنتاج الخدمي، ساهم نشاط التجارة بحوالي 0.6 نقطة في النمو، كما ساهمت الأنشطة المالية ونشاط التأمين بحوالي 0.5 نقطة، في حين ساهم نشاطا النقل والتخزين، والمعلومات والاتصالات بحوالي 0.3 نقطة و0.2 نقطة على الترتيب. في المقابل عمل نشاط الخدمات على تثبيط النمو بحوالي 0.6 نقطة.

شكل 1- 13: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2014 و2015

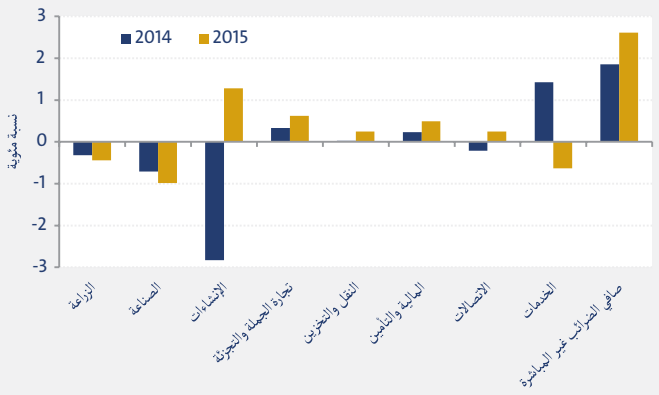

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

7 تشمل كل من: تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتخزين، الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، المعلومات والاتصالات، الخدمات، والإدارة العامة والدفاع، بالإضافة إلى الخدمات المالية المقاسة بصورة غير مباشرة.

8 تشمل كل من: الزراعة، الصناعة، والإنشاءات.

9 مساهمة النشاط في معدل النمو= نسبة النمو في النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي × مساهمة النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي للعام السابق.

ومن ناحية أخرى يظهر التحليل وجود تباين واضح في مساهمة الأنشطة في معدلات النمو بين العامين 2014 و2015. حيث تحولت مساهمة بعضها من سلبية في العام 2014 إلى إيجابية في العام 2015 كما في نشاطي الإنشاءات (من -2.8 نقطة إلى 1.3 نقطة) والاتصالات (من -0.2 نقطة إلى 0.2 نقطة). كما تحولت مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من إيجابية (0.9 نقطة) عام 2014 إلى سلبية (-0.6 نقطة) عام 2015. من جهة أخرى طرأ تحسن على مساهمة أنشطة التجارة الداخلية (من 0.3 نقطة إلى 0.6 نقطة)، والنقل والمواصلات (من 0 نقطة إلى 0.3 نقطة)، والمالية والتأمين (من 0.2 نقطة إلى 0.5 نقطة)، وصافي الضرائب غير المباشرة (من 1.9 نقطة إلى 2.6 نقطة). بينما استمرت مساهمة نشاطي الزراعة والصناعة في التراجع، من -0.3 نقطة إلى -0.4 نقطة للزراعة، ومن -0.7 نقطة إلى -1.0 نقطة للصناعة. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع القيمة المضافة لهذين النشاطين خلال العامين السابقين.

الطلب الكلي

تشير البيانات المتاحة إلى أن الطلب الكلي الحقيقي قد شهد خلال العام 2015 تحسناً في كافة مكوناته (باستثناء صافي الصادرات) حيث تحسن الاستهلاك النهائي بحوالي 4.2% مقارنة مع 3.6% خلال العام 2014 متأثراً بتحسن الاستهلاك الخاص والعام على حدٍ سواء وبنسبة 4.6% و2.9% على الترتيب مقارنة مع تحسن نسبته 3.5% و3.7% على الترتيب خلال العام 2014. كما ارتفع إجمالي الاستثمار بحوالي 18.3% مقارنة مع تراجع بنسبة 13.9% في العام 2014، ومع ذلك لا زال حجم الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني متواضعاً. وفي المقابل، تشير البيانات إلى تراجع صافي الصادرات (الصادرات - الواردات) بحوالي 13.6%، مقارنة مع تراجع بنسبة 1.4% في العام 2014.

شكل 1- 14: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2011-2015

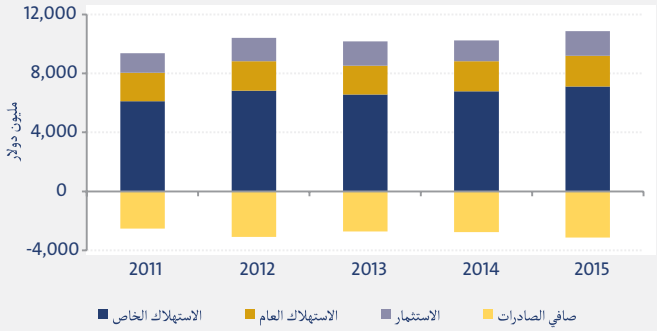

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

ويشير التحليل إلى أن مصدر التحسن في الاستهلاك النهائي هو الارتفاع الملحوظ في قيمة الاستهلاك الخاص في الضفة الغربية، الذي نما بحوالي 7.1% خلال العام 2015 مقارنة مع 2.9% عام 2014، بالإضافة إلى الارتفاع في قيمة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في قطاع غزة، الذي نما بحوالي 6.1% عام 2015 مقارنة مع 3.8% عام 2014. في المقابل، تباطأ الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في الضفة الغربية إلى 1.0% مقارنة مع 3.7% عام 2014، كما تراجع الاستهلاك الخاص في قطاع غزة بشكل ملحوظ خلال العام 2015 وبنسبة 6.5% مقارنة مع نمو بلغ 5.5% عام 2014.

وفي ذات السياق، يعود سبب تحسن إجمالي الاستثمار إلى التحسن الكبير في إجمالي الاستثمار في قطاع غزة، حيث ارتفعت قيمة إجمالي الاستثمار في القطاع بحوالي 434.7% عام 2015 مقارنة مع تراجع حاد بلغت نسبته حوالي 307.7% عام 2014. وتجدر الإشارة إلى أن إعادة إعمار القطاع، وإن كانت بطيئة، كان لها الدور الرئيسي في ارتفاع قيمة الاستثمار ونموه بهذا الشكل. أما على مستوى الضفة الغربية فقد ارتفع إجمالي الاستثمار بحوالي 5.5% عام 2015 مقارنة مع 5.3% عام 2014. ويشار إلى أن التحسن الذي طرأ على إجمالي الاستثمار شمل كلاً من الاستثمار الخاص والعام، حيث نما الاستثمار الخاص بحوالي 25.8% مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 17.6% عام 2014، كما نما الاستثمار العام بحوالي 7.6% عام 2015 مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 8.0% في عام 2014.

أما عجز صافي الصادرات فقد ارتفع خلال العام 2015 بحوالي 13.6% مقارنة مع ارتفاع طفيف في العجز بنسبة 1.4% خلال العام 2014. ويعود سبب هذا الارتفاع في العجز إلى نمو الواردات بحوالي 13.6% مقابل نمو الصادرات بحوالي 13.7% . وفي هذا السياق، فإن الحفاظ على قيمة العجز دون تغير يوجب أن تنمو الصادرات بثلاثة أضعاف النمو في الواردات (قيمة الواردات تبلغ حوالي ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات). وعلى الصعيد الجغرافي، فبالرغم من نمو الصادرات بحوالي 16.7% إلا أنَّ نمو الواردات بما نسبته 15.6%

أدى إلى ارتفاع العجز في صافي الصادرات في الضفة الغربية بحوالي 14.8% خلال العام 2015 مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 2.1% عام 2014. وفي قطاع غزة، تراجعت الصادرات بما نسبته 34.2% في حين نمت الواردات بحوالي 3.0% خلال العام 2015، مما أدى إلى نمو العجز في صافي الصادرات بنسبة بلغت 8.8% خلال العام 2015 مقارنة مع 17.9% عام 2014. ويعود التباطؤ في هذا العجز إلى تباطؤ نمو الواردات بشكل ملحوظ بين عامي 2014 و2015.

وقد انعكست هذه التطورات على مساهمة مكونات الطلب الكلي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث ارتفعت حصة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل طفيف خلال العام 2015 إلى 119.0% مقارنة مع 118.2% خلال العام 2014، نتيجةً لارتفاعها في الضفة الغربية من 110.3% عام 2014 إلى 113.4% عام 2015. وبالرغم من تراجعها في قطاع غزة من 144.6% إلى 137.1% خلال نفس الفترة. ويعود سبب ارتفاع حصة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية إلى الاستهلاك الخاص، الذي ارتفعت حصته من 88.6% عام 2014 إلى 92.0% عام 2015، بينما تراجعت حصة الإنفاق العام من 21.7% إلى 21.4% خلال نفس الفترة. وقد تراجعت حصة كل من الاستهلاك الخاص والإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في القطاع خلال العام 2015، حيث تراجعت حصته إلى 91.7% مقارنة مع 99.0% عام 2014، وحصة الإنفاق العام إلى 45.3% مقارنة مع 45.6% عام 2014. ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض المساعدات العينية في القطاع عام 2015 والتي ارتفعت بشكل ملحوظ خلال العام 2014 على خلفية حرب عام 2014.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الكلي، فيشير التحليل إلى تحسن حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 19.0% عام 2014 إلى 21.7% عام 2015، جرّاء التحسن الملحوظ في قطاع غزة، (من -12.3% إلى -2.1%)، والارتفاع الطفيف في الضفة الغربية (من 28.2% عام 2014 إلى 29.1% عام 2015). ويشار في هذا السياق إلى أن التحسن في حصة الاستثمار الكلي قد شملت كلاً من الاستثمار الخاص والعام على حد سواء، حيث ارتفعت حصة الاستثمار الخاص لتشكل نحو 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مقارنة مع 11.2% عام 2014، كما ارتفعت حصة الاستثمار العام إلى نحو 8.1% مقارنة مع 7.7% خلال نفس الفترة.

شكل 1- 15: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2011-2015

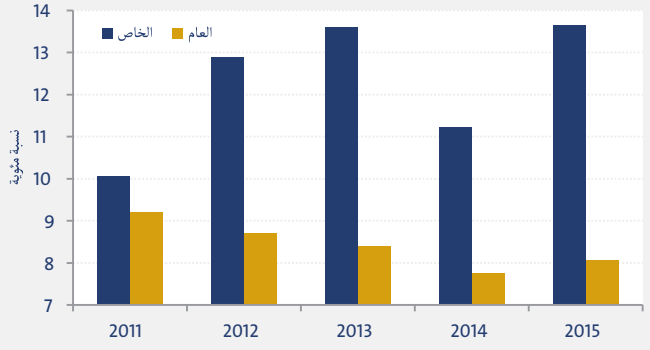

المصدر: تقديرات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بشكلٍ عام، عانى الاستثمار في فلسطين من التراجع والتباطؤ على مدى السنوات الماضية، وتحديداً منذ العام 2000. فالأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والقيود والمعيقات الإسرائيلية، تسببت في إضعاف القطاع العام من جهة، وعدم قدرة القطاع الخاص من جهة ثانية على العمل كرافعة للاقتصاد، وما رافقه من عزوف للمستثمرين، وبالتالي تراجع الاستثمار في بعض الأحيان وتذبذبه في أحيان أخرى.

وفي المقابل، شهد عجز الميزان التجاري (صافي الصادرات) ارتفاعاً في حصته من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2015 إلى حوالي 40.7% مقارنة مع 37.0% عام 2014، على خلفية ارتفاعه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع العجز في الضفة الغربية من 38.2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2014، إلى 42.8% في العام 2015، جرّاء الزيادة الملحوظة في حصة الواردات من 62.1% إلى 70.0%، بالرغم من ارتفاع حصة الصادرات من 23.9% إلى 27.2% بين عامي 2014 و2015. وفي ذات السياق، ارتفع العجز في قطاع غزة بشكل طفيف من 33.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014، إلى 33.7% في العام 2015، جرّاء تراجع حصة الصادرات من 5.1% عام 2014، إلى 3.2% عام 2015، بالرغم من تراجع حصة الواردات من 38.3% إلى 36.9% خلال نفس الفترة.

وقد تمخضت هذه التغيرات في حصص الصادرات والواردات في كل من الضفة والقطاع عن ارتفاع حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين من 19.6% إلى 21.5%، مقابل ارتفاع أكبر في حصة الواردات إلى 62.2% في العام 2015، مقارنة مع 56.6% في العام 2014.

ومن الجدير بالذكر أن تدني مساهمة الصادرات الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بالعديد من العوامل، أبرزها ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج، جرّاء المعيقات والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والتنقل والنفاذ، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية. ولدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، لا بد من تبني الخطط الكفيلة بزيادة حجم الصادرات الفلسطينية، وزيادة القيمة المضافة من هذه الصادرات، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية بخلاف السوق الإسرائيلي، والإسراع في عملية إعادة إعمار قطاع غزة بما يكفل تعزيز وضع القطاع الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني.

شكل 1- 16: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2011-2015

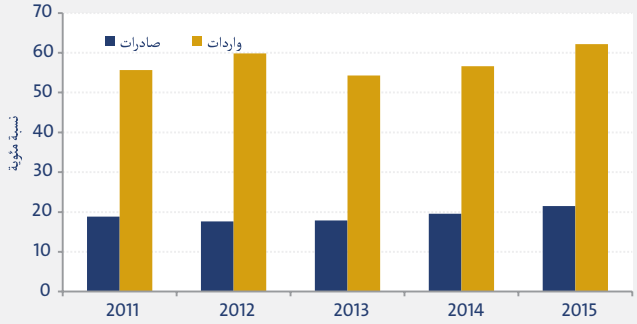

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

القطاع الخاص الفلسطيني

يلعب القطاع الخاص[10] في العديد من دول العالم دور المحرك الرئيس والقوة الدافعة للنمو الاقتصادي، نظراً لكونه يسهم بالجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي. وينطبق هذا الوضع (إلى حد ما) على الاقتصاد الفلسطيني، حيث تشير البيانات إلى أن القطاع الخاص الفلسطيني شكّل حوالي 81.3% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة خلال الخمس سنوات الماضية بالمتوسط. في حين شكل القطاع الحكومي العام حوالي 21.4% بالمتوسط خلال نفس الفترة، وشكلت خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة حوالي -2.7% بالمتوسط خلال نفس الفترة. وخلال العام 2015 بلغت حصة القطاع الخاص ما نسبته 81.0% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة.

شكل 1- 17: القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص بأسعار التكلفة، 2011-2015

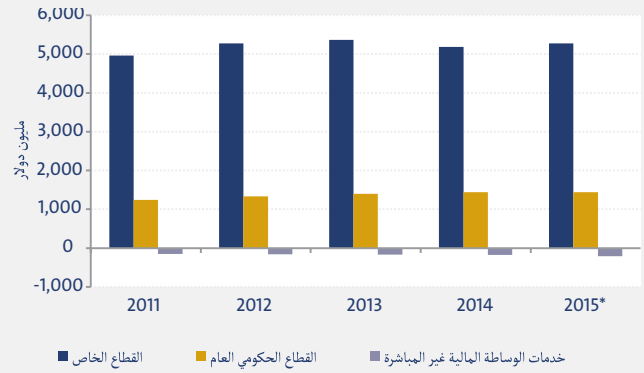

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*بيانات العام 2015 هي بيانات أولية غير منشورة وقابلة للتعديل.

وفيما يتعلق بمكونات القطاع الخاص، فقد شكّلت القيمة المضافة لقطاع الأسر المعيشية النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة خلال العام 2015، حيث وصلت النسبة إلى 42.5%، تلتها حصة قطاع الشركات غير المالية بنسبة 30.9%، بينما شكلت القيمة المضافة للقطاعين المالي والمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية حوالي 4.7% و2.9% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة خلال العام 2015 على الترتيب. تجدر الإشارة إلى أن حصة قطاع الشركات غير المالية من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة كانت الأعلى خلال العامين 2011 و2012، ولكنها تراجعت لصالح حصة قطاع الأسر المعيشية بعد العام 2013.

شكل 1-18: مساهمة القطاعات الاقتصادية المشكلة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة، 2011-2015

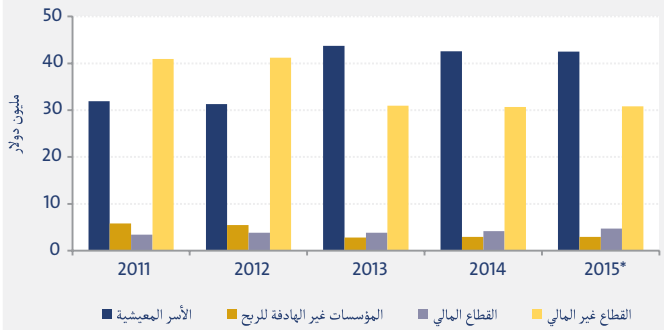

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*بيانات العام 2015 هي بيانات أولية غير منشورة وقابلة للتعديل.

10 يقسم القطاع الخاص إلى أربعة قطاعات مؤسسية هي: قطاع الأسر المعيشية، قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية، القطاع المالي، وقطاع الشركات غير المالية.

وتشير البيانات إلى أن القطاع الخاص حقق نمواً بلغ 1.8% خلال العام 2015 مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 3.4% خلال العام 2014، بينما حقق القطاع الحكومي العام نمواً بلغ 0.3% مقارنة مع 2.9% خلال نفس فترة المقارنة. وفيما يتعلق بمكونات القطاع الخاص، حققت القيمة المضافة للقطاع المالي أعلى نسبة نمو (13.6%) خلال العام 2015، تلتها القيمة المضافة لقطاع الشركات المالية (1.5%)، كما نمت لقطاع الأسر المعيشية (0.9%)، بينما تراجعت القيمة المضافة لقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح (0.3%).

الأسعار والتضخم والقوة الشرائية

أظهرت بيانات الأسعار في فلسطين، والمقاسة بعملة الشيكل الإسرائيلي، تباطؤاً في نموها خلال العام 2015، حيث بلغ معدل التضخم 1.4% مقارنة مع 1.7% خلال العام 2014. ويأتي تراجع معدلات التضخم في فلسطين خلال الأعوام السابقة كنتيجة لانخفاض تكاليف الواردات وتراجع الأسعار العالمية لبعض السلع، وخصوصاً النفط والغذاء اللذان يشكلان الوزن الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني.

وفي ظل التغيرات الاقتصادية وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية، فإن معدل التضخم في فلسطين يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً، مقارنة بالمعدلات العالمية والإقليمية. فقد بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة خلال العام 2015 حوالي 0.3%، وفي الدول الصاعدة والنامية 4.7%، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي 5.9%. أما على مستوى الدول المجاورة، فقد بلغ معدل التضخم في الأردن 0.9-%، وفي مصر 11.0%، وفي إسرائيل 0.6-%. غير أن معدل التضخم المتحقق في فلسطين ينطوي على تباينات مناطقية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الوقت الذي تراجع فيه معدل التضخم في قطاع غزة من 2.9% عام 2014 إلى 1.8% عام 2015، ارتفع في الضفة الغربية من 1.2% إلى 1.3% خلال نفس الفترة.

شكل 1- 19: مستويات التضخم في دول مختارة، 2011-2015

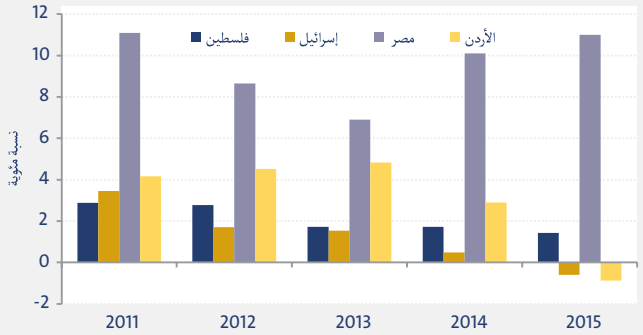

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- صندوق النقد الدولي.

شكل 1- 20: مستويات التضخم في فلسطين، 2011-2015

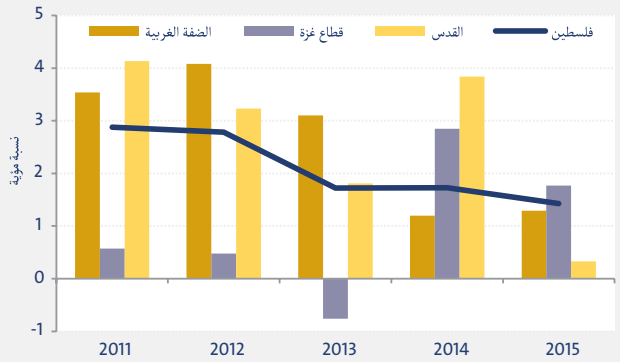

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتشير البيانات إلى أنه خلال العام 2015، شهد مؤشر أسعار مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية، للسنة الرابعة على التوالي، أعلى مستوى من الارتفاع ضمن الفئات الاثني عشر، بارتفاعه بنسبة 10.9% (1.6% في الضفة، و16.2% في القطاع، و6.0% في القدس)، متأثراً بقرار رفع الضرائب على التبغ والمشروبات الكحولية. واحتل مؤشر أسعار التعليم المرتبة الثانية بنسبة 5.0% (7.0% في الضفة، و1.6% في القطاع، و0.4% في القدس). كما ارتفع مؤشر أسعار المنسوجات والملابس بنسبة 4.8% (4.2% في الضفة، و3.4% في القطاع، و2.3% في القدس)، والأثاث والسلع المنزلية بنسبة 3.4%، والمواد الغذائية والمرطبات بحوالي 1.9% خلال العام 2015. من جهة أخرى، انخفضت مؤشرات أسعار خدمات المسكن بحوالي 5.6% (7.0% في الضفة، و3.7% في القطاع، و4.2% في القدس)، وأسعار النقل والمواصلات بحوالي 1.0% (تراجعت في الضفة بحوالي 1.0%، بينما ارتفعت في القطاع بحوالي 15.2%، وانخفضت في القدس بما يقارب من 6.5%) خلال العام 2015. ويعود التراجع في أسعار خدمات السكن والنقل والمواصلات بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار الوقود عالمياً خلال العام 2015.

كما يشير تحليل مستويات الأسعار إلى أن مجموعة المواد الغذائية والمرطبات ساهمت بحوالي 0.64 نقطة في التضخم عام 2015 مقارنة مع 0.13 نقطة عام 2014. وتجدر الإشارة إلى أن حصة المواد الغذائية والمرطبات تشكل أكثر من 35% سلة المستهلك الفلسطيني. وساهمت مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية بحوالي 0.62 نقطة عام 2015 مقارنة مع 0.61 نقطة عام 2014، كما ساهمت مجموعة المنسوجات والملبوسات بـ0.28 نقطة مقارنة مع مساهمة اقتربت من الصفر عام 2014، وساهمت مجموعة التعليم بحوالي 0.18 نقطة عام 2015 بالرغم من عدم مساهمة التعليم في التضخم عام 2014، ومجموعة الأثاث والسلع المنزلية بحوالي 0.17 نقطة عام 2015 مقارنة مع مساهمة اقتربت من الصفر عام 2014.

وتنعكس الآثار السلبية للتضخم على العديد من الجوانب، وخاصة القوة الشرائية ومستويات الأجور. فقد أدى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي (أو الدينار الأردني نظراً لارتباطه بنظام سعر الصرف الثابت مع الدولار) خلال العام 2015 إلى تحسن في القوة الشرائية للمواطنين الذين يتقاضون أجورهم بهذه العملات مقارنة مع الذين يتقاضون أجورهم بعملة الشيكل الإسرائيلي. فخلال العام 2015 ارتفع سعر صرف الدولار بحوالي 8.6%، وبالتالي تحسنت قوته الشرائية بنحو 7.2% (نفس الوضع ينطبق على الدينار الأردني)[11]. في المقابل، اقتصر التراجع في القوة الشرائية لعملة الشيكل على مقدار التضخم فقط، أي بنسبة 1.4% فقط.

وفي ظل تفاوت معدلات التضخم في كل من الضفة والقطاع، تفاوتت أيضاً التغيرات في القوة الشرائية لوحدة العملة في كلا المنطقتين، إذ انخفضت لعملة الشيكل في الضفة الغربية بنسبة 1.3%، وبحوالي 1.8% في قطاع غزة. أما بالنسبة للقوة الشرائية لعملة الدولار (الدينار)، فتحسنت بنحو 7.3% في الضفة الغربية، 6.8% في قطاع غزة، آخذين بعين الاعتبار ثبات الأجور الاسمية.

القوى العاملة

بلغ عدد السكان في فلسطين عام 2015 حوالي 4.7 مليون نسمة، مرتفعاً بنحو 2.9% مقارنة مع العام 2014 (منهم 2.9 مليون في الضفة الغربية، وحوالي 1.8 مليون في قطاع

شكل 1-21: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2015

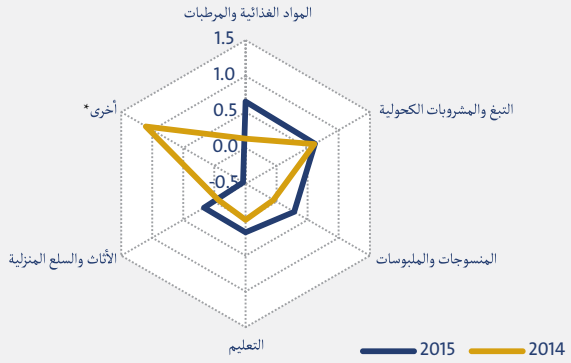

* تشمل خدمات المسكن، الرعاية الصحية، النقل، الاتصالات، السلع والخدمات الثقافية والترفيهية، خدمات المطاعم والمقاهي، وسلع وخدمات متنوعة أخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1- 22: القوة الشرائية للدولار في فلسطين، 2011-2015

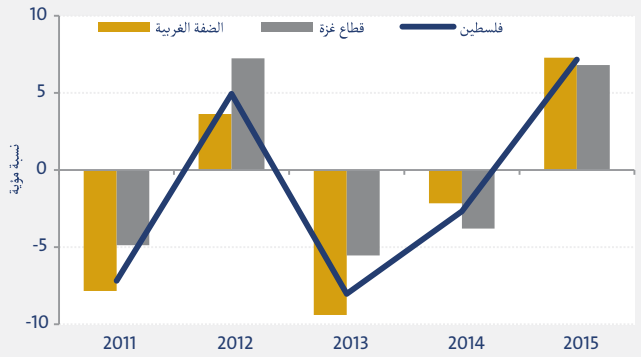

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

شكل 1- 23: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2015

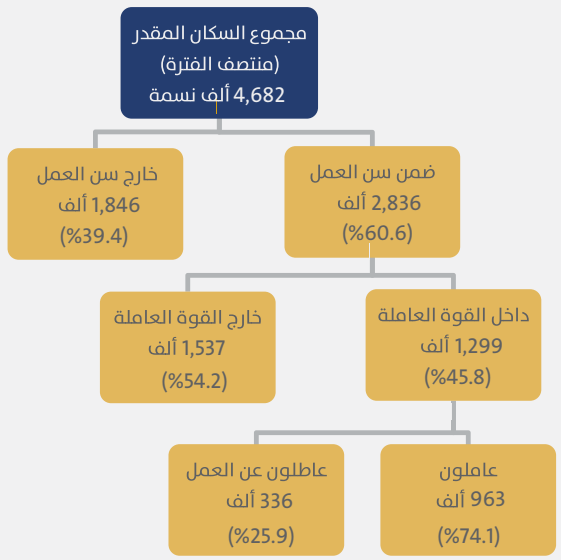

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

11 القوة الشرائية لعملة الدولار (الدينار) = معدل التضخم + معدل تغير سعر الصرف مقابل الشيكل.

غزة). وبلغ عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة (القوة البشرية) نحو 2.8 مليون نسمة، أو ما يعادل 60.6% من إجمالي عدد السكان.

ويعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتياً، مما يعني أن نسبة لا بأس بها من السكان لا تزال في سن الدراسة (أكثر من نصف عدد السكان يبلغ أقل من 18 عاماً) وهو ما أسهم في ارتفاع عدد الأفراد خارج سوق العمل، وبالتالي انخفاض نسبة المشاركة، التي بلغت خلال العام 2015 حوالي 45.8%، الأمر الذي يشير إلى أن أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني لا يسهم فعلياً في الأنشطة الاقتصادية.

وتتفاوت مستويات المشاركة في القوى العاملة بحسب الجنس، والمنطقة، والفئة العمرية، ومستوى التحصيل العلمي. إذ يلاحظ انخفاض نسبة المشاركة لدى الإناث مقارنة بالذكور، ويبرز هذا التفاوت بشكل واضح في الفئة العمرية 45-49 سنة. وخلال العام 2015، ارتفعت نسبة مشاركة الذكور في فلسطين بشكل طفيف إلى 71.9% مقارنة مع 71.5% في العام 2014، مقابل انخفاض نسبة مشاركة الإناث من 19.4% عام 2014 إلى 19.1% في العام 2015.

وتتركز أعلى نسبة مشاركة للذكور في الفئة العمرية 35-39 عاماً، وللإناث في الفئة العمرية 25-29 عاماً، حيث وصلت نسبة مشاركة الذكور ضمن هذه الفئة العمرية إلى 93.5%، وللإناث إلى 32.9%. وبشكل عام، يمكن القول أن الأفراد (ذكوراً وإناثاً) من الفئات العمرية 20-49 هم الأكثر انخراطاً في سوق العمل.

كما تتأثر نسب المشاركة في القوى العاملة بمستوى التحصيل العلمي، حيث تنخفض في أوساط الأفراد غير الحاصلين على أي تحصيل أكاديمي إلى 9.3%، وترتفع إلى 60.0% لدى الأفراد الذين تجاوزت عدد سنوات دراستهم 13 عاماً. وفيما يتعلق بالذكور، يبدو أن هناك نوعاً من الاستقرار في نسبة مشاركتهم في القوى العاملة بغض النظر عن المستوى التعليمي (باستثناء الأميين). ولكن على صعيد الإناث، نجد أن مشاركة من تحصيلهن العلمي من 1-6 سنوات أعلى من مشاركة من تحصيلهن العلمي من 7-12 سنة، مع العلم بأن مشاركة من حصلن على شهادة دبلوم فأعلى هي الأعلى (حيث وصلت عام 2015 إلى 45.6%).

شكل 1- 24: المشاركة في قوة العمل في فلسطين حسب الجنس والفئة العمرية، 2015

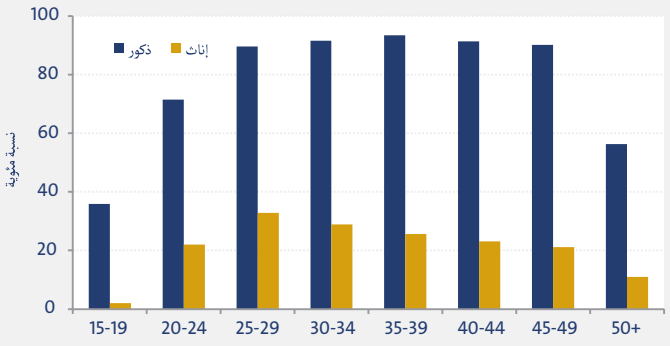

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

شكل 1- 25: المشاركة في قوة العمل في فلسطين حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة، 2015

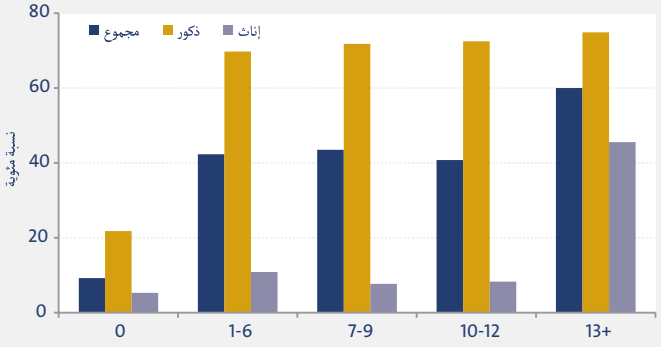

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

العمالة

ارتفع عدد العاملين خلال العام 2015 بنسبة 5.0% مقارنة مع 3.6% في العام 2014، ليصل عددهم إلى 963 ألف عامل (71.1% في الضفة الغربية و28.9% في قطاع غزة). ويستحوذ القطاع العام على نحو 21.9% من مجمل العاملين (منهم 109 آلاف موظف في الضفة الغربية، ونحو 102 آلاف موظف في قطاع غزة). ومع ذلك يظل القطاع الخاص الموظّف الأكبر للعمالة بنسبة بلغت 66.4%، أو ما يعادل 639 ألف عامل (72.5% منهم في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة).

شكل 1-26: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2015

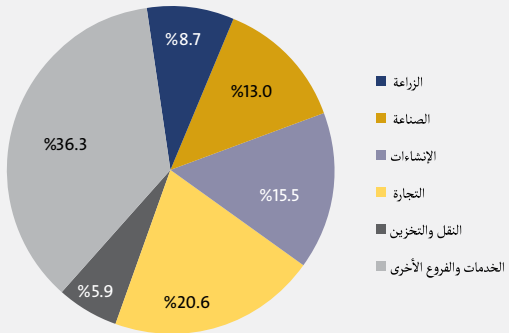

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

كما استحوذ سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات على حوالي 11.7% من إجمالي العاملين الفلسطينيين، أو ما يعادل 113 ألف عامل، جميعهم من الضفة الغربية، إذ لا يزال عمال قطاع غزة ممنوعين رسمياً من الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلي، كما هو الحال منذ العام 2005.

وخلال العام 2015 لم تطرأ تغيرات جوهرية في توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، ولا يزال الهيكل العام لهذا التوزيع محافظاً على استقراره النسبي منذ أعوام، إذ لا يزال قطاع الخدمات والفروع الأخرى محافظاً على الصدارة في استقطاب العاملين، بنسبة بلغت 36.3%. وتتوزع النسبة الباقية على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن الجدير ذكره أن مساهمة القطاعات في تشغيل العاملين تتفق إلى حد ما مع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مع استثناء قطاع الصناعة حيث كان أكثر كفاءة تشغيلية من باقي القطاعات الأخرى. إذ يشغل نحو 13.0% من العاملين ويساهم بنحو 13.4% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالمقابل كانت نسبة تشغيل العاملين في القطاعات الأخرى أعلى من نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو ما يشير إلى تدني إنتاجية العاملين في هذه القطاعات.

البطالة

تعتبر البطالة المرتفعة من أهم التحديات التي تواجه اقتصاد أي دولة، لا سيما في الدول النامية. ولا يقتصر الأمر على توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، بل يتعداه إلى استيعاب تراكم البطالة القائم، وهي مهمة تحتاج إلى جهود ضخمة، خاصة في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية، وانخفاض مستوى الاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ينتج عنها من تزايد في أعداد القوى العاملة.

شكل 1- 27: معدلات البطالة في فلسطين، 2011-2015

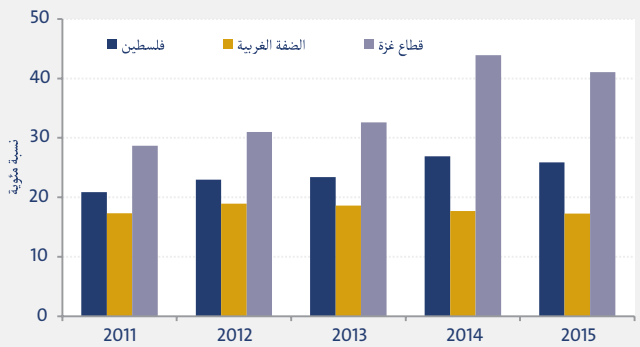

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

يشار إلى أن معدلات البطالة في فلسطين انخفضت بشكل طفيف خلال العام 2015، لتصل إلى 25.9% من إجمالي القوى العاملة، مقارنة مع 26.9% خلال العام 2014[12]. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة تراجعت في الضفة الغربية من 17.7% إلى 17.3%. وفي قطاع غزة، بعد أن وصلت نسبة البطالة إلى مستويات قياسية خلال العام 2014 (43.9%) جرّاء الحرب التي شنتها إسرائيل على القطاع. وعادت نسبة البطالة إلى الانخفاض لتصل إلى 41.1% خلال العام 2015. ولكن لا زالت نسبة البطالة مرتفعة في القطاع نتيجة لبطء عملية إعادة الإعمار من جهة، واستمرار الحصار المفروض عليه منذ العام 2007 من جهة أخرى.

وفي ذات السياق، تشير بيانات القوى العاملة في العام 2015، إلى أن الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 24-15 سنة هم الأكثر تعطلاً عن العمل ضمن الفئات العمرية من 15 سنة فأكثر بنسبة 42.7%، بينما الإناث الأكثر تعطلاً عن العمل يقعن ضمن الفئة العمرية 25-34 سنة بنسبة 52.8%. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد اختلافات في هذا التوزيع حسب المنطقة الجغرافية. وفيما يتعلق بالتخصص، أشارت البيانات المتعلقة بالضفة الغربية إلى أن خريجي العلوم التربوية وإعداد المعلمين هم الأكثر تعطلاً عن العمل (بنسبة 35.4%) تلاها خريجو العلوم الاجتماعية والسلوكية (بنسبة 29.5%). بينما كان خريجو الصحة والعلوم المعمارية والبناء الأقل تعطلاً (بنسبة 10.9% و14.2% على التوالي). وفي قطاع غزة، كان خريجوا العلوم التربوية وإعداد المعلمين الأعلى تعطلاً عن العمل (بنسبة 62.5%)، تلاها تخصص الحاسوب بنسبة 50.3%. بينما كان خريجو القانون الأقل تعطلاً (بنسبة 20.1%) تلاها خريجو الخدمات الشخصية (بنسبة 20.7%).

12 شهد العام 2015 دخول حوالي 44 ألف فرد جديد إلى سوق العمل، وتم توفير 46 ألف فرصة عمل جديدة (منهم 6 آلاف عامل يعملون في إسرائيل)، مما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة.

بشكل عام، لا تزال معدلات البطالة في فلسطين مرتفعةً جداً بالمقارنة مع دول المنطقة، إذ لا يزال أكثر من ربع القوى العاملة تقريباً عاطلاً عن العمل، مقارنةً مع 13.0% في الأردن، و12.9% في مصر، و5.3% في إسرائيل. ويُذكر أن معدلات البطالة ترتفع بشكلٍ ملحوظ بين أوساط الإناث، حيث وصلت إلى 39.2% (26.7% في الضفة، و59.6% في القطاع)، وفي المخيمات 35.6% (23.5% في مخيمات الضفة، و43.3% في مخيمات القطاع).

معدل الأجر اليومي

ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي في فلسطين خلال العام 2015 إلى حوالي 104.0 شيكل إسرائيلي (بنسبة 1.9%) مقارنة بالعام السابق، وذلك على خلفية ارتفاع أجر العاملين في الضفة الغربية (بنسبة 3.4%)، بالرغم من تراجع أجر العاملين في قطاع غزة (بنسبة 3.1%)، كما ارتفع أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات (بنسبة 6.1%). غير أن هذه التطورات في الأجور لا يمكن تناولها بمعزل عن تطورات الأسعار، وتأثيرها على الأجر الحقيقي.

شكل 1- 28: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2011-2015

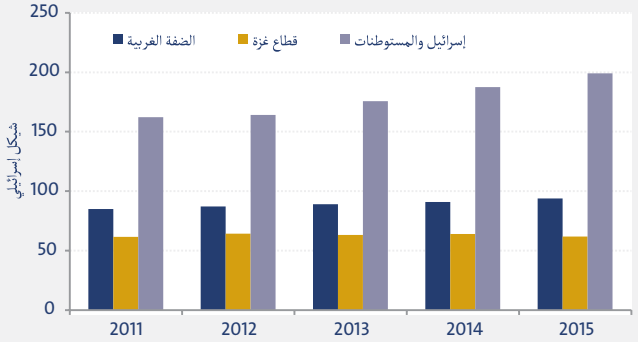

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

ونظراً لكون التغير في معدل التضخم خلال العام 2015 أقل بقليل من الزيادة في الأجر الاسمي، فقد ارتفع الأجر الحقيقي في فلسطين بحوالي 0.5%، مع تمايز واضح في هذا الارتفاع على مستوى مناطق العمل، فعلى مستوى الضفة الغربية، تحسن الأجر الحقيقي بنحو 2.1%. وعلى مستوى قطاع غزة، ونظراً لارتفاع الأجر الاسمي بنسبة أقل من معدل التضخم، تآكل الأجر الحقيقي بحوالي 1.3%. أما على مستوى العاملين في إسرائيل والمستوطنات، فقد ارتفع أجرهم الحقيقي بحوالي 4.8%.

بشكل عام، لا تزال الفجوة قائمة بين أجور العاملين في الضفة والقطاع. وفي ذلك إشارة إلى حجم التباين الاقتصادي بين المنطقتين، لا سيما في قطاع غزة، التي يعادل فيها أجر العامل حوالي ثلثي أجر مثيله في الضفة الغربية، وأقل من ثلث أجر العامل الفلسطيني في إسرائيل والمستوطنات خلال العام 2015.

الإعالة الاقتصادية

يعتبر معدّل الإعالة الاقتصادية (عدد الأفراد الذين يعيلهم الفرد العامل في المجتمع) مؤشراً على حجم العبء الاقتصادي الذي يتحمله الأفراد العاملون. ويتأثر هذا المعدل بشكل رئيس بعدد العاملين والزيادة الطبيعية للسكان، إذ أن الزيادة في عدد العاملين بأكثر من معدل النمو الطبيعي للسكان يعمل على تخفيف العبء الاقتصادي على الفرد العامل.

شكل 1- 29: معدل الإعالة الاقتصادية، 2011-2015

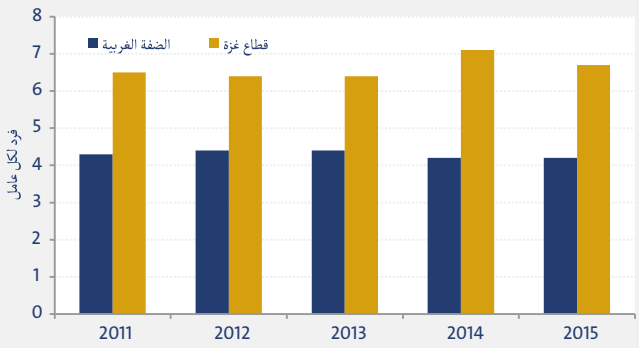

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

وفي هذا السياق، انخفض معدل الإعالة الاقتصادية خلال العام 2015 بشكل طفيف ليصل إلى 4.9 فرد لكل عامل تقريباً مقارنة مع 5 فرد لكل عامل في العام السابق. أما حسب المنطقة الجغرافية فهناك تبايناً ملحوظاً بين معدل الإعالة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد استقر معدل الإعالة في الضفة الغربية عند 4.2 فرد لكل عامل خلال عام 2015، بينما انخفض في قطاع غزة من 7.1 فرد لكل عامل إلى 6.7 فرد لكل عامل خلال نفس الفترة.

الإنتاجية

تشير البيانات المتاحة إلى تراجع إنتاجية العامل[13] في فلسطين للعام الثالث على التوالي، حيث تراجعت في العام 2015 بنسبة 1.4%، نتيجة لنمو عدد العاملين بنسبة أكبر من النمو الاقتصادي، لتصل إلى حوالي 9,084.4 دولار لكل عامل. ويُذكر أن إنتاجية العامل في الضفة الغربية ارتفعت بحوالي 0.5% لتصل إلى 10,307.3 دولار، بينما تراجعت في قطاع غزة بحوالي 4.3% لتصل إلى 6,568.0 دولار لكل عامل، مشكلة حوالي 63.7% من إنتاجية العامل في الضفة الغربية.

شكل 1- 30: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2011-2015

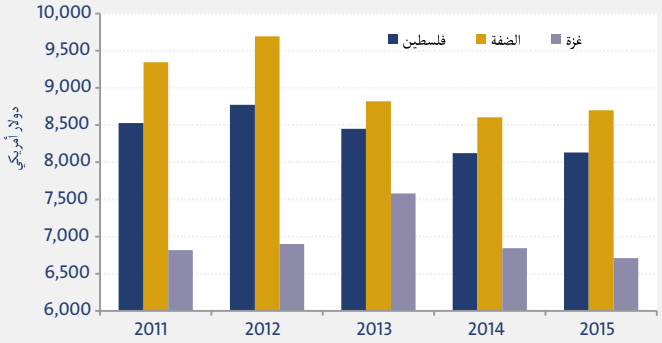

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

آفاق الاقتصاد الفلسطيني

بُنيت تنبؤات سلطة النقد حول آفاق الاقتصاد الفلسطيني[14] للعام 2016 وفق مجموعة من الافتراضات الأساسية، وتضمينها تحليلًا لمخاطر مختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة. وبالاستناد إلى هذه الافتراضات (السيناريو الأساس)، من المتوقع أن يتباطأ الأداء الاقتصادي الفلسطيني خلال العام 2016، حيث تشير توقعات سلطة النقد إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 3.3%، ليبلغ حوالي 7,974.0 مليون دولار (مقارنة مع نمو بلغ 3.5% في العام 2015). ويتوقع أن يرتفع دخل الفرد الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) بنسبة 0.9%، ليصل إلى نحو 1,762.0 دولار أمريكي (مقارنة مع نمو بلغت نسبته 0.5% في العام 2015).

يأتي هذا الأداء على خلفية افتراض بقاء الأوضاع السياسية والاقتصادية في فلسطين على حالها في العام 2015، من حيث جمود المسار السياسي، واستمرار إغلاق معابر قطاع غزة، واستمرار القيود على حركة الأفراد والبضائع (العمالة في إسرائيل والتجارة الداخلية والخارجية)، بالإضافة إلى استمرار الحكومة الفلسطينية في انتهاج سياسة التقشف المالي، مع بقاء معدلات نمو الإيرادات والنفقات الحكومية دون تغيرات تذكر عند نفس مستوياتها في العام السابق. ومن المتوقع أيضاً استمرار تدفق الدعم المقدم من قبل الدول المانحة لخزينة الحكومة الفلسطينية وبقيمة تصل إلى حوالي مليار دولار. إضافة إلى توقع وصول ما قيمته 1.2 مليار دولار كتحويلات جارية للقطاع الخاص وكذلك ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية عن مستوياتها في العام 2015 بحوالي 17.0%. كما يفترض هذا السيناريو أيضاً ارتفاع تكلفة الاستيراد، بالإضافة إلى نمو اقتصاد الشركاء التجاريين بحوالي 3.0% بالمتوسط خلال 2016.

شكل 1- 31: آفاق الاقتصاد الفلسطيني (تنبؤات النمو الحقيقي) للعام 2016

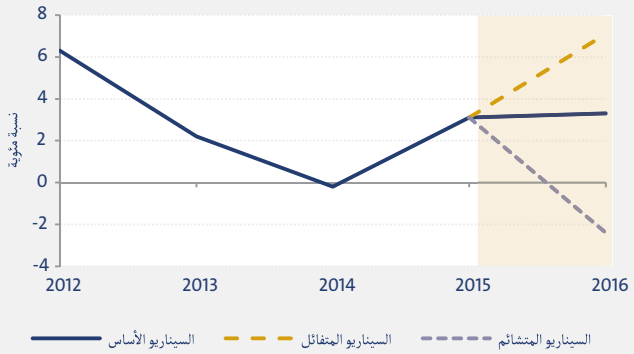

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013.

واستناداً لهذا السيناريو، من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك النهائي بنسبة 2.7% (2.2% للاستهلاك الخاص و3.8% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي)، ليشكل حوالي 118.4% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2016. كما يتوقع أن ينمو الاستثمار بنحو 2.5%، لتصل مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي إلى 21.5%.

13 الإنتاجية = القيمة المضافة/ عدد العاملين.

14 من الضروري الأخذ بعين الاعتبار حساسية هذه النتائج لأي تغير في الأرقام الفعلية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية الفلسطينية.

كما يتوقع أن يرتفع العجز في الميزان التجاري بحوالي 1.3% عن مستواه في العام 2015، ليشكل ما نسبته 39.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2016، جرّاء نمو الواردات بحوالي 1.3%، بالرغم من نمو الصادرات بما يقارب من 1.2% لعام 2016.

من جهة أخرى، من المتوقع أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى انخفاض معدل البطالة إلى 24.5% من إجمالي القوى العاملة خلال العام 2016 (مقارنة مع 25.9% في العام 2015). كما يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 1.6% (مقارنة مع 1.4% في العام 2015) على خلفية توقع عودة أسعار النفط للارتفاع مجدداً خلال العام 2016.

وبشير تحليل للمخاطر إلى أن هذه التوقعات تبقى عرضة لبعض الصدمات المختلفة والمحتملة الحدوث بدرجات متفاوتة. وعند افتراض تعرض الاقتصاد خلال العام 2016 إلى صدمة إيجابية (السيناريو المتفائل)، تتمثل في حدوث تحسن نسبي في المسار السياسي والوضع الأمني مع الجانب الإسرائيلي. بالإضافة إلى إجراء المصالحة الفلسطينية وتسريع عملية إعادة إعمار قطاع غزة، والشروع في تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية والإجراءات الكفيلة بتحفيز الاقتصاد، بالتزامن مع رفع حالة الحصار والإغلاق عن قطاع غزة، إلى جانب تخفيف القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع بشكل عام، وزيادة عدد العمّال الفلسطينيين في إسرائيل. إضافة إلى زيادة وتيرة تدفقات أموال المانحين لدعم الموازنة ودعم الإنفاق التطويري، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج. وعليه فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 7.1%، وأن يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.7% خلال العام 2016.

كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو، أن ينمو الاستهلاك النهائي بحوالي 7.4% (8.2% للاستهلاك الخاص و4.4% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي). وأن ينمو الاستثمار بحوالي 7.6%. كما يتوقع كذلك أن يرتفع العجز في الميزان التجاري بما نسبته 8.2%، جرّاء نمو الواردات بـ8.8%، بالرغم من نمو الصادرات بـ10.0% خلال العام 2016. أما بخصوص البطالة، فمن المتوقع أن ينخفض معدلها إلى 22.5% من إجمالي القوى العاملة خلال العام 2016.

أما في حال تعرض الاقتصاد خلال العام 2016 إلى صدمة سلبية (السيناريو المتشائم)، تتمثل في المزيد من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة عدد أيام الإغلاق أمام العمال وزيادة العراقيل أمام حركة الاستيراد والتصدير، وتوقف إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب، بالإضافة إلى انخفاض حجم المنح والمساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية، وتوقف عملية إعادة إعمار قطاع غزة. فمن المتوقع في ظل هذا السيناريو، أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.4%، وأن يتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6% خلال العام 2016.

كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو، أن ينخفض الاستهلاك النهائي بحوالي 5.1% (2.7% للاستهلاك الخاص و13.5% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي)، وأن يتراجع الاستثمار بما يقارب من 13.6%. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فمن المتوقع أن ينخفض العجز في الميزان التجاري بحوالي 16.3%، جرّاء تراجع الواردات بـ15.6%، وتراجع الصادرات بـ14.5% خلال العام 2016. أما بخصوص البطالة، فمن المتوقع أن يرتفع معدلها إلى 28.5% من إجمالي القوى العاملة خلال العام 2016.

الفصل الثاني

تطورات مالية الحكومة

نظرة عامة

شهد العام 2015 مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى مالية الحكومة بشكل خاص تمثلت في توقف إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصة خلال الربع الأول من هذا العام، مما دفع الحكومة خلال تلك الفترة إلى العمل وفق موازنة طوارئ تعتمد بشكل أساسي في إنفاقها على حجم الموارد المالية المتاحة. وبالرغم من ذلك استمرت الحكومة خلال هذا العام في العمل على رفع كفاءة القطاع العام وتعزيز التعاون والتنسيق مع القطاع الخاص، وتقنين وترشيد الإنفاق العام مقابل زيادة الإيرادات العامة من خلال توسيع القاعدة الضريبية وزيادة عدد المكلفين وحملات التوعية وتحسين التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي. وهدفت الحكومة من خلال هذه الإجراءات إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومكافحة الفقر والحد من مشكلة البطالة، بالإضافة إلى خفض الاعتماد على المساعدات الخارجية.

وقد أدت جملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العام 2015، إلى زيادة ملحوظة في كل من الإيرادات العامة وإجمالي النفقات على حد سواء، حيث شهد العام ارتفاعاً ملحوظاً في كل من إيرادات المقاصة والإيرادات الضريبية، كما ارتفعت نفقات غير الأجور وصافي الإقراض بشكل ملحوظ خلال نفس الفترة. ونتج عن هذه التطورات تراجع في العجز الجاري، والعجز الكلي قبل المنح والمساعدات مقارنة بالعام السابق. ومن ناحية أخرى، أدى تراجع المنح والمساعدات الخارجية بنحو ملحوظ خلال العام إلى تراجع الفائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات بشكل كبير، مقابل زيادة ملحوظة في حجم الدين العام الحكومي (تحديداً الدين المحلي الحكومي) مقارنة بالعام السابق، بالإضافة إلى زيادة بسيطة في حجم المتأخرات المترتبة على الحكومة.

الإيرادات العامة والمنح

شهد العام 2015 ثلاث مراحل مختلفة، تمثلت المرحلة الأولى في توقف إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصة خلال الربع الأول من العام، أما خلال المرحلة الثانية (الربع الثاني) فقد قامت إسرائيل بتحويل إيرادات المقاصة المتحققة خلال هذا الربع بالإضافة إلى متأخرات المقاصة من الربع السابق (الربع الأول). وقد تمثلت المرحلة الثالثة في التطورات السياسية (الهبة الشعبية) التي اندلعت بداية تشرين الأول من العام نفسه. كل هذه الأحداث وغيرها من التطورات الاقتصادية والاجتماعية أثرت بشكل مباشر في أداء المالية العامة للحكومة. فخلال الربع الأول من العام عملت الحكومة وفق موازنة طوارئ تقوم على مبدأ الإنفاق بحسب حجم الموارد المالية المتاحة. ومن ثم عادت الحكومة لتعمل وفق موازنة الأساس مع عودة تدفق إيرادات المقاصة بداية الربع الثاني من العام.

شكل 2-1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2015

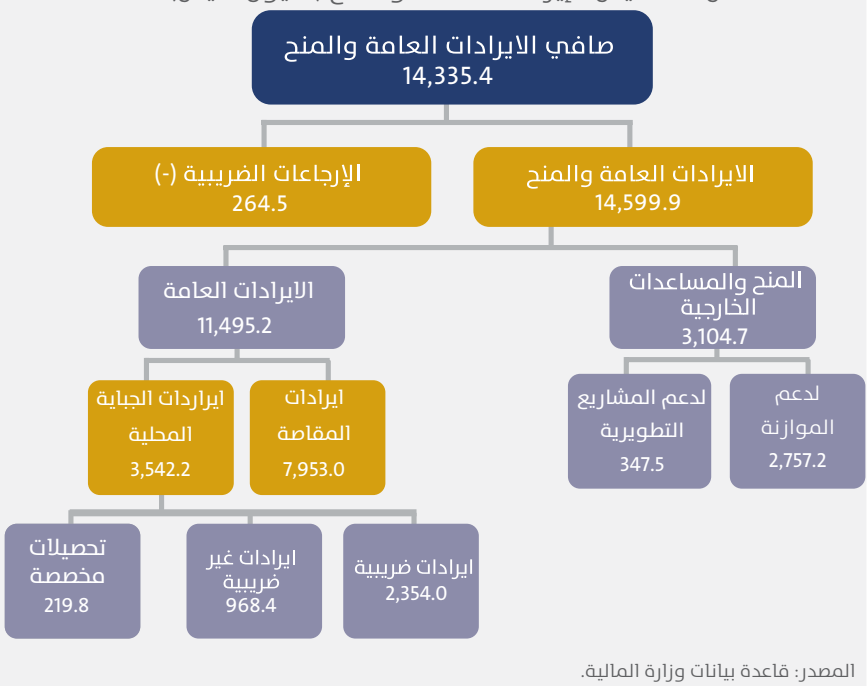

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وبالرغم من هذه الأحداث إلا أن حجم الإيرادات العامة ارتفع خلال العام 2015 بنحو 10.2%، ليبلغ 11,495.2 مليون شيكل. في المقابل، أدى التراجع الملحوظ في حجم المنح والمساعدات الخارجية إلى تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنحو 1.6%، ليبلغ 14,599.9 مليون

شيكل. وبذلك فقد شكل حجم الإيرادات العامة والمنح المتحقق نحو 79.1% من المستهدف بحسب موازنة العام 2015، مقارنة بنحو 94.3% خلال العام 2014.

وقد ترافق تراجع الإيرادات العامة والمنح، مع تراجع ملحوظ في حجم الإرجاعات الضريبية خلال العام 2015، التي انخفضت إلى النصف تقريباً (نحو 45.0%) مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 264.5 مليون شيكل، مُشَكِلةً نحو 66.1% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة للعام 2015 [15]. ويعزى هذا التراجع (كما هو في العام السابق) إلى الانخفاض الكبير في حجم المنح والمساعدات الخارجية، والذي أثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة على السداد والوفاء بالتزاماتها وبالتالي تراجع حجم الإرجاعات الضريبية. وبالرغم من تراجع حجم هذه الإرجاعات، إلا أن بند صافي الإيرادات العامة والمنح قد استقر خلال العام 2015 عند نحو 14,335.4 مليون شيكل (تراجع بنحو 0.1% مقارنة بالعام السابق)، والذي يعادل نحو 79.3% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة.

الإيرادات العامة

تتكون الإيرادات العامة من إيرادات المقاصة، وإيرادات الجباية المحلية (إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية، وتحصيلات مخصصة[16])، حيث شكلت إيرادات المقاصة نحو 69.2% منها خلال العام 2015، مقابل نحو 30.8% حصة إيرادات الجباية المحلية (20.5% حصة الإيرادات الضريبية، و8.4% حصة الإيرادات غير الضريبية، والتحصيلات المخصصة 1.9%). وقد شهد العام 2015 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الإيرادات العامة بنحو 10.2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 11,495.2 مليون شيكل. وبهذا الارتفاع فان الإيرادات العامة المتحققة تكون قد فاقت المستهدف بحسب مشروع الموازنة، لتبلغ نسبة المتحقق إلى المستهدف نحو 104%، مقارنة بنحو 105.7% خلال العام السابق. ويشير تحليل مكونات الإيرادات العامة أن السبب الرئيس في هذا الارتفاع يعود إلى زيادة كل من الإيرادات الضريبية بنحو 9.6%، وإيرادات المقاصة بنحو 8.7%، والإيرادات غير الضريبية بنحو 0.3%، مقابل تراجع الإرجاعات الضريبية بنحو 45% مقارنة بالعام 2014. وقد بلغت نسبة العبء الضريبي (بما يشمل إيرادات المقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نحو 23.3%، مقارنة بنحو 23% في العام 2014 [17].

فقد شهد العام 2015، ارتفاعاً في حجم إيرادات المقاصة بنحو 8.7% مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 7,953.0 مليون شيكل، ليصل حجم المتحقق منها نحو 102.4% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة، مقارنة بنحو 111.8% خلال العام 2014. وتعزى الزيادة في إيرادات المقاصة إلى جهود وزارة المالية المستمرة في تحسين الجباية من هذا البند، بما يشمل التوعية بأهمية تقديم الفواتير لوزارة المالية الفلسطينية وأهميتها في تحصيل إيرادات المقاصة من الجانب الإسرائيلي، خاصة في ظل التوقعات التي تشير إلى أن المبالغ الحقيقية لإيرادات المقاصة أكبر بكثير من تلك التي يتم تحويلها للخزينة العامة. وتتكون إيرادات المقاصة بشكل أساسي من إيرادات ضريبة القيمة المضافة، والجمارك والمحروقات، حيث شكلت الإيرادات الجمركية نحو 36.6% من إيرادات المقاصة، وشكلت إيرادات المحروقات نحو 34.7%، أما إيرادات ضريبة القيمة المضافة فشكلت نحو 28.5%، وإيرادات ضريبة الدخل والشراء بنحو 0.2% من إجمالي إيرادات المقاصة خلال العام 2015 [18].

شكل 2-2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2011-2015

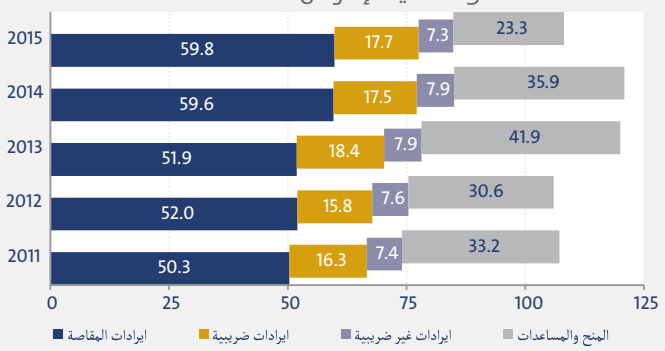

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

15 يمثل بند الإرجاعات الضريبية المبالغ التي تقوم الحكومة بإرجاعها بعد عمل التسويات الخاصة بضريبة المحروقات وضريبة القيمة المضافة والجمارك. توزعت بين إرجاعات ضريبية خاصة بالوقود حوالي 125.0 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 47.3% من إجمالي الإرجاعات الضريبية للعام 2015، فيما بلغت حصة الإرجاعات الأخرى نحو 139.5 مليون شيكل، أو ما يعادل 52.7% من الارجاعات الضريبية خلال هذا العام.

16 استُحدث هذا البند في موازنة العام 2015، ويمثل إيرادات تخص هيئات الحكم المحلي، وتمثل نحو 90% من ضرائب الأملاك، و50% من ضرائب النقل والمواصلات.

17 يتمثل العبء الضريبي في حجم الضرائب التي تجبيها الحكومة بمختلف أشكالها، والذي عادة ما يكون أعلى في الدول الصناعية والمتطورة منه في الدول النامية.

18 مساهمة الضرائب المذكورة في إيرادات المقاصة محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.

وما زالت كافة الأحداث والمؤشرات ذات العلاقة بالموازنة العامة والوضع المالي للحكومة الفلسطينية تؤكد على أن إيرادات المقاصة تعتبر صمام أمان الحكومة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ودفع المستحقات المترتبة عليها. فقد انعكس عدم انتظام تدفق إيرادات المقاصة خلال الربع الأول من العام 2015، على عدم مقدرة الحكومة على دفع النفقات المترتبة عليها خاصة بند الأجور والرواتب، مما أدى إلى إرباك في الموازنة العامة. واضطرت الحكومة خلال ذلك الربع للعمل وفقاً لموازنة الطوارئ، حيث تم صرف 60% من رواتب الموظفين، كما تم الزام الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى بعدم تجاوز إنفاقها خلال هذه الفترة 50% من حجم الإنفاق الفعلي خلال الربع المناظر من العام 2014. وساهمت إيرادات المقاصة في تغطية حوالي 56.8% من النفقات العامة خلال العام 2015 مستقرة تقريباً عند نفس مستوى العام السابق. كما ساهمت في تغطية نحو 59.8% من النفقات الجارية وصافي الإقراض مقارنة بحوالي 59.6% خلال نفس الفترة. وكذلك ساهمت إيرادات المقاصة في تغطية نحو 116.3% من فاتورة الأجور والرواتب خلال العام 2015 مقارنة بنحو 108.1% خلال العام 2014.

كما شهدت إيرادات الجباية المحلية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2015، بنحو 13.7% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 3,542.2 مليون شيكل، أو ما يشكل حوالي 107.7% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة. وبهذا الارتفاع تكون إيرادات الجباية المحلية قد ساهمت في تغطية نحو 25.3% من النفقات العامة، ونحو 26.6% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 24.2% و25.4%، على الترتيب، خلال العام السابق. وقد توزعت إيرادات الجباية المحلية خلال العام 2015 بين إيرادات ضريبية بنحو 66.5%، مقابل نحو 27.3% حصة الإيرادات غير الضريبية، ونحو 6.2% حصة الإيرادات من بند المتحصلات المخصصة.

ويعزى الارتفاع في إيرادات الجباية المحلية خلال العام 2015، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنحو 9.6% مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 2,354 مليون شيكل أو ما يمثل نحو 106% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة. إلى جانب استحداث بند في موازنة العام 2015 تحت مسمى (تحصيلات مخصصة) والذي بلغ نحو 219.8 مليون شيكل. علماً بان الإيرادات غير الضريبية ارتفعت بنسبة بسيطة نحو 0.3% خلال نفس الفترة، لتبلغ نحو 968.4 مليون شيكل، تمثل نحو 97.8% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة.

وعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات الضريبية خلال العام 2015، إلا أن حصتها من إيرادات الجباية المحلية قد تراجعت بنحو 2.5 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2014 (إلى 66.5%). ويعزى هذا الانخفاض إلى استحداث بند التحصيلات المخصصة (تمت الإشارة إليه سابقاً)، وقد ساهمت الإيرادات الضريبية في تغطية نحو 16.8% من النفقات العامة، ونحو 17.7% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال العام 2015.

وقد توزعت الإيرادات الضريبية خلال العام 2015، بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة، التي ساهمت بنحو 42.6% من الإيرادات الضريبية المتحصلة، فيما ساهمت إيرادات ضريبة الدخل بنحو 29.7%، وبلغت حصة الإيرادات الجمركية نحو 19.3%، في حين ساهمت مكوس السجائر بنحو 7.8% من الإيرادات الضريبية خلال العام 2015. أما الإيرادات المتحصلة من ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات فقد ساهمت بنحو 0.6% من الإيرادات الضريبية خلال نفس الفترة.

ويرتبط ارتفاع الإيرادات الضريبية بشكل رئيس بالارتفاع في الإيرادات الجمركية بنحو 70.3% مقارنة بالعام السابق لتبلغ 454.1 مليون شيكل، وارتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 5.5% لتبلغ نحو 1,002.9 مليون شيكل، وإيرادات ضريبة الدخل بنحو 2.4% مقارنة بالعام السابق لتبلغ 700.6 مليون شيكل[19]. وكذلك ارتفاع كل من إيرادات ضريبة الأملاك بنحو 2.2% لتبلغ حوالي 9.1 مليون شيكل عام 2015، والإيرادات المتحصلة من مكوس المشروبات لتبلغ حوالي 4.3 مليون شيكل مقارنة بنحو 3.4 مليون شيكل العام السابق. وعلى العكس من ذلك فقد تراجعت إيرادات مكوس السجائر بنحو 22.0% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 182.9 مليون شيكل.

19 تجدر الإشارة أن العام 2015 قد شهد بعض التعديلات على قانون ضريبة الدخل بهدف تخفيف العبء الضريبي والتشجيع على دفع ضريبة الدخل. وقد تمثلت أهم التعديلات في إعفاء العاملين في الجامعات الفلسطينية من ضريبة الدخل عن مكافأة نهاية الخدمة بما لا يتجاوز شهرين عن كل سنة بدلاً من شهر عن كل سنة، وتم زيادة قيمة الدخل المعفى من الضريبة إلى (36,000) شيكل بدلاً من (30,000) شيكل، كذلك تم رفع سقف شرائح الدخل الخاضع لنسبة 5% لتصبح من 1-75,000 شيكل، والدخل الخاضع لنسبة 10% من 75,001-150,000 شيكل، ونسبة 15% على الدخل الذي يزيد عن 150,000 شيكل، وفيما يتعلق بالشخص المعنوي فتستوفى نسبة 15% على الدخل، باستثناء شركات الاتصالات والشركات الحائزة على حقوق الامتياز والاحتكار في السوق الفلسطينية بحيث تخضع لنسبة 20%.

أما الإيرادات غير الضريبية فقد شهدت ارتفاعاً بسيطاً بنحو 0.3% خلال العام 2015، مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 968.4 مليون شيكل. وقد ساهم هذا البند في تغطية نحو 6.9% من النفقات العامة، ونحو 7.3% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، كما شكل حوالي 27.3% من إيرادات الجباية المحلية مقارنة بنحو 31.0% خلال العام السابق. وقد توزعت الإيرادات غير الضريبية خلال العام 2015 بين رخص مزاولة المهنة بنحو 23.6%، ورسوم التأمين الصحي بنحو 18.8%، ورسوم سلطة الأراضي بنحو 14.3%، ورسوم المواصلات بنحو 11.0%. فيما بلغت حصة البنود الأخرى نحو 31.8% من الإيرادات غير الضريبية، وبلغت حصة العوائد الاستثمارية نحو 0.5% خلال نفس الفترة.

وقد جاء الارتفاع في بند الإيرادات غير الضريبية كمحصلة للتغيرات التي طرأت على مكونات هذا البند، حيث ارتفعت الإيرادات المتحصلة من بند رخص مزاولة المهنة بنحو 30.3% خلال العام 2015 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 228.4 مليون شيكل. كذلك ارتفعت إيرادات رسوم سلطة الأراضي بنحو 21.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 138.5 مليون شيكل، كما ارتفعت إيرادات رسوم التأمين الصحي بنحو 2.4% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 181.8 مليون شيكل. وعلى العكس من ذلك فقد تراجع حجم الإيرادات المتحصلة من رسوم المواصلات بنحو 3.0%، ليبلغ 107.0 مليون شيكل، فيما تراجعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بنحو 11.7%، لتبلغ حوالي 307.6 مليون شيكل عام 2015، وكذلك فقد تراجعت العوائد الاستثمارية بنحو 87.1%، لتبلغ حوالي 5.1 مليون شيكل خلال نفس الفترة.

وأخيراً، فقد بلغ بند المتحصلات المخصصة خلال العام 2015 حوالي 219.8 مليون شيكل، مشكلاً نحو 6.2% من إيرادات الجباية المحلية، ومسهماً في تغطية نحو 1.6% من النفقات العامة، وحوالي 1.7% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال نفس الفترة.

المنح والمساعدات الخارجية

شهد العام 2015 تراجعاً ملحوظاً في حجم المنح والمساعدات بنحو 29.5% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 3,104.7 مليون شيكل، ولتتراجع حصتها من إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى 21.3%، مقارنة بنحو 29.7% خلال العام السابق. وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تغطية نحو 22.2% من النفقات العامة خلال العام 2015، مقارنة بنحو 34.2% خلال العام السابق، كما ساهمت في تغطية نحو 23.3% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 35.9% خلال نفس الفترة.

وتعتبر المنح والمساعدات الخارجية رافداً أساسياً من روافد الخزينة، يستخدم الجزء الأكبر منها لدعم الموازنة، فيما يتم استخدام جزء بسيط منها لدعم المشاريع التطويرية. إذ بلغ حجم المنح والمساعدات الموجه لدعم الموازنة نحو 2,757.2 مليون شيكل أو ما يعادل 88.8% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة خلال العام 2015، مقابل نحو 347.5 مليون شيكل أو ما يعادل 11.2% من المنح والمساعدات خصص لدعم وتمويل المشاريع التطويرية.

والجدير ذكره، أنه وبالرغم من إعلان الحكومة المستمر عن رغبتها في تقليل الاعتماد على المنح والمساعدات، إلا أن هذه المساعدات بقيت تشكل رافداً أساسياً لتمويل العجز الحكومي، بل وفي تحويل هذا العجز إلى فائض في بعض الأعوام، كما حدث خلال الأعوام الماضية (2013، و2014)، وكذلك خلال العام 2015 حيث ساهمت المنح والمساعدات، في تحويل الرصيد المالي للحكومة من عجز كلي بقيمة 2,762.5 مليون شيكل قبل المنح والمساعدات (أو ما نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)، إلى فائض بنحو 342.2 مليون شيكل بعد المنح والمساعدات (أو ما نسبته 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي).

الإنفاق العام

شهد العام 2015 ارتفاعاً في حجم الإنفاق العام الفعلي بنحو 8.8% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 13,993.2 مليون شيكل، وذلك نتيجة للزيادة الملحوظة في كل من صافي الإقراض (بنحو 14.4%) ونفقات غير الأجور (بنحو 15.3%)، فيما ارتفع الإنفاق على بند الأجور والرواتب بنحو 1.0% مقارنة بالعام السابق. أما الإنفاق العام على أساس الالتزام فقد ارتفع خلال العام بنحو 6.5% مقارنة

بالعام السابق، ليبلغ نحو 16,499.4 مليون شيكل[20]. وبذلك فقد شَكَّلَ الإنفاق العام الفعلي نحو 84.8% من الإنفاق العام المستحق (أساس الالتزام)، ونحو 71.5% من حجم الإنفاق العام المستهدف بحسب مشروع الموازنة للعام 2015. ويشير التباين بين حجم الإنفاق وفق الأساس الفعلي النقدي وأساس الالتزام إلى تراكم مبالغ مالية تقدر بنحو 2,506.2 مليون شيكل على شكل متأخرات على الحكومة الفلسطينية خلال العام الحالي.

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2015

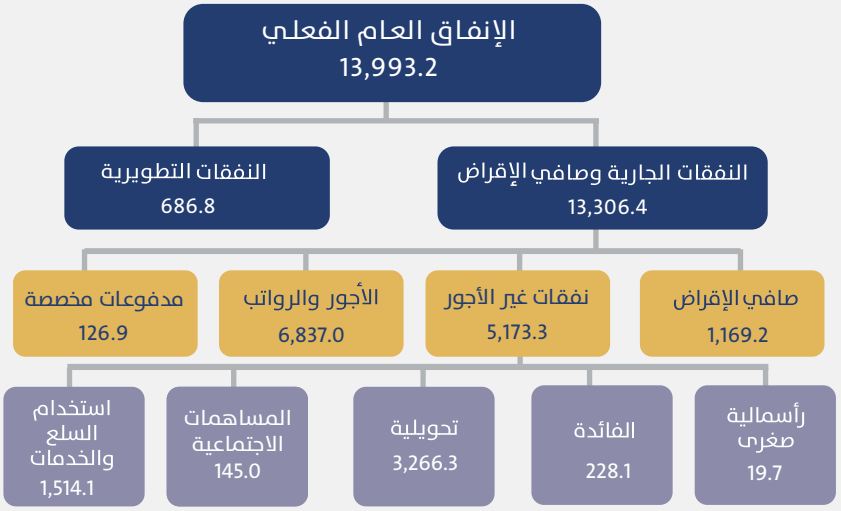

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وقد بلغت حصة الإنفاق الجاري نحو 95.1% من إجمالي الإنفاق العام (أجور ورواتب 48.9%، ونفقات غير الأجور 37%، وصافي الإقراض 8.3%، ومدفوعات مخصصة 0.9%)، مقابل نحو 4.9% للإنفاق التطويري خلال العام 2015. كما شكَّلَ الإنفاق الفعلي في العام 2015 حوالي 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 28.3% في العام 2014.

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

ارتفع حجم الإنفاق الجاري وصافي الإقراض خلال العام 2015، بنحو 8.4% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 13,306.4 مليون شيكل، وليشكل بذلك نحو 88.2% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة، ونحو 85.3% من المبلغ المستحق خلال العام نفسه. وقد جاء هذا الارتفاع على خلفية زيادة كافة بنود الإنفاق الجاري وصافي الإقراض (الأجور والرواتب، نفقات غير الأجور، وصافي الإقراض، ومدفوعات مخصصة) وتحديداً الإنفاق على بند غير الأجور.

شكل 2-4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2011-2015

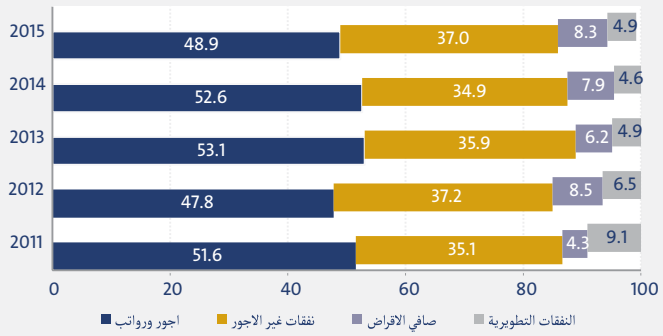

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

فقد ارتفع حجم الإنفاق الفعلي على بند الأجور والرواتب بنحو 1% مقارنة بالعام 2014 ليبلغ نحو 6,837 مليون شيكل، أو ما يعادل 89.8% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة ونحو 91.9% من المستحق خلال العام 2015. كما استحوذ الإنفاق على الأجور والرواتب على نحو 48.9% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، ونحو 51.4% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض مقارنة بنحو 52.6% و55.1% في العام 2014، على الترتيب.

ويشير تحليل بند الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية، أن قطاع الأمن والنظام العام (تحديداً وزارة الداخلية والأمن) قد استحوذ على الحصة الأكبر من هذا البند وبنحو 44.6%، فيما حصلت وزارة التربية والتعليم العالي على نحو 27.6%، ووزارة الصحة على نحو

20 المبالغ الفعلية تمثل ما تم دفعه فعليا من قبل الحكومة، أما المبالغ المستحقة (الالتزام) فهي المترتبة على الحكومة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة، والتي قد لا تُدفع بالكامل. أما المبالغ المستهدفة فهي التي تخصصها الحكومة وتستهدفها عند وضع موازنتها.

9.6%. وبلغت حصة الإدارة العامة (مكتب الرئيس، ومنظمة التحرير، وديوان الموظفين العام، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة المالية، والسفارات) نحو 8.8% من الأجور والرواتب. أما الشؤون الاقتصادية وحماية البيئة والإسكان فاستحوذت على نحو 3.5%، مقابل نحو 5% للخدمات الاجتماعية والخدمات الدينية والثقافية، وقد خصص نحو 0.9% من فاتورة الأجور والرواتب للنفقات الأخرى[21].

كما ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 15.3% خلال العام 2015 مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 5,173.3 مليون شيكل، مشكلةً نحو 77.6% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة ونحو 76.3% من المبلغ المستحق خلال العام نفسه. وقد شكل هذا البند نحو 37% من الإنفاق العام، ونحو 38.9% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 34.9% و36.5% خلال العام 2014، على الترتيب. وجاءت الزيادة في نفقات غير الأجور على خلفية زيادة النفقات التحويلية بشكل أساسي، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على استخدام السلع والخدمات وزيادة مدفوعات الفائدة وكذلك البدء بتحويل جزء من المساهمات الاجتماعية منذ بداية العام 2015.

شكل 2-5: نفقات غير الأجور الفعلية، 2015

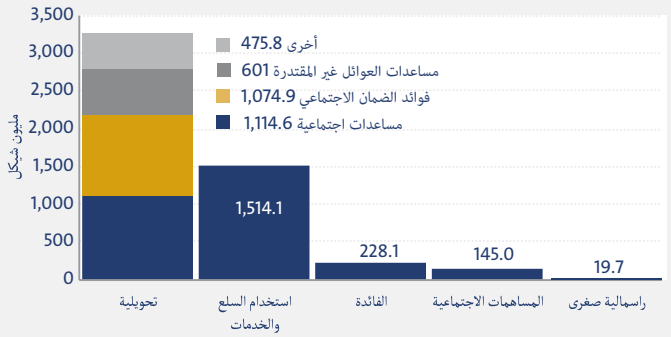

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

فقد ارتفعت النفقات التحويلية بنحو 13.5% مقارنة بالعام 2014 لتبلغ 3,266.3 مليون شيكل، علماً أن هذا البند يشكل نحو 63.1% من نفقات غير الأجور. كذلك أيضاً وضمن المسؤولية الاجتماعية، فقد بدأت الحكومة منذ بداية العام 2015 بتضمين نفقات غير الأجور بند المساهمات الاجتماعية والذي بلغت قيمته نحو 145 مليون شيكل خلال العام، وشكل نحو 2.8% من نفقات غير الأجور. كما ارتفع حجم الإنفاق على استخدام السلع والخدمات بنحو 8.5% مقارنة بالعام 2014، ليبلغ 1,514.1 مليون شيكل، وشكل نحو 29.3% من نفقات غير الأجور. كما ارتفعت مدفوعات الفائدة خلال العام 2015 بنحو 33.3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 228.1 مليون شيكل، مشكلة نحو 4.4% من نفقات غير الأجور. بالمقابل انخفضت النفقات الرأسمالية الصغرى بنحو 21.9 مليون شيكل مقارنة بالعام 2014 لتبلغ 19.7 مليون شيكل.

وتوزع الإنفاق التحويلي بين المساعدات الاجتماعية بقيمة 1,114.6 مليون شيكل (أو ما يعادل 34.1% من الإنفاق التحويلي)، وفوائد الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 1,074.9 مليون شيكل (نحو 32.9% من الإنفاق التحويلي)، ومساعدات العائلات غير المقتدرة بنحو 601 مليون شيكل (نحو 18.4% من الإنفاق التحويلي). فيما بلغت إعانات البطالة نحو 209.5 مليون شيكل (6.4% من النفقات التحويلية)، وبلغ الإنفاق على دعم الحكومات المحلية نحو 95.0 مليون شيكل (2.9% من النفقات التحويلية)، فيما بلغت حصة تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات نحو 171.3 مليون شيكل (5.3% من النفقات التحويلية).

أما بالنسبة لبند صافي الإقراض المكون الثالث للإنفاق الجاري، فقد ارتفع خلال العام 2015، بنحو 14.4% مقارنة مع العام 2014 ليبلغ حوالي 1,169.2 مليون شيكل، وليشكل نحو 146.2% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة. وبذلك فقد استحوذ هذا البند على نحو 8.4% من الإنفاق العام، ونحو 8.8% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض مقارنة بنحو 7.9%، و8.3% في العام 2014، على الترتيب. وأخيراً فقد قامت الحكومة خلال العام 2015، باستحداث بند جديد تحت مسمى المدفوعات المخصصة بلغت قيمته نحو 126.9 مليون شيكل خلال هذا العام، وشكل نحو 0.9% من إجمالي النفقات العامة، ونحو 1% من النفقات الجارية وصافي الإقراض.

21 حصص بنود مراكز المسؤولية في بند الأجور والرواتب محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.

النفقات التطويرية

ارتفعت النفقات التطويرية الفعلية خلال العام 2015 بنحو 17.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 686.8 مليون شيكل، مشكلة بذلك نحو 15.3% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة العامة، ونحو 76.9% من المبالغ المستحقة خلال هذا العام. علماً أن النفقات التطويرية تشكل ما نسبته 4.9% من النفقات العامة. وقد حصلت الحكومة الفلسطينية على منح ومساعدات خارجية لتمويل المشاريع التطويرية بنحو 347.5 مليون شيكل خلال العام 2015، ساهمت في تغطية نصف النفقات التطويرية، فيما تم تمويل النصف الثاني من خزينة الحكومة. الجدير ذكره أن حجم الإنفاق التطويري الفعلي لم يتجاوز في أحسن حالاته (كما في العام 2011) نسبة 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في العام 2015 فقد بلغت هذه النسبة نحو 1.4%، مقارنة بنحو 1.3% في العام 2014.

وبناءً على ما سبق من بيانات ومؤشرات تتعلق بمكونات الإنفاق العام، فقد استمر الخلل الهيكلي في توزيع النفقات العامة، إذ تركز معظم الإنفاق في النفقات الاستهلاكية (الأجور والرواتب، والنفقات التحويلية، واستخدام السلع والخدمات، وغيرها)، وفي المقابل لا يزال حجم الإنفاق على المشاريع التطويرية متواضعاً، وربما يعزى هذا الخلل إلى خصوصية الوضع الفلسطيني وقلة الموارد المالية المتاحة، ومحدودية مصادر وحجم إيرادات الخزينة العامة، بسبب الإجراءات الناجمة عن الاحتلال.

الرصيد المالي

انخفض العجز في الرصيد الجاري خلال العام 2015 بنحو 10.7% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 2,075.7 مليون شيكل. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الإيرادات العامة (إيرادات المقاصة وإيرادات الجباية المحلية خاصة الإيرادات الضريبية) بشكل أكبر من الزيادة في حجم الإنفاق الجاري وصافي الإقراض. إذ ارتفعت الإيرادات العامة بنحو 10.2%، مقارنة بارتفاع في النفقات الجارية الفعلية بنحو 8.4%.

وقد تراجعت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، لتبلغ نحو 4.2% مقارنة بنحو 5.1% في العام 2014. ومع هذا التراجع تكون نسبة العجز الجاري الفعلي إلى المستهدف في مشروع الموازنة العامة قد بلغت نحو 46.9% خلال العام 2015، مقارنة بنحو 50.5% خلال العام السابق. غير أن هذا التراجع الملحوظ لا يشير إلى مدى نجاح الحكومة في ضبط الإنفاق الجاري، وإنما يعكس عدم قيام الحكومة بتسديد جزء كبير من المبالغ المالية المستحقة عليها، تحديداً فيما يخص القطاع الخاص ونفقات الأجور والرواتب. فقد ترتب على الحكومة التزامات متأخرة (متأخرات) بنحو 2,828.3 مليون شيكل خلال العام 2015.

شكل 2-6: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2015-2011

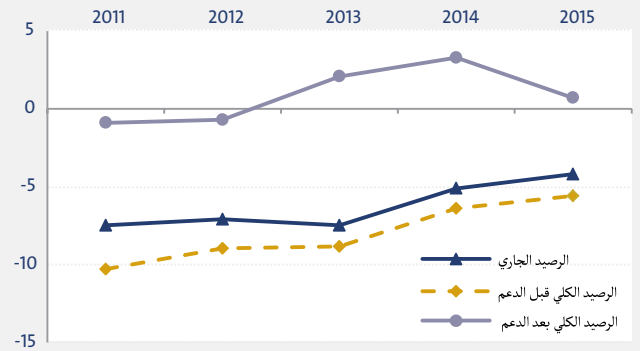

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

كذلك تراجع العجز في الرصيد الكلي قبل الدعم (شاملاً النفقات التطويرية) بنحو 5.1% خلال العام 2015 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 2,762.5 مليون شيكل. وبهذا التراجع يكون العجز الكلي قبل الدعم قد شكل نحو 31.0% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة، مقارنة بنحو 49.6% خلال العام 2014. ويعود التراجع في هذا البند إلى نفس الأسباب التي أدت إلى تراجع العجز الجاري والتي ذكرت آنفاً. وقد بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نحو 5.6% مقارنة بنحو 6.4% في العام 2014.

أما الرصيد الكلي بعد الدعم فقد حقق فائضاً بنحو 342.2 مليون شيكل خلال العام 2015 (أو ما يعادل 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)، مقارنة بفائض بلغ 1,492.4 مليون شيكل خلال العام 2014 (أو ما يعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الحاد في حجم المنح والمساعدات الخارجية (نحو 29.5%)، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أهمية المنح والمساعدات الخارجية، خاصة في ظل تذبذب وعدم انتظام تدفق الإيرادات العامة وتحديداً إيرادات المقاصة التي ترتبط عادة بالوضع السياسي القائم حيث تقوم إسرائيل بشكل متكرر بوقف تحويلها.

المتأخرات

لم تستطع الحكومة خلال العام 2015، الوفاء بكامل التزاماتها وتأخرت في سداد جزء لا يستهان به من هذه الالتزامات، حيث ارتفع حجم المتأخرات المترتبة على الحكومة بنحو 1.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 2,828.3 مليون شيكل. وبذلك فقد بلغ حجم المتأخرات المتراكمة على الحكومة خلال السنوات الماضية نحو 12,928.1 مليون شيكل بنهاية العام 2015 (نحو 3,469.4 مليون دولار، أو ما يعادل 27.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). وقد شكلت المتأخرات الحكومية خلال العام 2015 حوالي 19.4% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 20.2% من إجمالي النفقات العامة، كما شكلت نحو 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

شكل 2-7: المتأخرات الحكومية (مليون شيكل)، 2011-2015

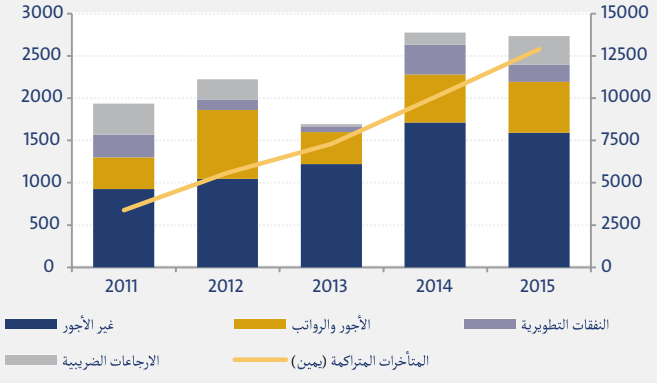

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وتشير البيانات المتعلقة بتفصيلات المتأخرات خلال العام 2015، إلى أن الجزء الأكبر من هذه المتأخرات مستحق لصالح القطاع الخاص (متأخرات غير الأجور)، والتي بلغت نحو 1,591.6 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 56.3% من متأخرات الحكومة خلال هذا العام[22]. أما متأخرات الأجور والرواتب فقد ارتفعت بنحو 5.8% خلال العام 2015 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 602.7 مليون شيكل، ولتشكل نحو 21.3% من إجمالي المتأخرات خلال هذا العام.

كذلك فقد تضاعفت متأخرات الإرجاعات الضريبية (ارتفعت بنحو 128.5%) مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 334.8 مليون شيكل، مشكلةً نحو 11.8% من المتأخرات الحكومية خلال العام 2015. أما متأخرات المدفوعات المخصصة فقد بلغت خلال العام 2015 حوالي 92.9 مليون شيكل، مشكلة نحو 3.3% من متأخرات العام. وعلى العكس من ذلك فقد انخفضت متأخرات النفقات التطويرية خلال العام 2015 بنحو 41.3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 206.3 مليون شيكل، ولتشكل نحو 7.3% من متأخرات العام 2015.

الدين العام

ارتفع الدين العام الحكومي نهاية العام 2015، مقاساً بالدولار الأمريكي، بنحو 14.5% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 2,537.2 مليون دولار (نحو 9,908.1 مليون شيكل)، أو ما يعادل نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وتعزى الزيادة في الدين العام بشكل رئيسي إلى زيادة الدين الحكومي المحلي بنحو 30% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1,466.5 مليون دولار، مشكلاً 57.8% من مجموع الدين العام الحكومي مقارنة بنحو 50.9% في العام السابق. في المقابل انخفض الدين الحكومي الخارجي نهاية العام 2015 بنحو 1.7% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 1,070.7 مليون دولار، وليشكل نحو 42.2% من الدين العام الحكومي، مقارنة بنسبة 49.1% نهاية العام 2014. ومع ارتفاع الدين العام الحكومي تكون حصة الفرد من هذا الدين قد ارتفعت بنحو 11.2% مقارنة بالعام 2014، لتبلغ نحو 573.7 دولار.

فقد ارتفع الدين الحكومي المحلي خلال العام 2015 بنحو 30% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1,466.5 مليون دولار (نحو 5,726.8 مليون شيكل)، أو ما يعادل 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وتوزع بين ديون قصيرة الأجل بنحو 54%، مقابل نحو 46%

22 توزعت متأخرات القطاع الخاص بين متأخرات استخدام السلع والخدمات (متأخرات نفقات تشغيلية) بنحو 1,016.2 مليون شيكل، ومتأخرات المساهمات الاجتماعية بنحو 556.1 مليون شيكل، ومتأخرات للنفقات التحويلية بما يشمل التعويض عن الأضرار والنفقات الطارئة ودعم المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية بنحو 48.7 مليون شيكل. أما متأخرات النفقات الرأسمالية الصغرى فبلغت نحو 21 مليون شيكل، في حين قامت الحكومة بسداد نحو 54.5 مليون شيكل من متأخرات الفوائد على الدين المحلي، وبلغت متأخرات فوائد الدين الخارجي 4.1 مليون شيكل.

ديون طويلة الأجل. وبشكل عام لا يوجد أثر جوهري لسعر صرف الدولار مقابل الشيكل على حجم الدين الحكومي المحلي، خاصة وأن الجزء الأكبر من هذا الدين يتم بعملة الشيكل. إذ تشير بيانات سلطة النقد، بأن عملة الشيكل الإسرائيلي استحوذت على نحو 78.5% من هذا الدين نهاية العام 2015، مقابل نحو 8% حصة الدولار الأمريكي، وحوالي 13.5% حصة الدينار الأردني. ويعزى السبب في ارتفاع نسبة الاقتراض بالشيكل، لارتباطه بعملة تحصيل الإيرادات ودفع النفقات التي عادة ما تكون بالشيكل الإسرائيلي، وبالتالي فإن الحكومة تحاول تفادي مخاطر تقلبات سعر الصرف بالابتعاد قدر الإمكان عن الاستدانة بالدينار الأردني أو الدولار الأمريكي.

شكل 2-8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة ومن الناتج المحلي، 2011-2015

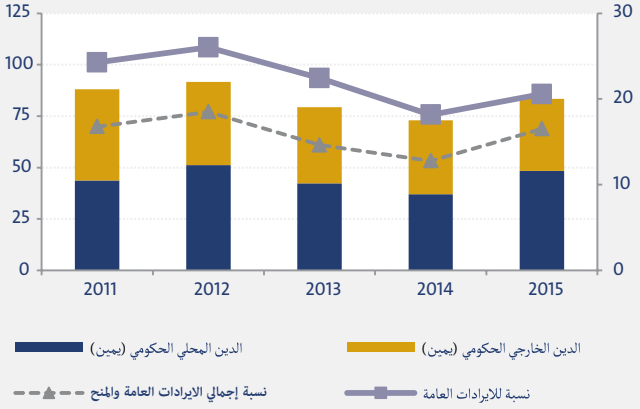

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وساهمت المصارف العاملة في فلسطين بنحو 99.1% من إجمالي الدين المحلي الحكومي خلال العام 2015، أو ما يعادل نحو 1,453.1 مليون دولار بحسب بيانات وزارة المالية، مقابل نحو 0.9% (أو ما يعادل 13.4 مليون دولار) تم تمويلها من مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، ولجنة الزكاة وغيرها. وشكلت القروض المصرفية نحو 70.2% من الدين المحلي الحكومي (منها نحو 15.2% قروض لهيئة البترول بكفالة وزارة المالية)، مقابل نحو 29.8% حصة الجاري مدين.

وعلى العكس من الدين الحكومي المحلي، فقد تراجع الدين الحكومي الخارجي بنحو 1.7% نهاية العام 2015 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 1,070.7 مليون دولار (نحو 4,181.3 مليون شيكل)، وهو ما يعادل 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بحوالي 57.8% من الدين الحكومي الخارجي أو ما يعادل 618.4 مليون دولار، توزعت بين صندوق الأقصى 518 مليون دولار، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 56 مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية 44.4 مليون دولار. في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 31.5% من الدين الحكومي الخارجي، أو ما يعادل 337.4 مليون دولار، توزعت بين البنك الدولي بنحو 269.5 مليون دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 45.1 مليون دولار، ومنظمة الأوبك 20.3 مليون دولار، فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 2.5 مليون دولار. كما ساهمت القروض الثنائية بنحو 10.7% من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 114.9 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا 75.8 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 34.1 مليون دولار، والصين بنحو 5 مليون دولار. وقد توزع الدين الخارجي الحكومي نهاية العام 2015 بين ديون طويلة الأجل بنحو 92.6%، مقابل نحو 7.4% ديون قصيرة الأجل[23].

شكل 2-9: الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2011-2015

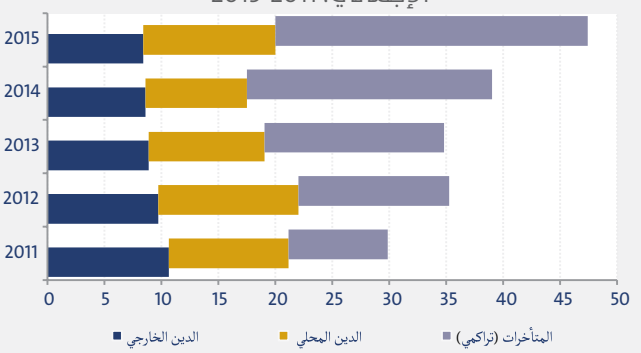

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وتظهر مؤشرات الدين العام الحكومي خلال العام 2015، أن هذا الدين قد شَكّلَ نحو 68.8% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 87.4% من الإيرادات العامة، مقارنةً بحوالي 53.3% و75.7% في العام السابق، على الترتيب. وهذا مؤشر يدل على ضعف الوضع المالي للحكومة الفلسطينية واعتمادها الكبير على المنح والمساعدات الخارجية غير المنتظمة، التي ساهمت في تخفيض نسبة الدين إلى الإيرادات الحكومية بنحو 18.6 نقطة مئوية (من 87.4% إلى 68.8%). كما أن اعتبار المتأخرات الحكومية المتراكمة جزء من الدين واجب السداد

23 الديون الخارجية قصيرة الأجل تمثل متأخرات الدين الحكومي الخارجي.

يرفع سقف الدين العام الحكومي إلى مستويات قياسية تزيد عن الحد المسموح به بحسب قانون الدين العام الفلسطيني[24]. إذ بلغت نسبة الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات المتراكمة مقاسة بالدولار نحو 47.4% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2015، مقارنة بنحو 39% في العام 2014. وتعكس هذه النسب الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومة في الحصول على التمويل المطلوب، مما يدفعها إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغيرهم وبالتالي زيادة المتأخرات المترتبة عليها والواجب سدادها.

وتزامن مع ارتفاع الدين العام الحكومي خلال العام 2015 ارتفاع في خدمة هذا الدين بشكل ملحوظ (نحو 84.1%) مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 310.9 مليون دولار، منها 252.2 مليون دولار أقساط و58.7 مليون دولار فوائد. استحوذ الدين المحلي على الجزء الأكبر من خدمة الدين، حيث بلغت الأقساط المدفوعة على الدين المحلي نحو 240.4 مليون دولار، مقابل 11.8 مليون دولار أقساط الدين الخارجي. كما بلغت الفائدة المدفوعة على الدين المحلي نحو 55.2 مليون دولار، مقابل 3.5 مليون دولار فوائد مدفوعة على الدين الخارجي. وقد شكلت خدمة الدين العام الحكومي في العام 2015 نحو 10.7% من إجمالي الإيرادات العامة، مقارنة بنحو 5.8% خلال العام 2014، وهو ما يشير إلى سياسة الحكومة الرامية لدفع المستحقات المترتبة عليها، ولكنه في الوقت ذاته يعني استنزاف جزءاً كبيراً من الإيرادات الحكومية لصالح خدمة الدين العام الحكومي.

24 المادة رقم (30) من قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005، تنص على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على 40% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها بيانات.

الفصل الثالث

تطورات القطاع الخارجي

نظرة عامة

يعتبر القطاع الخارجي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تسهم في توليد فرص العمل وفي عملية النمو والتنمية الاقتصادية، وخصوصاً في حالة الاقتصادات الصغيرة المنفتحة، لما يوفره من مكاسب جراء الاختلاف في تكلفة ووفرة عناصر الإنتاج من جانب، وتنويع خيارات وبدائل الاستثمار وتحقيق متطلبات الاستهلاك المحلي من جانب آخر. كما يسهم هذا القطاع في التأثير على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للدولة، وعلى ما تملكه من احتياطيات أجنبية رسمية.

ويمثل القطاع الخارجي في الحالة الفلسطينية، كما في العديد من الدول، الحلقة التي تربط الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي. ويلعب دوراً محوريا في الاقتصاد الفلسطيني من حيث حجمه أو تأثيره البنيوي والتنموي، وذلك لتأثير التجارة على مختلف الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل ومستوى الأسعار وميزان المدفوعات. كما يلعب القطاع الخارجي من ناحية أخرى دوراً أساسياً في توفير احتياجات السوق المحلي من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية المرتبطة بالسوق الخارجي، لكنه في نفس الوقت أيضاً يمثل القناة التي يمكن أن تنفذ من خلالها المخاطر والصدمات الخارجية إلى هذا الاقتصاد، وتحديداً من خلال التدفقات التجارية والمالية (الحركة التجارية، وتحويلات العاملين، والاستثمار المباشر وغير المباشر). وتشكل هذه التدفقات محصلة لمدى قوة الترابط والتشابك مع العالم الخارجي، وقدرة الدولة في التأثير عليها واستقطابها وتوجيهها لخدمة احتياجاتها المختلفة.

غير أن قدرة الاقتصاد الفلسطيني في التأثير على مثل هذه التدفقات يعتبر أمراً في غاية الصعوبة. فالقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والنفاذ، وعدم القدرة على التحكم بالمعابر والحدود، والسياسات المنهجة التي زادت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، إضافة إلى عدم وجود سياسة تجارية واضحة المعالم، قد حالت دون جعل الاقتصاد الفلسطيني منطقة جذب وملاذ آمن لمثل هذه التدفقات، بل وجعلت من القطاع الخارجي الحلقة الأضعف ومصدر المخاطر والصدمات الخارجية، وحدت من قدرة هذا الاقتصاد في التعامل معها وامتصاص آثارها، وإضافة إلى كونها المسبب الرئيس وراء العجز الهيكلي المزمن الذي يعاني منه الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وليس ادل على ذلك من أن العوائق والظروف التي تمر بها التجارة الخارجية الفلسطينية تختلف اختلافاً جذريا عن كل ما يحيط ببقية القطاعات الاقتصادية الفلسطينية الأخرى والتي حاولت إسرائيل السيطرة عليها وتوجيهها لمصلحتها بشكل رئيسي.

وخلال العام 2015، شهد وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات مجموعة من التطورات المتباينة. فمن جهة شهدت التدفقات الخاصة بالتحويلات الجارية، المصدر الأهم في تمويل الميزان التجاري، تزايداً ملحوظاً، مقابل من جهة ثانية تراجع في الدخل الحول من الخارج. والتحويلات الرأسمالية بشكل عام والموجهة للحكومة بشكل خاص، كما شهدت الاستثمارات الأخرى انخفاضاً ملحوظاً، مقارنة مع العام السابق جرّاء انخفاض تدفقات بند العملة والودائع للخارج. وكانت المحصلة النهائية لجملة هذه التطورات تحسن ملحوظ في وضع الحساب الجاري.

ميزان المدفوعات

يحظى التحليل الاقتصادي لميزان المدفوعات باهتمامٍ متزايدٍ من قبل البنوك المركزية، كونه أحد أهم الأدوات التي تقيس أداء الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي، إضافة إلى قياس حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى. ومن خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي كونه يظهر حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات والبنود الأخرى كحجم الاستثمار ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف، مما يجعله أداة هامة تساعد صانعي السياسات الاقتصادية على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة. كما يقيس من جهة أخرى الوضع الخارجي للدولة كون التدفقات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة الاندماج في الاقتصاد الدولي، والتي تعبّر عن الوضع الخارجي للدولة.

شكل 3 - 1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2015

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

شكل 3 - 2: مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2011-2015

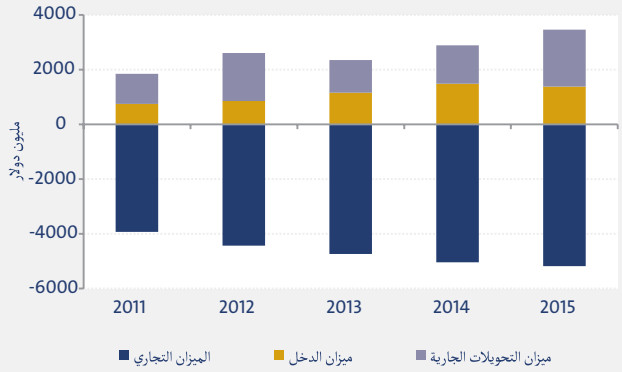

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2015 (سلع وخدمات، ودخل، وتحويلات جارية) عجزاً مقداره 1,712.9 مليون دولار، بتحسن نسبته 20.3% عمّا كان عليه في العام 2014. وشكل هذا العجز نسبة 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقارنة مع 16.9% خلال العام 2014. ويستوجب مثل هذا العجز الضخم البحث في مسبباته الأساسية، وقابليته للاستمرار بظروفه الحالية، وسبل العلاج، سواءً باتخاذ سياسات محددة، أو اللجوء إلى تنفيذ برنامج إصلاحي، وآلية وهيكلية التمويل الخاصة بالحساب الجاري ومدى استمراريتها. وفيما يلي استعراض لمكونات الحساب الجاري:

• الميزان التجاري

سجل الميزان التجاري الفلسطيني خلال العام 2015 عجزاً بقيمة 5,178.7 مليون دولار، أو ما نسبته 40.8% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي[25]، مقارنةً مع 39.6% في العام 2014. ويعتبر العجز المزمن في الميزان التجاري المسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري. وعادة ما يرتبط العجز في الميزان التجاري في الحالة الفلسطينية بالعجز الكبير والمزمن في ميزان السلع، والذي وصل خلال العام 2016 إلى 4,986.4 مليون دولار بارتفاع نسبته 3.2% عما كان عليه في العام 2014، مشكلاً ما نسبته 39.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالمقارنة مع 38% في العام الماضي. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة 6.9%، والواردات بنسبة 4.0% قياساً على

25 يعزى اختلاف نسب العجز الواردة في هذا الفصل عن مثيلاتها الواردة في الجزء الثاني من الفصل الأول إلى كون الثانية بالأسعار الحقيقية، في حين أن النسب الواردة في هذا الفصل هي بالأسعار الجارية.

ما كانت عليه في العام 2014. وعلى الرغم من كون نسبة النمو في الصادرات أعلى من مثيلتها في الواردات السلعية، إلا أن قيمتها المتدنية مقارنة بالواردات يجعل تأثير زيادتها محدوداً للغاية على العجز في الميزان التجاري.

وشكلت الواردات السلعية حوالي 51.0% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقارنةً مع 48.8% في العام 2014. في حين شكلت الصادرات السلعية ما نسبته 11.7% مقارنةً مع 10.9% خلال نفس الفترة. كما طرأ تحسن طفيف على نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية، بارتفاعها إلى 22.9% مقارنةً مع 22.3% في العام 2014.

شكل 3 - 3: العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2015-2011

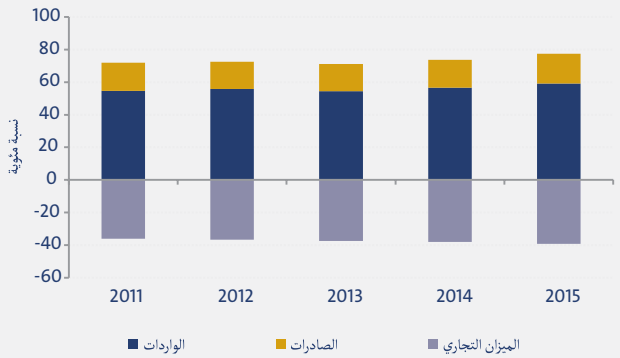

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

ويحظى تحليل الميزان التجاري بأهمية كبيرة عند تحليل الحساب الجاري، باعتباره المكون الأهم والمسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري (يكاد يصل إلى نصف الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط)، كون هذا العجز يكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد ومدى قصور الطاقات الإنتاجية في تلبية احتياجاته، الأمر الذي أدى إلى الاستيراد من الخارج لتوفير هذه الاحتياجات، خاصة تلك المتعلقة بالطلب الاستهلاكي وبما يشمل القطاعين العام والخاص الفلسطيني، مما يؤكد عدم وجود سياسة تجارية واضحة المعالم مبنية على تعزيز الصادرات وتطوير القطاعات المرتبطة بها، وبالتالي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة مقارنة بقيمة الصادرات، وفي ذلك إشارة إلى أن الاقتصاد لا يعتمد على موارده الذاتية. كما أن في استمرار العجز وارتفاعه دلالة على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة التي تعود سلباً على الاقتصاد.

وفي ضوء النقص الحاد في الموارد الاقتصادية، والقيود المفروضة وبأشكال متعددة على واردات المواد الخام تقل فرص الاقتصاد في تنويع وتعزيز قدرته الإنتاجية وتضعف القوة التنافسية للمنتج المحلي، مما يبقي الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً استهلاكياً يعتمد بشكل رئيسي في تلبية احتياجاته على الواردات، ويحد من قدرته على تعزيز الصادرات وبالتالي خفض العجز في الميزان التجاري، الذي يمثل تحدياً أساسياً أمام الاقتصاد الفلسطيني. كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف طبيعة الهيكل الإنتاجي ودرجة ارتباط الاقتصاد وتركزه وتبعيته للخارج، فاستيراد المواد الغذائية على سبيل المثال تبين عدم المقدرة على توفير الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والمعدات تدل على قصور في الصناعة، وكذلك الحال عدم المقدرة على توفير الطاقة (وهذا ما ينطبق على الاقتصاد الفلسطيني). والأهم من ذلك أن العجز المزمن يستنزف الاحتياطي من العملات الأجنبية ويؤدي إلى الاستدانة، وعدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة أو حتى تشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل، وبالتالي عدم بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته، ويؤكد على هشاشة السياسات ذات العلاقة. فيصبح لزاماً على الاقتصاد إعادة التوازن للميزان التجاري عن طريق تعظيم المزايا التنافسية للمنتج الوطني، وهي الميزة التي تُبنى على المعرفة والتكنولوجيا والبحث والتطوير، إذ أن توافر المدخلات بحد ذاته لا يعتبر كافياً لخلق قاعدة صناعية كفيلة بالاعتماد على السلع المنتجة محلياً (سياسة إحلال الواردات)، فضعف المنتج الوطني وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات المحلية، إضافة إلى تعرضه للمنافسة من قبل منتجات أجنبية مثيلة دون وجود سياسات تسهم في حمايته وزيادة قدرته التنافسية يعد أحد أهم أسباب زيادة وتفاقم العجز في الميزان التجاري.

ويظهر تحليل هيكل واتجاه التجارة السلعية الفلسطينية خلال العام 2015، أن مجموعة المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدنية، ومنسوجات، وغيرها) قد حظيت بالنصيب الأكبر من الصادرات السلعية، إذ شكلت ما نسبته 32.9% من حجم الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 22.4%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 15.4%، أما المواد الخام عدا الوقود فبلغت 12.1%، والمواد الكيماوية بنسبة 5.2%، إضافة إلى مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة 5.0%، بينما شكلت الصادرات الأخرى حوالي 7.0% من إجمالي الصادرات السلعية. كما يشير هذا التحليل من ناحية أخرى، إلى أن غالبية الصادرات السلعية الفلسطينية تتجه نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، إذ استحوذت السوق الإسرائيلية على نحو 86.1% من إجمالي الصادرات، مقابل 10.9% إلى العالم العربي (التجارة البينية)، و3.0% فقط تتجه إلى بقية العالم.

شكل 3 - 4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها، 2015

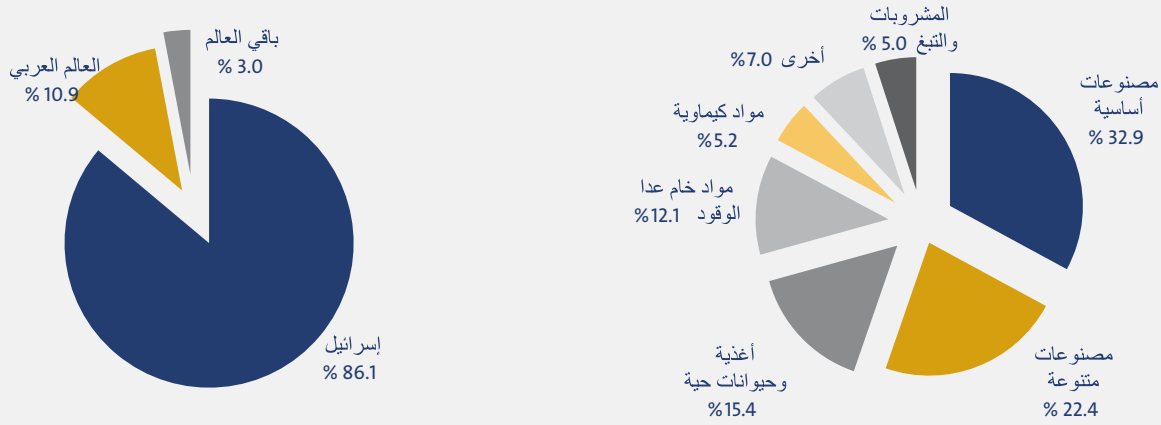

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

في المقابل، استحوذت مجموعة الوقود المعدني (الطاقة) على المرتبة الأولى في هيكل الواردات السلعية، وبنسبة 32.9% من حجم الواردات[26]، تلتها مجموعة الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 19.8%. أما مجموعة المصنوعات الأساسية، فشكلت ما نسبته 15.8%. فيما حظيت مجموعة المكائن ومعدات النقل بنسبة 12.5%. أما مجموعة المواد الكيماوية فشكلت ما نسبته 8.7%، وبلغت نسبة المصنوعات المتنوعة والمشروبات والتبغ 5.2%، و3.5% على التوالي، بينما استحوذت بقية الواردات على 1.6% من إجمالي الواردات.

يذكر في هذا السياق، أن الواردات السلعية من إسرائيل قد شكلت ما نسبته 70.6% من إجمالي الواردات، فيما حظي الاتحاد الأوروبي بنحو 9.8%، وآسيا بنسبة 12.9%، والعالم العربي (التجارة البينية) على 4.5% فقط من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية، بينما حظيت بقية الدول التي تربطها علاقة تجارية مع فلسطين على 2.2% من إجمالي الواردات السلعية. وهو ما يؤكد على تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، والتأثير المباشر للسياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها المصّدر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني، والمتحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى فلسطين.

شكل 3 - 5: الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها، 2015

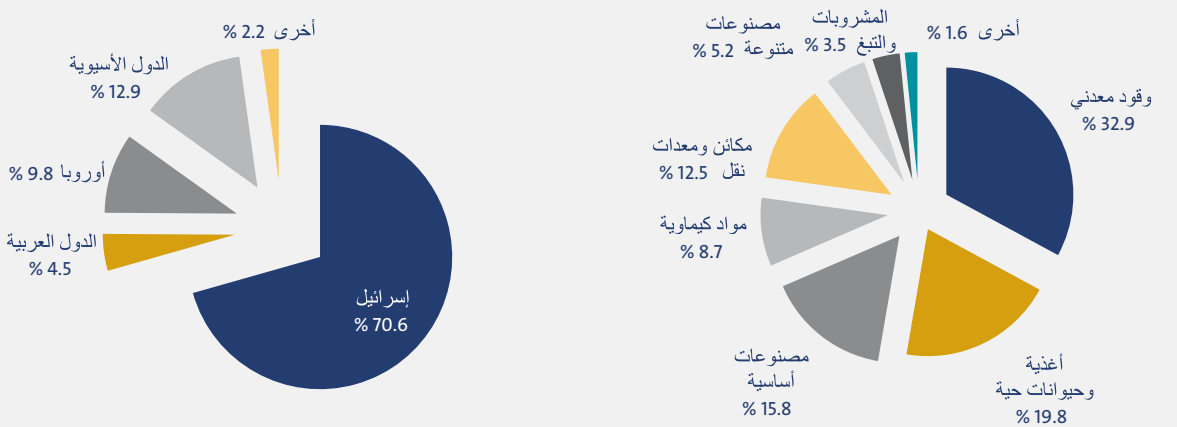

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

كما ويعتبر عجز ميزان الخدمات المسبب الرئيس الثاني لعجز الحساب الجاري، والذي سجل خلال عام 2015 عجزاً مقداره 192.3 مليون دولار، منخفضاً بنسبة 6.9% عما كان عليه في العام 2014، وذلك على خلفية ارتفاع واردات الخدمات بنسبة 4% لتبلغ 1,035.5 مليون دولار، مقابل ارتفاع صادرات الخدمات بنسبة 6.9% لتبلغ 843.2 مليون دولار. وتمثل خدمات السفر المكون الأهم باستحواذها على 70.0% و60.0% من إجمالي صادرات وواردات الخدمات، على التوالي.

26 تعتبر واردات زيت الوقود، والبنزين، والغاز من بين أهم عشر سلع مستوردة وتحظى بنسبة 21.0% من حجم الواردات، بينما تحظى الكهرباء بنسبة 10.0% من حجم الواردات.

وبشكل عام، تشير ضخامة العجز التجاري (السلع والخدمات) إلى أن اتفاق باريس وما أعقبه من اتفاقيات وبروتوكولات تجارية ومعاملات تفضيلية مع العديد من الدول، كالشراكة الأوروبية الفلسطينية، واتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا ودول الايفتا، والاتفاقيات التجارية مع الدول العربية، لم تنجح في زيادة حجم الصادرات إلى السوق العالمي، أو الحد من تركيزها مع شريك مهيمن ومسيطر بشكل غير تنافسي بحكم الواقع الأمني والجغرافي وتحكمه بحركة دخول وخروج السلع. وليس فقط أن مثل هذا التغيير لم يحصل في واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، بل ازداد الوضع سوءاً، وخصوصاً مع الجانب الإسرائيلي، الذي عمل على استغلال بنود هذا الاتفاق وتفريغه من مضمونه وعدم السماح بتعديله وتطويره ليلائم تطورات الاقتصاد الفلسطيني، مما أضعف قدرته على تطوير تجارته الخارجية، وساهم في زيادة اعتماده على إسرائيل. لذلك فالجانب الفلسطيني مطالب بضرورة البحث عن بدائل أخرى تركز بشكل أساسي على تقليل حجم العجز التجاري مع إسرائيل بشكل خاص، ومع باقي العالم بشكل عام، مع التركيز على أهمية حرية حركة الأفراد والبضائع والسيطرة على المعابر إضافة إلى تبنّي سياسة تجارية واضحة المعالم، تسهم في تخفيف أثر عجز الميزان التجاري على الحساب الجاري بشكلٍ خاص، وعلى ميزان المدفوعات بشكلٍ عام.

صندوق 1: الاستراتيجية الوطنية للتصدير (2014-2018)

من منطلق التزام الحكومة الفلسطينية بتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني وتحويله من اقتصاد الخدمات إلى اقتصاد الإنتاج، وتعزيز دور قطاع التصدير كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية الوطنية في بناء الدولة الفلسطينية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي قام مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 14 - 3 - 2012 بإصدار قرار رقم (13-127-07 - م . و- س. ف) لعام 2012، لتشكيل فريق وطني مكون من 27 عضواً من القطاع العام والخاص والأكاديمي، ولجنة توجيهية عليا لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير برئاسة وزير الاقتصاد الوطني.

وقادت وزارة الاقتصاد هذا الجهد الوطني بالشراكة مع مركز التجارة الفلسطيني «بال تريد» بصفته المؤسسة الوطنية المسؤولة عن تنمية وترويج الصادرات في فلسطين حسب قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2005، وبالتعاون مع مركز التجارة الدولي وبتمويل من الاتحاد الأوروبي وبتوجيه وإشراف الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية. ومن المتوقع أن يقود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير إلى تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة قيمة الصادرات خلال السنوات الخمس المقبلة بنحو 722 مليون دولار
- زيادة صادرات القطاعات الإنتاجية بنحو 483 مليون دولار
- زيادة صادرات الخدمات بنحو 239 مليون دولار
- تحقيق نمو إجمالي في صادرات القطاعات الإنتاجية خلال الفترة المقبلة بنسبة 67% وبمعدل نمو سنوي 13%.

وبالاستفادة من منهجية مركز التجارة الدولية (ITC) في مجال الاستراتيجيات الخاصة بالتصدير، وبالتعاون والشراكة مع القطاعين العام والخاص والقطاع الاكاديمي، والفريق الوطني تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي مرحلة لاحقة تم عقد العديد من حلقات النقاش في مدن: رام الله، نابلس، الخليل، بيت لحم، غزة، وأريحا، حُددت على ضوئها رؤية هذه الاستراتيجية ب»ازدهار اجتماعي تقوده الصادرات، «صنع في فلسطين» إضافة إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تعزيز بيئة عمل ديناميكية /حيوية وتمكينها من خلال سياسة وبيئة تنظيمية داعمة للابتكار والاستثمار في قطاع التصدير.
- بناء قدرات قطاع المصدرين بهدف تنويع الأسواق الدولية واختراقها.
- تعظيم مساهمة الصادرات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تعزيز القدرة التنافسية للصادرات.
- بناء وتعزيز صورة فلسطين باعتبارها مصدراً مزوداً لمنتجات وخدمات ذات جودة فائقة وقيمة مضافة عالية.

وفي نفس الوقت راعت المنهجية كذلك التركيز على قطاعات ومنتجات محددة، بالإضافة إلى الشركات الواعدة ذات القدرة التصديرية في كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما حددت الأسواق الاستراتيجية للقطاعات والمنتجات ذات الأولوية والأهداف في هذه الأسواق.

وقد روعي في تصميم المنهجية واختيار القطاعات ذات الأولوية العديد من المؤشرات مثل: الأداء التجاري/أداء الصادرات، مؤشر الميزة النسبية (**Relative Comparative Advantage**)، الآثار الاجتماعية والاقتصادية، حجم العمالة، مشاركة النساء في القطاع، إضافة إلى معايير نوعية تخص على إضافة القيمة، والتنوع في الأسواق، والقدرة على الاندماج في سلاسل الترابط في الاقتصاد الفلسطيني.
وينظر إلى هذه الاستراتيجية على أنها المرجع الأساسي للعمل المتكامل والمشترك في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية، وبما يصب في زيادة فاعلية الموارد المالية المتاحة، كونها تمتلك الآليات اللازمة للتنفيذ، وذلك من خلال خطة عمل وضعت للخمس سنوات القادمة مربوطة بجدول زمني وآلية للتقييم والرصد والمراجعة. كما حددت الاستراتيجية الجهات المسؤولة عن تنفيذ كل نشاط. وتشير التقديرات إلى أن كلفة تنفيذ الاستراتيجية للخمس سنوات القادمة تصل إلى حوالي **130** مليون دولار.

• الدخل المحول من الخارج

يعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لعجز الميزان التجاري، خصوصاً في الحالة الفلسطينية، كونها مصدِّرة للعمالة. فقد حقق حساب الدخل خلال العام **2015** فائضاً مقداره **1,381.6** مليون دولار، بانخفاض نسبته **6.8%** عن العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض بدرجة أساسية إلى اثر سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الذي فاق أثر الارتفاع في أعداد العاملين، وارتفاع الأجر الإسمي. وبذلك فقد انخفضت مساهمة الدخل المحول من الخارج في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى **10.9%** مقارنةً بنحو **11.7%** في عام **2014**. وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من هذا الفائض يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين في إسرائيل، التي شكلت حوالي **94.8%** من صافي الدخل المحول من الخارج خلال العام **2015**. في حين ترتبط النسبة الباقية بالعائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى)، الذي يعتبر بطبيعة الحال متدنياً نظراً لكون الجزء الأكبر منه على شكل ودائع في الخارج، وتأثرها بمستويات الفائدة المتدنية على المستوى العالمي.

شكل 3 - 6: الدخل المحول من الخارج، 2011-2015

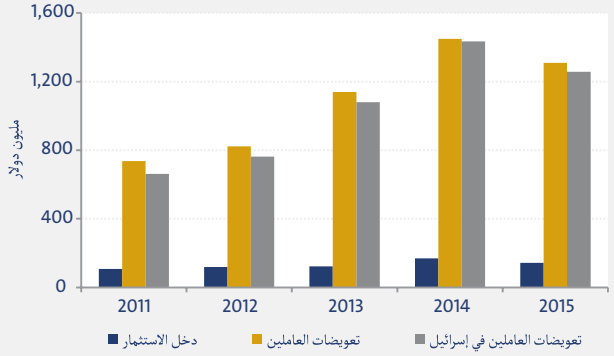

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

ويعتبر حساب الدخل ذا أهمية بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني، حيث ساهم هذا الحساب في تمويل ما يقارب **26.7%** من عجز الميزان التجاري بالمقارنة مع **29.4%** عام **2014**. وفي حالة فلسطين، ترتبط تعويضات العاملين الفلسطينيين، على وجه الخصوص بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل، التي شهدت خلال السنوات الخمس الأخيرة بعض التزايد النسبي. وعلى الرغم من أهمية هذه التعويضات في تقليل عجز الحساب الجاري إلا أنها لا تتسم بالاستدامة، لارتباطها بالظروف السياسية، والأمنية التي تحددها إسرائيل. فالفائض المتحقق من تعويضات/دخل العاملين في إسرائيل متذبذب تبعاً لعدد العمالة ومتوسط الأجر اليومي وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل. وبالتالي، لا يمكن الاعتماد على حساب الدخل كمصدر ثابت في تقليل عجز الحساب الجاري، وإن كان لهذا الحساب دور رئيسي في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وتمويل جزء من الاستهلاك. ويذكر في هذا الشأن أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكلّت خلال الفترة (2011-2015) حوالي **8.6%** بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ونحو **7.8%** من الدخل القومي الإجمالي. بينما تجاوزت هذه النسبة **20.0%** في الفترات التي سبقت العام **2000** [27].

27 اعتمدت فلسطين خلال السنوات السابقة على سياسة تصدير الأيدي العاملة إلى سوق العمل الإسرائيلي كأحد البدائل القليلة المتاحة لتوفير مصدر للدخل من ناحية، وللتخفيف من مشكلة البطالة من ناحية أخرى. غير أن هذه التجربة ثبت عدم فاعليتها، سواء في مجال الدخل، أو في مجال التخفيف من البطالة، نظراً لارتهانها بالإجراءات والقيود والضوابط الإسرائيلية، التي تسببت في تراجع ملحوظ في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل على مدى السنوات الماضية. ومع هذا التراجع أخذت أهمية تعويضاتهم بالتراجع. وازداد الوضع سوءاً بعد القرار الإسرائيلي بمنع دخول العمالة من قطاع غزة إلى إسرائيل منذ العام 2006.

ومن الجدير بالذكر أن ظروف الاقتصاد الفلسطيني (محدودية وضيق السوق المحلي، والفقر والبطالة، وعدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة بالقدر الكافي، وانخفاض مستوى الأجر) تدفع بالعمالة الفلسطينية، الماهرة وغير الماهرة، نحو العمل في إسرائيل. ويتركز معظمها في قطاعات الإنشاءات والزراعة وإلى حد ما في قطاع الصناعة. ويسهم الدخل الذي تحصل عليها هذه الفئة في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى مساهمته الإيجابية في تمويل العجز التجاري (25.0% بالمتوسط). لكن في نفس الوقت تسهم هذا الفئة بزيادة تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، إضافة إلى تعرضها في بعض الأحيان للاستغلال، وهذا يحتم البحث عن مصادر بديلة لمثل هذه التدفقات المالية ووضع سياسة ناجعة تستهدف البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.

• التحويلات الجارية

يشمل هذا الحساب جميع المنح الجارية (النقدية والعينية) المقدمة لفلسطين، سواءً تلك الموجهة للقطاع العام والحكومة الفلسطينية (دعم الموازنة)، أو للقطاع الخاص (تحويلات المهاجرين). وتحظى هذه التحويلات بأهميةٍ خاصةٍ لدى الاقتصاد الفلسطيني، سواءً على مستوى القطاع الحكومي، أو القطاع الخاص على حدٍ سواء (وإن كانت العبرة في أهميتها أساساً للقطاع الخاص)، خاصة وأن تحويلات القطاع الخاص تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه كمصدر ثابت في تخفيض عجز الحساب الجاري الفلسطيني، كونها مصدراً تمويلياً دون تكلفة، ولا تخضع للضغوط السياسية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للتحويلات الموجهة للحكومة، إضافة إلى أهمية هذا البند في ميزان المدفوعات كونه ممولاً هاماً للعجز التجاري. فقد مولت هذه التحويلات خلال العام 2015 حوالي 40.2% من عجز الميزان التجاري مقارنةً مع ما يقارب 27.9% في العام 2014. وللدلالة على أهمية التحويلات الجارية (خاصة للقطاع الخاص) للاقتصاد الفلسطيني فإن عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع إلى 30.0% اذا ما تم استثناء هذه المنح عديمة التكلفة والمنتظمة بدلاً من 13.5%، وفي الحالة الفلسطينية تفوق تحويلات المهاجرين التحويلات الموجهة لدعم الموازنة مما يؤهلها لتكون مصدراً ثابتا يعتمد عليه في تخفيض عجز الحساب الجاري نسبياً، كما يمكن أن يتعاظم اثرها اذا ما تم تنظيمها ورعايتها، كونها تتسم بالاستمرارية والانتظام، فقد شكلت تحويلات المهاجرين حوالي 73.0% من التدفقات الجارية لعام 2015، و93.0% من صافي تدفقات التحويلات الجارية في هذا العام.

شكل 3 - 7: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2015-2011

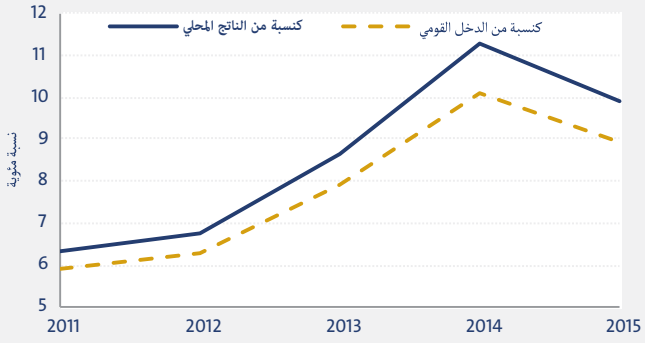

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

يذكر في هذا السياق أن حجم التحويلات الجارية قد تضاعف تقريباً خلال العام 2015 ليبلغ حوالي 2,084.2 مليون دولار، مقارنة مع 1,405.3 مليون دولار في العام 2014. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع التحويلات الموجهة لكل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي على حدٍ سواء، وانخفاض التحويلات المتدفقة نحو الخارج، حيث ارتفعت التحويلات الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 38.0% لتصل إلى 1,929.3 مليون دولار، كما ارتفعت التحويلات الموجهة للقطاع الحكومي بنسبة 14.4% لتصل إلى 701.5 مليون دولار[28] مقارنة بما كانت عليه في العام 2014، وفي نفس الوقت انخفضت التحويلات الجارية الموجهة نحو الخارج بنسبة 10.0%.

وتنبع أهمية هذه التحويلات في كونها تشكل رافداً مهماً في ميزان المدفوعات من العملات الأجنبية، إضافة إلى مساهمتها في خلق فرص العمل، وتنشيط القطاعات التجارية والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وبالتالي فهي تسهم في توفير شبكة أمان اجتماعية للعائلات المتلقية لها، إلى جانب إسهامها في النمو الاقتصادي. كما تتسم هذه التحويلات، وخصوصاً الموجهة للقطاع الخاص، بالاستمرارية ويغلب عليها طابع الانتظام في التدفق (وإن كانت تزداد في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مضطربة، وتتباطأ مع الانفراج السياسي

28 تجدر الإشارة إلى أن قيمة التحويلات الموجهة للحكومة تختلف عن تلك المذكورة في فصل تطورات مالية الحكومة، نظراً لاختلاف آليات ومنهجيات التصنيف بين كل من ميزان المدفوعات ومالية الحكومة.

والاقتصادي) كونها ترسل من قبل المغتربين لمساعدة ذويهم في مواجهة الأزمات المعيشية وتأمين حاجاتهم الأساسية كالتعليم والسكن والعلاج والغذاء، وبالتالي تنشيط القطاعات التجارية. وتجدر الإشارة إلى أنه في حال تم إيلاء هذا النوع من التحويلات الاهتمام الكافي، فيما يتعلق بتجميعها وتنظيمها، يمكن أن تشكل بديلاً حقيقياً لتحويلات الدول المانحة، من منطلق كونها مصدر تمويل مجاني دون تكلفة للاقتصاد الفلسطيني، وبعيدة عن الضغوط السياسية، فضلاً عن كونها تساهم في زيادة الاستثمار المباشر من خلال توجيه جزء منها نحو الاستثمار في الإنشاءات والأراضي.

شكل 3 - 8: التحويلات الجارية بدون مقابل، 2011-2015

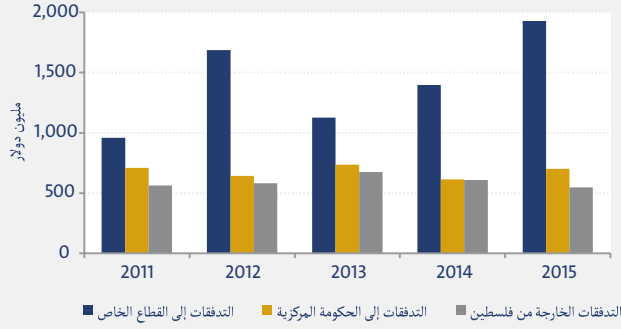

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

ومن هذا المنطلق، فالاقتصاد الفلسطيني بأمس الحاجة إلى إيلاء أهمية خاصة لتحويلات المغتربين (كما تفعل كثير من الدول النامية التي لديها عمالة مغتربة في الخارج) لما تمثله من أهمية كونها مصدراً من مصادر الإيرادات من العملات الأجنبية، والادخار الإضافي والتكوين الرأسمالي، وتمويل الواردات، وتحفيز الطلب الكلي، ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي. وبالتالي فمن الضروري البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتنظيم أعداد العاملين وتركزهم الجغرافي وآليات حصر تحويلاتهم عبر الطرق الرسمية (المصارف في فلسطين)، وبما يضمن ليس فقط استمرارية تدفق هذه التحويلات، وإنما أيضاً زيادتها، كما هو الحال في كثير من الدول التي يفوق فيها حجم التدفقات الخاصة عن حجم تدفقات الاستثمار المباشر. ومن الجدير بالذكر أن أهمية التحويلات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي زادت من 11.0% في عام 2014 إلى 16.4% خلال العام 2015.

الحساب الرأسمالي والمالي

شكل 3 - 9: الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2011-2015

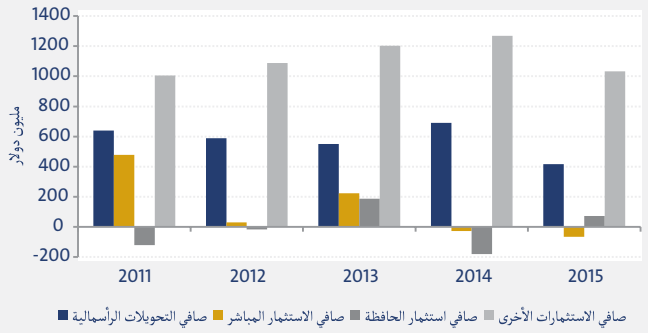

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

حقق الحساب الرأسمالي والمالي (مستثنأ منه الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 1,457.9 مليون دولار خلال العام 2015، بانخفاض نسبته 16.8% عن العام 2014، ومشكلاً ما نسبته 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 13.8% في عام 2014. وعلى مستوى صافي الحساب الرأسمالي، فتشير البيانات إلى تراجعه بحوالي 39.8% ليصل الفائض إلى 415.8 مليون دولار عام 2015. ويعزى السبب الرئيسي وراء ذلك إلى التراجع الملحوظ في التحويلات الرأسمالية، التي انخفضت بنسبة 39.8% مقارنةً مع العام 2014، متأثراً بانخفاض تحويلات الدول المانحة المخصصة لتمويل المشاريع التطويرية لدى القطاع العام.

وفي نفس السياق، تراجع صافي الحساب المالي (مستثنأ منه الأصول الاحتياطية) خلال العام 2015 بنحو 1.8% ليصل الفائض إلى 1,042.1 مليون دولار. ويعزى السبب وراء هذا التراجع إلى انخفاض صافي الاستثمارات الأخرى بنسبة 18.5%، ليصل الفائض إلى 1,033.7 مليون دولار، بالإضافة إلى تراجع صافي الاستثمار المباشر بنسبة 133.0%، ليصل العجز إلى 65.0 مليون دولار خلال العام 2015، بينما تحول العجز في صافي استثمارات الحافظة إلى فائض بلغت قيمته 73.4 مليون دولار وبنسبة زيادة عن العام 2014 وصلت إلى 141.0%. وفي المحصلة، مول الحساب الرأسمالي نحو 24.3% من الحساب الجاري، كما مول الحساب المالي (مستثنى منه الأصول الاحتياطية) حوالي 60.8% من عجز الحساب الجاري خلال العام 2015.

يذكر بهذا الشأن، أن صافي الأصول الاحتياطية لسلطة النقد قد انخفض خلال عام 2015 بمقدار 91.5 مليون دولار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 12.8 مليون دولار في العام 2014. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات، ومقدار التمويل في الميزان ككل، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى.

استدامة الحساب الجاري

يتطلب تحليل الاستدامة في الحساب الجاري التطرق إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية من جهة، وتحديد العوامل التي تعد المحرك الرئيس للعجز في هذا الحساب من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يعتبر مؤشر الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أحد أهم المؤشرات المعروفة لقياس الاستدامة. وفي الحالة الفلسطينية تعد هذه النسبة مرتفعة، تصل إلى 40% بالمتوسط على مدى السنوات الماضية. والمؤشر الثاني هو مؤشر الادخار القومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والذي تصل نسبته في الحالة الفلسطينية إلى نحو 5.0% بالمتوسط، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. أما المؤشر الثالث، فهو صافي تدفقات الاستثمار المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وهذه النسبة متدنية جداً ولا تكاد تذكر في الحالة الفلسطينية. وتعتبر تدفقات رأس المال الأجنبي (طويل الأجل) أحد أهم العوامل المؤثرة في استدامة الحساب الجاري، ولتعزيز هذه الاستدامة يجب تمويل هذا العجز بواسطة تدفقات رأس المال الأجنبي طويل الأجل. أما المؤشر الرابع، فهو مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، والتي تبلغ نحو 68.4% في فلسطين. وبشكل عام، تشير هذه المؤشرات إلى ضعف قابلية الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للاستدامة.

وبشكل عام يعكس العجز التجاري مشكلة بالقدرة التنافسية في الوضع الطبيعي. لكن في الحالة الفلسطينية وفي ظل القيود والمعيقات المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وعدم السيطرة على المعابر والحدود، وعدم توفر حرية الحركة التجارية، إضافةً إلى عدم وجود سياسة سعر الصرف، يصعب الجزم بأن العجز التجاري الفلسطيني مرتبط بموضوع التنافسية لوحدها، وإن كانت هي الأهم. إذ يرتبط هذا العجز أيضاً بعوامل أخرى كصغر حجم السوق الفلسطيني وعجزه في كثير من الأحيان عن تلبية حاجات أساسية للمجتمع، وضعف في بنيته الهيكلية، والذي يظهر من خلال استحواذ مجموعات سلعية بعينها على الجزء الأكبر من فاتورة الواردات، كارتفاع واردات المواد الغذائية مثلاً الذي يعكس بصورة مباشرة ضعف القطاع الزراعي وارتفاع واردات المعدات والآلات يعكس ضعف نمو القطاع الصناعي، وكذلك ضعف التمويل الموجه لهذين القطاعين، إضافة إلى ضعف الابتكار والتكنولوجيا والبحث والتطوير التي تعتبر المحرك الحقيقي للتنافسية في الوقت الحالي. ويضاف إلى ذلك ارتباط عجز الحساب الجاري بعجز الميزانية العامة، والتي تبين من خلال تحليلها أن فجوة الادخار الحكومي لها التأثير الأهم كعامل مساعد في عجز الحساب الجاري، وأن فجوة الادخار الخاص نادراً ما كانت أحد مسببات العجز الجاري في ميزان المدفوعات.

وترتبط آليات تمويل عجز الحساب الجاري عادة بثلاث طرق: الأولى، الاستثمار المباشر إذ يعد التمويل باستثمارات حقوق الملكية، أو الاستثمار المباشر (حقوق الملكية/أسهم) الطريق الأمثل لتمويل العجز في الحساب الجاري، خاصة وأن تدفقات هذا النوع من الاستثمار تتسم عموماً بالاستمرارية أكثر من التدفقات الأخرى كتدفقات الحافظة، ولا يترتب عليه التزامات تعاقدية ولا يضيف إلى الدين الخارجي (غير منشئ للدين) بعكس الالتزامات الأخرى التي تؤدي إلى زيادة إجمالي الدين، وبالتالي لا تؤثر على وضع رصيد الدين الخارجي بالزيادة. ويعتبر تمويل الحساب الجاري من خلال الاستثمار المباشر الأكثر تفضيلاً بسبب قلة حساسية هذا الاستثمار إلى أسعار الفائدة العالمية لكونه يعتمد على الربحية في الأجل الطويل. كما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف ويحسن نوعية المنتجات من خلال إقامة المشروعات الجديدة التي تتميز بالمواصفات العالية ووفورات الحجم الكبير، مما يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة وتعديل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتحفيز الاستثمار المحلي. كما يؤدي إلى تنمية البنى التحتية للاقتصاد ذات الصلة بالاستثمار المباشر والتي تعد جميعها دعائم للنمو الاقتصادي. وكذلك يؤدي هذا الاستثمار إلى معالجة البطالة من خلال توفير فرص عمل للقوى العاملة محلياً والحصول على التقدم التكنولوجي الضروري للعملية الإنتاجية، إضافة إلى الحصول على المهارات والخبرات الإدارية والقدرات

التنظيمية، ونقل خبرات المصارف المتطورة. وهذه المزايا تنطبق في حال وُجِّه الاستثمار المباشر نحو المشاريع الاقتصادية التنموية وليس المشاريع الاستهلاكية. غير أن هذا الاستثمار بحاجة إلى سياسات جذب وإجراءات للتعامل معه من قبل الاقتصاد المضيف، وهذا ما يحتاجه الاقتصاد الفلسطيني لمعالجة الخلل التمويلي في الحساب الجاري.

والطريقة الثانية للتمويل هي الدين الخارجي، وهنا تتدخل اعتبارات مثل طبيعة هذا الدين قصير أم طويل الأجل، وأسعار الفائدة الحقيقية، ومعدل النمو الاقتصادي ومستوى الدين الحالي. أما الطريقة الثالثة للتمويل، فتعتمد على التمويل من خلال صافي الأصول الخارجية (إما السحب من الودائع المصرفية، أو ما يسمى بصافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي)، وذلك من خلال إما خفض صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي وهو التمويل الذي يؤدي إلى تناقص الأصول الخارجية، أو من خلال زيادة الالتزامات الخارجية للبلد.

ويظهر التحليل السابق للحساب المالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، أن عجز الحساب الجاري قد تم تمويله بالسحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي الفلسطيني والمنح الرأسمالية (موّل البندان حوالي 85.0% من عجز الحساب الجاري عام 2015)، وليس من الاستثمار المباشر الذي نسبة تمويله لا تكاد تذكر عام 2015 بينما موّلت استثمارات الحافظة ما نسبته 5.0% من العجز لنفس العام. أما الاقتراض الخارجي في فلسطين فلا يستخدم غالباً لمعالجة عجز الحساب الجاري، وإنما لتمويل بعض النفقات الجارية، وتحديداً الرواتب، مع العلم أن أغلب هذا الدين يصنف طويل الأجل. كما أن التمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسلطة النقد ليس له تأثير في ظل الوضع الحالي.

وبشكل عام، من الواضح أن عجز الحساب الجاري في فلسطين يحدث نظراً لكون مستوى الإنفاق في الاقتصاد الفلسطيني أكثر من قدرته على الإنتاج، مما تسبب في زيادة الاستيعاب المحلي (الطلب المحلي الكلي أو إجمالي الاستهلاك والاستثمار المحلي) عن الدخل، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على اتخاذ مجموعة من الوسائل والإجراءات، لتعديل وضع ميزان المدفوعات، بما في ذلك اتخاذ تدابير تصحيحية للوصول إلى وضع للمدفوعات الخارجية يتسم بمقومات الاستدامة.

وضع الاستثمار الدولي

يحظى وضع الاستثمار الدولي[29] بأهمية متزايدة في إعداد وتحليل بيانات الحسابات الدولية، كونه مؤشراً على مدى استدامة الأوضاع المالية ومدى التعرض للمخاطر، بما في ذلك توافق أسعار العملات، وانعكاسات تكوين الدين حسب القطاع وسعر الفائدة ومعدلات العائد، وتحليل الهيكل الاقتصادي ودراسة علاقة الحسابات الدولية بمصادر التمويل المحلية. كما ويعتبر مؤشراً على درجة الانفتاح الاقتصادي والدين الخارجي وعلى الاستقرار المالي، ويوضح العلاقة مع العالم الخارجي وتطورات العلاقات الخارجية بين البلدان بما يسمح بتسهيل المقارنات الدولية.

وتشير النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين إلى أن أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة خارج فلسطين في العام 2015 قد فاقت أرصدة الاستثمارات الخارجية المستثمرة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية – الالتزامات الأجنبية)، بقيمة بلغت 1,308.0 مليون دولار أمريكي. وقد استحوذت الإيداعات النقدية للبنوك العاملة في فلسطين والمودعة في بنوك خارجية، إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني على النصيب الأكبر وبما نسبته 60.0% من إجمالي قيمة الأصول الخارجية.

29 يعرف وضع الاستثمار الدولي حسب الطبعة السادسة من «دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي» الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يوضح عند نقطة معينة قيمة وتكوين الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما (تتمثل في المطالبات على غير المقيمين وحيازات سبائك الذهب ضمن فئة الأصول الاحتياطية) والتزامات المقيمين في اقتصاد ما إزاء غير المقيمين. والفرق بين المطالبات والالتزامات (الأصول والخصوم) المالية الخارجية يمثل صافي وضع الاستثمار الدولي لهذا الاقتصاد، والذي قد يكون سالباً أو موجباً.

ويرتبط وضع الاستثمار الدولي بعلاقة وثيقة مع ميزان المدفوعات، حيث يسجل الأخير جميع المعاملات المالية وغير المالية مع غير المقيمين وقت حدوثها، في حين يسجل وضع الاستثمار الدولي المعاملات المالية مع غير المقيمين عند نقطة محددة مضافاً إليها تغيرات الأسعار وأسعار الصرف وغير ذلك من التعديلات، أي أن المعاملات التي أسهمت في تغير وضع الاستثمار الدولي هي المسجلة في الحساب المالي لميزان المدفوعات.

ويتم تقسيم الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي إلى استثمار مباشر (10.0% أو أكثر من رأسمال مؤسسة غير مقيمة)، واستثمارات الحافظة (أقل من 10% من رأسمال مؤسسة غير مقيمة إضافة إلى الاستثمار في السندات)، والاستثمارات الأخرى (أرصدة الائتمانات التجارية، القروض، والعملة والودائع وأخرى)، إضافة إلى الأصول الاحتياطية الخاصة بالبنك المركزي والتي تستخدم لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات.

كما أشارت النتائج إلى أن إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج قد بلغت 5,923.0 مليون دولار أمريكي، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 2.7%، واستثمارات حافظة 19.6%، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 66.6%، وأصول احتياطية 11.1%. أما على المستوى القطاعي، فقد شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك نحو 71.3% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني.

وفي المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 4,615 مليون دولار أمريكي، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 51.7%، واستثمارات حافظة 14.3%، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) 34.0%. وعلى المستوى القطاعي، فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك حوالي 32.5% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

من ناحية أخرى، أشارت النتائج الأولية إلى أن إجمالي رصيد الدين الخارجي على الاقتصاد الفلسطيني قد بلغ حوالي 1,575 مليون دولار أمريكي. توزع بين دين على القطاع الحكومي (الحكومة العامة) بنسبة 67.7%، وقطاع البنوك 28.2%، والقطاعات الأخرى (الشركات المالية وغير المالية والمؤسسات الأهلية والأسر المعيشية) 3.8%، والاقتراض بين الشركات التابعة والمنتسبة 0.3%.

الفصل الرابع

تطورات القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية

نظرة عامة

شهد العام 2015، المزيد من الإنجازات المتحققة على صعيد الجهاز المصرفي الفلسطيني، بالرغم من استمرار الظروف الصعبة التي تعيشها فلسطين في ضوء سياسات وإجراءات الاحتلال وفرض المزيد من القيود والعقبات أمام الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام، والجهاز المصرفي بشكلٍ خاص، لاسيما في ضوء استمرار الحصار النقدي والمصرفي على قطاع غزة.

لقد واصلت سلطة النقد مسيرتها خلال العام 2015 نحو المزيد من التطوير في الأنظمة الرقابية وإصدار العديد من التعليمات التنظيمية لمختلف المؤسسات الخاضعة لرقابتها، كما واصلت توطيد علاقتها العربية والإقليمية والدولية لتضع لنفسها موطئ قدم راسخة على الساحة المصرفية الدولية في ضوء ما تميزت به من تطور وإنجاز ملموس على صعيد أنظمة معلومات الائتمان والشمول المالي، والبحث العلمي والتقارير المتخصصة في المجال الاقتصادي والمصرفي والمالي.

ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أبرز الإنجازات والتطورات التي شهدتها سلطة النقد في العام 2015، سواء على صعيد دورها الرقابي على المصارف وشركات الصرافة وشركات الإقراض المتخصصة، أو على صعيد علاقتها المحلية والدولية، بالإضافة إلى استعراض التقارير المالية لسلطة النقد للعام 2015.

العلاقة مع المؤسسات الخاضعة للرقابة

واصلت سلطة النقد جهودها في مجال تطوير دورها الرقابي في العام 2015 الهادف إلى تعزيز الاستقرار المالي، على مختلف المؤسسات الخاضعة لإشرافها ورقابتها. وفي هذا السياق، شملت جهود سلطة النقد العديد من الجوانب سواء على المستوى التنظيمي والرقابي من خلال التعليمات الرقابية، أو على مستوى الأنظمة الرقابية وتطويرها، أو على مستوى نظم المدفوعات وتعزيز الحوكمة والشفافية في مختلف المؤسسات الخاضعة لرقابتها. وفيما يلي أبرز تلك الجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2015:

تدعيم الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات الخاضعة للرقابة

• المصارف

في اطار استمرار سلطة النقد إصدار وتعديل التعليمات الرقابية للمصارف بما يتوافق مع قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، تم خلال العام 2015 إصدار التعليمات الرقابية التالية:

- **تعليمات رقم (2015/1)** بشأن الأحوال الجوية، والتي تركز على أهمية استمرارية عمل المصارف، واتخاذ الإجراءات والاستعدادات اللازمة للتعامل في حالة الأحوال الجوية الطارئة. وتؤكد التعليمات على وجوب التزام المصارف بإعداد خطط استجابة للأحداث تتضمن إدارة القوى البشرية في المصرف بما يضمن سلامة العاملين، والمحافظة على استمرارية الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى ضرورة متابعة الإدارة العليا في المصرف لكافة التطورات وبحسب شدة الأحوال الجوية في المناطق المختلفة، ووضوح الصلاحيات وآلية اتخاذ القرار في الظروف الاستثنائية، وضمان آلية التواصل بين العاملين في المصرف من جانب، والتواصل مع الجهات الخارجية ذات العلاقة لطلب أية مساعدة. كما توضح التعليمات مسؤوليات الإدارة العليا في المصارف، والاحتياطات التي ينبغي أخذها، وآلية التواصل بين سلطة النقد والإدارات التنفيذية للمصارف في حالة الأحوال الجوية الطارئة.

- **تعليمات رقم (2015/2)** بشأن محددات وضوابط منح الائتمان، والتي تؤكد على وجوب التزام المصارف بالوضوح والشفافية لكافة الشروط وضوابط التعاقد مع العملاء. كما وضعت التعليمات محددات معينة لمنح الائتمان، وحظرت على المصارف منح الائتمان في حالات معينة. ومن هذه الضوابط، على سبيل المثال وضع سياسة محددة لمنح الائتمان الاستهلاكي، أو كشف الحسابات، وسياسة وإجراءات تسييل الشيكات أو منح ائتمان بضمانها، وكذلك سياسة تقديم خدمات التأجير التمويلي في حالة المصارف غير الإسلامية. كما وضحت التعليمات أسس تمويل الاستثمار في أسهم الشركات، والاستثمار أو الاكتتاب في السندات والصكوك الصادرة في فلسطين، ومخاطر التركز، ومنح الائتمان لغير المقيمين، وشراء الائتمان والقرارات الائتمانية المتخذة من الإدارة العامة للمصارف الوافدة، وضوابط حيازة الأموال المنقولة وغير المنقولة مقابل استيفاء الدين. كما وضعت التعليمات ضوابط محددة لإطفاء الائتمان والديون.

- **تعليمات رقم (2015/3)** بشأن تعيين ضابط اتصال مكافحة غسل الأموال[30]، وتأتي هذه التعليمات في سياق جهود سلطة النقد لحماية الجهاز المصرفي من جريمة غسل الأموال، حيث الزمت المصارف بإنشاء وظيفة ضابط اتصال مكافحة غسل الأموال، وضمان استقلاليتها عن الوظائف الأخرى في المصرف، بما فيها وظيفة الامتثال ووظيفة التدقيق الداخلي، وتوفير المرونة والحرية الكاملة في ممارسة أعماله. كما حددت التعليمات مهام هذه الوظيفة، وشروط التعيين وإنهاء الخدمات بما فيها أخذ الموافقة المسبقة من قبل سلطة النقد.

- **تعليمات رقم (2015/4)** بشأن أوقات دوام المصارف في العطل والإجازات الرسمية، حيث حددت هذه التعليمات آلية دوام المصارف في العطل والإجازات الرسمية للمصارف والطارئة، بالإضافة إلى الحالات التي بإمكان المصارف تمديد ساعات العمل الرسمية فيها بحد أقصى ثلاث ساعات يومياً، شريطة إعلام سلطة النقد مسبقاً بذلك.

- **تعليمات رقم (2015/5)** بشأن رسوم نظام المفتاح الوطني، والتي تحدد رسوم السحب النقدي والاستعلام عن الرصيد بين الأعضاء من خلال المفتاح الوطني، الذي يعتبر بمثابة شبكة وطنية تربط كافة أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع الخاصة بالأعضاء مع بعضها البعض وعمل التقاص اللازم لذلك. كما حددت التعليمات رسوم السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي الأخرى غير التابعة للمصرف نفسه (200 فلس عن كل عملية سحب بالدينار الأردني، و25 سنت عن كل عملية سحب بالدولار الأمريكي، و1 شيكل عن كل عملية سحب بالشيكل الإسرائيلي)، وكذلك رسوم الاستعلام عن الرصيد أيضاً (100 فلس عن كل عملية استعلام عن الرصيد بالدينار الأردني، و12 سنت عن كل عملية استعلام عن الرصيد بالدولار الأمريكي، و0.5 شيكل عن كل عملية استعلام عن الرصيد بالشيكل الإسرائيلي). كما بينت التعليمات آلية اقتطاع رسوم السحب النقدي والاستعلام عن الأرصدة حيث تقوم سلطة النقد بذلك من خلال الخصم من حساب تسوية العضو المصدر للبطاقة، والإضافة لحساب تسوية العضو المشغل الذي تم السحب منه أو الاستعلام من خلاله.

- **تعليمات رقم (2015/6)** بشأن رأس المال والاحتياطيات وحصص الملكية، والتي توضح متطلبات رأس المال للمصارف، والذي ينبغي ألا يقل رأس المال المدفوع أو المخصص لممارسة العمل المصرفي في فلسطين عن 75 مليون دولار. وكذلك تحديد متطلبات رأس المال الإضافي، والمتطلبات الخاصة بالمصارف الوافدة، ونسبة كفاية رأس المال والتي ينبغي ألا تقل عن 12%. كما حددت التعليمات حصص الملكية والشروط الخاصة بها، بالإضافة إلى تحديد الاحتياطيات التي ينبغي أن تلتزم بها المصارف وهي: الاحتياطي القانوني، واحتياطي المخاطر، واحتياطي التقلبات الدورية. كما نصت التعليمات على القيود على توزيع الأرباح، وضوابط إصدار أدوات الدين، والاستثمار في حقوق الملكية بما فيها ضوابط إنشاء أو تملك شركة/شركات تابعة، وامتلاك العقارات.

- **تعليمات رقم (2015/7)** بشأن تعيين ضابط اتصال مكافحة غسل الأموال في المصارف الوافدة، وهي شبيهة تماماً للتعليمات رقم (2015/3) السابق ذكرها، مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين المصارف الوافدة والمصارف المحلية من حيث الاعتبارات الإدارية في التعيين وإنهاء الخدمات والمسؤولية.

- **تعليمات رقم (2015/8)** بشأن تعديل تعليمات محددات وضوابط منح الائتمان، حيث تم إدخال بعض التعديلات على التعليمات رقم (2015/2) السابق ذكرها، والتي تتعلق بضوابط تمويل شراء السيارات، وضوابط منح الائتمان الاستهلاكي.

30 هذا وقد تم في منتصف كانون أول 2015 توقيع السيد الرئيس محمود عباس للقانون المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، الذي ورد في قانون غسل الأموال الساري المفعول منذ عام 2007.

كما قامت سلطة النقد خلال العام 2015، بإصدار العديد من التعاميم الدورية الهادفة لتنظيم ومتابعة أوضاع المصارف، حيث تم إصدار تعميم بخصوص متطلبات الإفصاح في التقارير السنوية للمصارف المحلية والبيانات المالية الختامية للمصارف الوافدة، وتمت متابعة التزام المصارف بهذه المتطلبات.

أما في مجال المتابعة الرقابية، فقد واصلت سلطة النقد جهودها في مجال تعزيز حوكمة المصارف من خلال إلزامها بتعيين الأعضاء المستقلين وأعضاء ممثلين عن صغار المساهمين وتشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، لا سيما لجنة الحوكمة ولجنة المكافآت بالإضافة إلى اللجان الأخرى القائمة. وتعزيز رؤوس أموال المصارف العاملة في فلسطين من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال من 50 مليون دولار إلى 75 مليون دولار، وذلك خلال جدول زمني يستغرق ثلاث سنوات (ينتهي في 2018/7/15)، وتعزيز امتثال المصارف للمعايير الدولية والممارسات الفضلى في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AML/CFT وقانون الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA.

من جانبٍ آخر، قامت سلطة النقد بتعزيز دور الدوائر الرقابية في الجهاز المصرفي من أجل تأمين الاستدامة المالية والتشغيلية للقطاع المالي من خلال تطوير الأدوات الرقابية المكتبية والميدانية المستخدمة بهدف المحافظة على قطاع مالي سليم ومستدام، وتكثيف ضبط المخاطر المصاحبة للعمل المصرفي من خلال تعزيز إجراءات استمرارية الأعمال مع المصارف وتطوير البيئة التكنولوجية، والاستمرار في تطبيق الإجراءات الرقابية الاحترازية لضبط المخاطر التي يواجهها الجهاز المصرفي الفلسطيني. وفي هذا السياق تم إعداد الاطار العام للمصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي واعتماده من قبل مجلس إدارة سلطة النقد. كما تم إعلام المصارف، التي تم تصنيفها كمصارف مهمة نظاميا والاجتماع مع إدارتها والطلب منها إعداد طار زمني للالتزام بالإجراءات الرقابية المطلوبة منها وفقاً للإطار العام المعتمد. كما تم إعداد ورقة عمل بخصوص الإجراءات الجديدة للبنوك المراسلة الـDe-Risking، وجرى اعتمادها من قبل صندوق النقد العربي.

واستكمالاً لجهود سلطة النقد في تطبيق متطلبات بازل II و III ولاحقاً للمرحلة الأولى التي بدأت في العام 2013، والمرحلة الثانية التي بدأت في العام 2014، وتتكون من ست خطوات، تم الانتهاء من الخطوتين الأولى المتعلقة بإعداد أوراق عمل في مجال مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، والثانية وتتعلق بنموذج دراسة الأثر الكمي والتعليمات التفسيرية لاستكمال النموذج وتوزيعه على المصارف في العام 2014. وتم في العام 2015 استكمال الخطوات الثالثة والرابعة والخامسة، حيث تركز الخطوة الثالثة على نظام تقييم المخاطر، أما الخطوة الرابعة فتركز على الإعداد لتطبيق المنهجيات الأكثر تطوراً، وتركز الخطوة الخامسة على مراقبة مرحلة التطوير المتوازي.

وتبقى الخطوة السادسة التي تركز على إعداد الإطار التنظيمي النهائي، حيث يرتبط هذا الاطار بإصدار التعليمات التنفيذية لتطبيق متطلبات بازل II، وتطوراتها بصورتها النهائية. وفي هذا السياق فقد تم مراجعة وتعديل نموذج البيانات المالية المجمعة للمصارف وتعديل الصفحات المتعلقة بالأصول المرجحة بالمخاطر وكفاية رأس المال، وفقاً لمتطلبات بازل II. ومن المتوقع الانتهاء من هذه المرحلة في العام 2016. جدير بالذكر أن عملية التطبيق تستند إلى أسس البساطة، والتطبيق التدريجي، والتواصل، وذلك من أجل تطبيق مثالي لمتطلبات بازل II بما يتلاءم مع خصوصية الواقع الفلسطيني.

وفيما يتعلق بالتفتيش الدوري على المصارف، فقد تم إجراء العديد من جولات التفتيش الشامل على بعض المصارف، إلى جانب جولات المتابعة لتقييم مدى الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات الهادفة للحفاظ على جهاز مصرفي سليم معافى وآمن. كما تمت متابعة التزام المصارف بتعزيز ضوابط تكنولوجيا المعلومات لضبط مخاطر التشغيل. جدير بالذكر أن سلطة النقد تعمل على تطوير دليل للتفتيش الميداني والمكتبي يتوافق مع منهج الرقابة المبنية على المخاطر، وذلك وفق خطة طموحة تهدف إلى تعزيز أدوات الرقابة الاحترازية المبنية على المخاطر وتطوير أسس العمل الرقابي، ليواكب أحدث التطورات ذات العلاقة.

من جانبٍ آخر، تم إجراء اختبارات دورية لكافة المصارف بخصوص الموقع البديل، وموقع الإنعاش بعد الكوارث، والإخلاء، وذلك للتأكد من جاهزيتها لمواجهة الطوارئ.

كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى لإطلاق مشروع الربط الجغرافي، وتدريب فريق من الموظفين على استخدام النظام وفق احتياجات الأقسام ذات العلاقة بدائرتي الرقابة والتفتيش وانضباط السوق. ويتم حالياً استخدام النظام في دراسة طلبات الترخيص للمصارف وشركات الإقراض المتخصصة وشركات الصرافة.

• الصرافون

حرصت سلطة النقد على استمرار جهودها لتعزيز سلامة واستقرار قطاع الصيرفة باعتباره احد الركائز الهامة في تعزيز الاستقرار المالي، ولذلك واصلت دورها التنظيمي والرقابي في استكمال إصدار التعليمات الرقابية المنظمة لقطاع الصرافة، حيث أصدرت التعليمات رقم (2015/1) التي تنظم تعامل الصرافين بالحوالات الداخلية (داخل فلسطين)، وحددت ضوابط هذا النوع من التعامل، وألزمت الصرافين بتسجيل هذه الحوالات على النظام المحوسب المعتمد من قبلها، وتسليم الحوالة للمستفيد بنفس العملة (ما لم يطلب المستفيد غير ذلك)، وتزويد العملاء بالمستندات الثبوتية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الالتزام بقوانين وسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال، إلى جانب نشر العمولات التي يتقاضاها الصرافون على هذه الحوالات، وغيرها من الضوابط.

كما تم الانتهاء من إعداد معايير لدراسة طلبات نقل شركات ومحال الصرافة، وإعداد المسودة الأولية لمعايير الإغلاق المؤقت وتغيير الشكل القانوني، وجاري العمل لاعتمادها وفق الأصول. جدير بالذكر، وفي ضوء قرار مجلس إدارة سلطة النقد بفتح باب الترخيص في قطاع غزة والريف والمخيمات فقد تم الانتهاء من إعداد معايير لدراسة طلبات الترخيص والتفرع.

وفي إطار تعليمات رقابة الامتثال لدى شركات الصرافة، فقد تم منح الموافقة على تعيين 46 مراقب امتثال في شركات الصرافة التي تتعامل بالحوالات العادية والسريعة. من جانبٍ آخر، تم تجديد الموافقة لعشرين شركة صرافة لتقديم خدمة الحوالات الخارجية، في حين تم تجديد الموافقة لـ 32 شركة لتقديم خدمة الحوالات السريعة كوكيل فرعي، وتجديد الموافقة لتسع شركات صرافة لتقديم خدمة الحوالات السريعة كوكيل رئيسي.

وفي سياق استمرار الجهود في أتمتة وتطوير قواعد البيانات الخاصة بشركات الصرافة فقد تم إضافة أسماء العاملين في هذه الشركات وعددهم. وجاري العمل على مشروع النظام الإلكتروني لترخيص ورقابة الصرافين.

واستمرت الجهود في مجال تعزيز وعي المتعاملين في قطاع الصرافة بمخاطر غسل الأموال بما يجنبهم الوقوع ضحية الاستغلال في الأعمال غير المشروعة، حيث سبق أن تم إعداد وإصدار الدليل الإرشادي للصرافين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (في نهاية 2015)، وعقد ورش عمل للصرافين في كافة محافظات الوطن من أجل اطلاعهم على الدليل. كما استمر العمل خلال العام 2015 على عقد دورات متخصصة (PAMLA) لموظفي ومراقبي الامتثال في محال وشركات الصرافة بالتنسيق مع المعهد المصرفي الفلسطيني ووحدة المتابعة المالية.

من جانبٍ آخر، تم تنفيذ 230 جولة تفتيش ومتابعة ميدانية على الصرافين، لضمان التزامهم بالتعليمات والقوانين ذات العلاقة، والعمل على تصويب المخالفات، لا سيما تلك المتعلقة بالصرافين من ذوي الخاطر المرتفعة حيث تم فرض غرامات مالية على غير الملتزمين ومنحهم إنذارات نهائية لتصويب أوضاعهم. جدير بالذكر أن الجهات المختصة بسلطة النقد تحرص على استمرار تطوير دليل التفتيش الميداني وفقاً لطبيعة عمل الصرافين، وما يرافقها من مخاطر تشغيلية. ويركز الدليل على المخاطر التي قد تنتج عن أنشطة وأعمال الصراف، حيث يحتوي الدليل على العديد من الإجراءات لضمان التزام الصرافين بالقوانين والتعليمات الرقابية الكفيلة بالحد من المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها قطاع الصرافة والتي تشمل المخاطر القانونية والتشغيلية والسوقية والسمعة. وجاري العمل على تطبيق برنامج آلي يسهم في تفعيل وحدة الرقابة المكتبية الخاصة بالصرافين.

كما استمر التعاون والتنسيق مع النائب العام حيث تم مخاطبة مكتب النائب العام، بخصوص الشركات الملغى ترخيصها والأشخاص المزاولين للمهنة دون ترخيص، وقامت النيابة العامة باتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص المزاولين للمهنة دون ترخيص، بما في ذلك رفع الدعاوى وفرض الغرامات والحبس، وإغلاق عدد من المقرات.

• شركات الإقراض المتخصصة

واصلت سلطة النقد جهودها في تنظيم وضبط أوضاع شركات الإقراض المتخصصة، من خلال تطبيق الرقابة المبنية على المخاطر والعمل على تطوير أدلة عمل وأدوات الرقابة المكتبية والميدانية بما يتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى في قطاع الإقراض المتخصص، حيث تم إعداد نموذج مبدئي للتقييم المكتبي لشركات الإقراض. وجاري العمل على تطوير دليل التفتيش الميداني وفق الرقابة المبنية على المخاطر.

وعلى صعيد تعزيز الحوكمة والرقابة على شركات الإقراض المتخصصة فقد تم تصميم نظام لتقييم المدقق الخارجي لهذه الشركات وأتمتة. وجاري العمل على إعداد التعاميم والتعليمات الرقابية ذات العلاقة ومن ضمنها الالتزام بمتطلبات التدقيق الخارجي، وتعليمات الرقابة الشرعية في هذه الشركات.

كما تم تنفيذ العديد من جولات التفتيش والمتابعة الميدانية على شركات الإقراض المتخصصة، لضمان التزامهم بالتعليمات والقوانين ذات العلاقة، والعمل على تصويب المخالفات. بالإضافة إلى تواصل التعاون والتنسيق مع الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، حيث تم إعداد برنامجي دبلوم تأهيل مهني عالي لمسؤولي الإقراض والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر في شركات الإقراض المتخصصة بالتعاون مع جهات دولية، وكذلك مساعدتها في تقييم النظام الآلي والبحث عن تمويل للنظام الآلي الجديد.

تعزيز البنية التحية للقطاع المالي

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لتهيئة بنية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكلٍ خاص، والنظام المالي بشكلٍ عام. وفي هذا السياق، استكملت سلطة النقد خلال العام 2015 المزيد من الخطوات التطويرية في بعض الأنظمة المصرفية التي استحدثتها في سنوات سابقة، كما بدأت تنفيذ مشاريع جديدة يتوقع استكمالها خلال الفترة القادمة، وفيما يلي تفصيل لهذه التطورات:

• تنميط الحساب المصرفي الدولي-آيبان

واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2015 لتطوير نظام الآيبان، الذي أطلق في مرحلة سابقة، وذلك من خلال التعاون مع المصارف في أتمتة عملياتها المصرفية المرتبطة بعمليات التحويل. من جانبٍ آخر، جاري العمل والمتابعة حالياً مع وزارة المالية لإدخال الآيبان على كافة الحسابات لدى وزارة المالية لاستكمال تطوير الأنظمة الداخلية بما يتوافق مع متطلبات المشروع، وإدخال الآيبان على كافة الحسابات المستخدمة لديهم والتي تقدر بنحو 450 الف حساب.

• نظام المفتاح الوطني 194

تم اطلاق نظام المفتاح الوطني 194 أيار 2015 [31]، وهو نظام يعمل على ربط كافة أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصارف ونقاط البيع الإلكترونية العاملة في فلسطين ضمن شبكة موحدة، بحيث يتمكن أي مواطن حامل لبطاقة الصراف الآلي من السحب من أي صراف آلي أو استخدام أي نقطة بيع في فلسطين في أي وقت وأي مكان دون الحاجة للتقيد بالسحب من الصرّافات الآلية التابعة للمصرف الذي يتعامل معه.

ويهدف النظام إلى تطوير نظام مدفوعات التجزئة في فلسطين عبر التوسع في تطوير عمليات تحويل الأموال بالطرق الإلكترونية الحديثة، والاستغناء تدريجياً عن أدوات الدفع التقليدية كالنقود والشيكات وأدوات الدفع الورقية بهدف تخفيض المخاطر والسلبيات المترتبة على استخدام النقود وغيرها من أدوات الدفع التقليدية من ناحية، ولضمان مواكبة احدث التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا وأدوات الدفع الإلكترونية من ناحية أخرى. كما يعمل النظام على تعزيز إدارة السيولة النقدية وتوفيرها للمواطنين والشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عند الحاجة وفي أي مكان، وخفض التكاليف المادية على المواطنين بالحد من الطلب الموجه على الخدمات المصرفية بشكل تقليدي، وكذلك توفير الوقت والجهد عليهم من الانتظار لفترات زمنية طويلة داخل مقرات المصارف، وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع وخاصة المهمشة منها إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية واستخدامها بكل يسر وسهولة بما يسهم في تعزيز الشمول المالي.

كما يسهم النظام من جانبٍ آخر في خفض التكاليف التشغيلية والإدارية للمصارف عبر الحد من ظاهرة اكتظاظ المواطنين داخل مقرات المصارف، بالإضافة إلى تمكين وتحفيز المصارف المشغلة لأجهزة الصراف الآلي من استرداد التكاليف التشغيلية وتحقيق هامش من الأرباح، وتحقيق العدالة وتشجيع التنافسية وتكافؤ الفرص من خلال فرض الرسوم على العضو مصدر البطاقة المستخدمة في

31 أطلقت سلطة النقد حملة إعلامية يوم 2015/11/29 للتعريف بنظام المفتاح الوطني 194، والتي تحمل شعار «سهلناها عليك وحسابك صار بين ايديك» وتشمل إعلانات في الصحف والراديو والتلفزيون ومطبوعات تشرح آلية عمل النظام.

السحب النقدي فقط، حيث تم اعتماد عمولة رمزية بقيمة واحد شيكل أو ما يعادلها نظير عمليات السحب النقدي، وعمولة نصف شيكل نظير الاستعلام عن الأرصدة، وذلك بحسب التعليمات رقم (2015/5) السابق ذكرها.

ولا زال العمل جارياً لاستكمال عضوية كافة المصارف العاملة في فلسطين في النظام، بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة مع شركات الدفع العالمية (فيزا وماستركارد) والمقسم الوطني، بما يحقق أهداف سلطة النقد الاستراتيجية من المشروع. كما لا زال العمل جاري لإصدار اللوائح التنظيمية والتعليمات التي تنظم عمل الأعضاء المشتركين في المقسم الوطني، ويتوقع إنجاز ذلك خلال العام 2016.

صندوق 2: نظام المفتاح الوطني 194

أطلقت سلطة النقد الفلسطينية خلال العام 2015 نظام المفتاح الوطني 194، وهو نظام يعمل على ربط كافة أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصارف ونقاط البيع الإلكترونية العاملة في فلسطين ضمن شبكة موحدة، تتيح لأي مواطن حامل لبطاقة صراف آلي من السحب من أي صراف آلي، أو استخدام أي نقطة بيع في فلسطين في أي وقت وأي مكان دون الحاجة للتقيد بالسحب من الصرّافات الآلية التابعة للمصرف الذي يتعامل معه، الأمر الذي يمكن كافة الشرائح الاجتماعية من الوصول إلى الخدمات المصرفية وخاصة في المناطق النائية والبعيدة التي لا يتوفر فيها فروع لكافة المصارف، وبالتالي يسهم في تعزيز الشمول المالي في فلسطين.

ويعتبر إطلاق نظام المفتاح الوطني ركيزة أساسية لنظام مدفوعات التجزئة في فلسطين، حيث يتوافق مع توجهات سلطة النقد الاستراتيجية في التحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات، ومنها التحول إلى استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة على حساب استخدام النقود والشيكات وأدوات الدفع الورقية بهدف تخفيض المخاطر والسلبيات المترتبة على استخدام مثل هذه الأدوات، تماشياً مع التطور العالمي في التكنولوجيا وقنوات التواصل الإلكتروني. ومن جملة الأهداف الأخرى لهذا النظام ما يلي:

1. تعزيز إدارة السيولة النقدية لتوفيرها للمواطنين والشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عند الحاجة وفي أي مكان.
2. خفض التكاليف المادية على المواطنين بالحد من الطلب الموجه على الخدمات المصرفية بشكل تقليدي، وكذلك توفير الوقت والجهد عليهم من الانتظار لفترات زمنية طويلة داخل مقرات المصارف.
3. تسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية واستخدامها بكل يسر وسهولة بما يساهم في تعزيز الشمول المالي.
4. خفض التكاليف التشغيلية والإدارية للمصارف بالحد من ظاهرة اكتظاظ المواطنين داخل مقرات المصارف.

كما يشجع هذا النظام المصارف العاملة في فلسطين على إصدار بطاقات الدفع الدائنة بتكاليف أقل وزيادة انتشار نقاط البيع وبطاقات الدفع المسبق والتشجيع على استخدامها، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التقاص الناتجة عنها وتسويتها من خلال نظام التسويات «براق».

ويمتاز نظام المفتاح الوطني 194 بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تسهل على المواطن سبل الوصول إليها واستخدامها، وهذه الخدمات هي كالاتي:

1. توفير خدمة السحب النقدي من كافة أجهزة الصراف الآلي.
2. توفير خدمة الاستفسار عن الرصيد من كافة أجهزة الصراف الآلي.
3. توفير إمكانية تنفيذ عمليات التسوق وتسديد أثمان البضائع والسلع من خلال كافة نقاط البيع الإلكترونية (PoS) المنتشرة في مراكز وتجمعات التسوق والمحال التجارية.
4. مواكبة فلسطين لمتطلبات التقدم في مجال العمل في بطاقات الدفع الإلكترونية.

وقامت سلطة النقد بتحديد رسوم عمليات السحب النقدي وعمليات الاستفسار عن الرصيد حسب العملة كما يلي:

أولاً: رسوم السحب النقدي:

1. 200 فلس عن كل عملية سحب بعملة الدينار الأردني.
2. 25 سنت عن كل عملية سحب بعملة الدولار الأمريكي.
3. 1 شيكل عن كل عملية سحب بعملة الشيكل الإسرائيلي.

ثانياً: رسوم الاستعلام عن الرصيد:

1. 100 فلس عن كل عملية استعلام عن الرصيد بعملة الدينار الأردني.
2. 12 سنت عن كل عملية استعلام عن الرصيد بعملة الدولار الأمريكي.
3. 0.5 شيكل عن كل عملية استعلام عن الرصيد بعملة الشيكل الإسرائيلي.

وسيتم ربط كافة المصارف العاملة في فلسطين في هذا النظام بشكل تدريجي، حيث تم ربط المصارف التالية حتى الآن:

بنك فلسطين.	بنك القدس.	البنك الإسلامي الفلسطيني.
البنك العربي.	البنك الوطني.	البنك الأهلي الأردني.
بنك الأردن.	بنك الاستثمار الفلسطيني.	البنك الإسلامي العربي.
بنك القاهرة عمان.	بنك الإسكان.	البنك الأردني الكويتي.

• أتمتة عمليات التحويل الواردة من مركز التقاص الإسرائيلي

واصلت سلطة النقد جهودها في هذا المشروع الهادف إلى أتمتة العمليات وخفض المخاطر التشغيلية المرتبطة بقيد حوالات رواتب العمالة الفلسطينية المنظمة الواردة من مركز التقاص الإسرائيلي، وكذلك توفير أدوات إشرافية على الحوالات الواردة من المصارف الإسرائيلية لصالح المصارف العاملة في فلسطين، وخفض السيولة النقدية الواردة إلى فلسطين بحيث يتم تحويل قيم الحوالات من قبل مركز التقاص الإسرائيلي إلى حسابات المصارف في فلسطين لدى المصارف الإسرائيلية المراسلة لها مما يسهم في الحد من تكدس الشيكل لدى المصارف العاملة في فلسطين.

وفي سياق استكمال خطوات المشروع، تم خلال العام 2015، عقد ورشة عمل مع الجهات المختصة في بنك إسرائيل، بالإضافة إلى عقد ورشة عمل ونقاش تحضيري مع المصارف العاملة في فلسطين، وتحديد المتطلبات التقنية لعملية الربط، وبحث الإجراءات المطلوبة مع بنك إسرائيل، وكذلك تحديد شروط الملفات الإلكترونية وآليات الربط من خلال التنسيق مع المصارف المعنية. ويتوقع استكمال تنفيذ المشروع خلال النصف الأول من العام 2016. علماً بأنه تم وقف التنفيذ من قبل الجانب الإسرائيلي بعد اتخاذ قرار من قبلهم بوقف التنسيق مع الجانب الفلسطيني، ويتوقف مدى النجاح في ذلك على مدى التقدم في التنفيذ من قبل الجانب الإسرائيلي.

• نظام المقاصة الإلكتروني

باشرت سلطة النقد التحضيرات اللازمة لتحويل نظام المقاصة المعمول به حالياً ليصبح نظاماً إلكترونياً بالكامل (تهيئة البنية التحتية لنظام المقاصة الإلكتروني)، الأمر الذي يسهم في تخفيض فترة تقاص الشيكات لتصل مستقبلاً إلى نفس يوم التقاص بالإضافة إلى يوم عمل لإعادة الشيكات (T+1)، لتسريع تحصيل الشيكات للعملاء، إضافة إلى توافقه مع عمليات مقاصة الشيكات في المقاصة الإسرائيلية. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع خلال العامين القادمين.

• نظام المعلومات الجغرافية (GIS)

أطلقت سلطة النقد في العام 2015، نظام المعلومات الجغرافية الخاص بها، وهو نظام يقدم حلولاً متكاملة تحقق الترابط بين البيانات الوصفية والمعلومات المكانية وفق خدمات جديدة متطورة. كما يعتبر هذا النظام من الأدوات الهامة التي ستستخدمها سلطة النقد والجهاز المصرفي الفلسطيني في اتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي الخاص برسم سياسات التفرع وتقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق مع أنظمة وتعليمات سلطة النقد، وذلك من خلال توفيره معلومات تساعد في التوزيع الجغرافي لفروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي وشركات الصرافة وشركات الإقراض المتخصصة بالاعتماد على البيانات الإحصائية من حيث كثافة السكان في كل منطقة وموقعها الجغرافي سواء كانت (مدينة، قرية أو مخيم) وكذلك المساهمة في تعزيز الشمول المالي في فلسطين، وتقديم خدمات تحليلية نوعية ومتنوعة لسلطة النقد وللجهاز المصرفي الفلسطيني.

وفي المرحلة القادمة من المشروع سيتمكن المواطنون من استخدام هذا النظام في الحصول على المعلومات الخاصة بالتوزيع الجغرافي لفروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي وشركات الصرافة وشركات الإقراض المتخصصة من خلال موقع إلكتروني خاص بهذه الخدمة.

جدير بالذكر أنه تم بناء وتطوير النظام باستخدام أحدث الأنظمة التكنولوجية المتطورة والمتخصصة في بناء أنظمة المعلومات الجغرافية، حيث تم استخدام قاعدة بيانات Oracle، وأنظمة المعلومات الجغرافية من شركة «Esri»، بما يعزز من موثوقية النظام واستدامته.

• اطلاق النسخة الثالثة من نظام معلومات الائتمان

واصلت سلطة النقد جهودها في مجال التطوير المستمر لنظام معلومات الائتمان، حيث تم اطلاق النسخة المطورة من هذا النظام (النسخة الثالثة) اعتباراً من بداية العام 2015، والتي شملت تطوير العديد من الجوانب في النظام: شاشات الإدخال/الاستخدام، والتقرير الائتماني، وهيكل الملف المالي، وآليات الإفصاح. وفي سياق التطوير المستمر للنظام، فقد تم تطوير التقرير الائتماني للمقترضين المستخرج من نظام معلومات الائتمان ليشمل التصريح عن رقم هوية الكفلاء والضمانات المقدمة من كل كفيل على مستوى التسهيل الواحد، بالإضافة إلى الإفصاح عن البنود الأساسية للتسهيلات الممنوحة من شركات القطاع الخاص / العام والتي تضم (شركات التمويل التأجيري، وشركات الخدمات، والمطورين العقاريين، وقرارات المحاكم وتجار التجزئة).

وفي اطار سعي سلطة النقد لتطوير أدوات خفض المخاطر الائتمانية حفاظاً على جودة محفظة التسهيلات المصرفية، تم خلال العام 2015 إجراء مراجعة شاملة لجميع المتغيرات ذات العلاقة المحددة لدرجات المخاطر وبما يتوائم مع متطلبات البيئة المصرفية الفلسطينية وعملية التطوير التي تمت على نظام المعلومات الائتماني بنسختيه الثالثة والرابعة والتي أثرت بشكل جوهري على المتغيرات المحددة لتقييم العميل تمهيداً لإطلاق النظام خلال الربع الثاني من عام 2016. ويأتي هذا التطوير في اطار خفض وإدارة المخاطر الائتمانية المحيطة بالمقترضين وكفلائهم من خلال توفير المعلومة الدقيقة والشاملة والمحدثة عن كافة التسهيلات والضمانات والالتزامات المترتبة على العملاء بما يساهم في الحفاظ على محفظة تسهيلات منخفضة المخاطر من ناحية، وتوسيع قاعدة الإقراض المصرفي تجسيداً لدور الجهاز المصرفي بالمساهمة في التنمية الاقتصادية. جدير بالذكر أن نظام معلومات الائتمان تم إطلاقه في بدايات العام 2008، وتقوم سلطة النقد باستمرار بإدخال تعديل وتطوير لهذا النظام[32].

وفي ذات السياق، واستكمالاً للجهود المبذولة لتوحيد أنظمة مكتب المعلومات الائتماني (القائمة والمستحدثة)، ضمن إطار مؤتمت موحد، واستكمالاً للمرحلة الثانية التي انطلقت في العام 2014، واصلت سلطة النقد جهودها في العام 2015، حيث يتوقع خلال العام 2016 إطلاق الانظمة التالية بشكل رسمي: نظام معلومات الائتمان، نظام الشيكات المعادة، نظام الشيكات الموقوفة والمفقودة، نظام التقارير الائتمانية، نظام التسويات الرضائية، برنامج ضبط الإيرادات والنفقات المستوفاة على نظام التصنيف الائتماني والتسويات الرضائية، نظام الشكاوى، كذلك جاري العالم على توحيد قواعد البيانات الشخصية لنظامي المعلومات الائتمانية والشيكات المعادة.

جدير بالذكر أن سلطة النقد تحرص باستمرار على استفادة القطاع الخاص من نظام معلومات الائتمان، حيث تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع شركات القطاع الخاص بهدف الاستفادة من نظام الاستعلام الموحد ونظام المعلومات الائتماني. فقد تم خلال العام 2015 توقيع مذكرات تفاهم مع اتحاد المطورين العقارين في فلسطين، وصندوق إقراض الطالب في فلسطين للربط على نظام الاستعلام الموحد، وكذلك توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)، وشركة ريتزليسينغ لخدمات التأجير والتأجير التمويلي للربط على نظام المعلومات الائتماني. ومن شأن توقيع هذه المذكرات توسيع قاعدة الائتمان الممنوح لقطاع التأجير التمويلي، والحفاظ عليه ومساعدته كقطاع ناشئ بالتوسع في نشاطه وحمايته من المخاطر الائتمانية المحتملة. كما يساهم في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام والنظام المالي بشكلٍ خاص، إذ أنه بموجب هذه المذكرات سيسهل على الشركة اتخاذ القرارات الائتمانية بمنأى عن المخاطر، وبالتالي تقديم خدماتها المتنوعة لمختلف شرائح المجتمع في كافة أنحاء الوطن.

• برنامج خدمة مقارنة العمولات المصرفية على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد

تم إعداد برنامج خاص يمكن المواطنين من مقارنة العمولات التي تستوفيها المصارف واختيار نوع العمولة والمصرف أو المصارف التي يراد الاستفسار عنها لاختيار العمولة الأنسب وذلك من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني لسلطة النقد. ويأتي هذا البرنامج في إطار تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح والمنافسة العادلة بين المصارف، وتقديم خدمة مصرفية مميزة للجمهور بأسعار تنافسية وعادلة.

32 تم اطلاق النسخة الرابعة المطورة من النظام في مارس 2016، حيث تم اطلاق العديد من الورش التدريبية لمختلف الجهات في العام 2015 لشرح الجوانب التي تم تطويرها في النسخة الرابعة، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات فحص مع عينة من المصارف وشركات الإقراض للتحقق من أداء النظام قبل إطلاقه.

كما جاري العمل على إعداد نظام وتعليمات لتكلفة الإقراض السنوية الخاصة بمعادلة احتساب كلفة الإقراض السنوية، وذلك بهدف حماية حقوق المقترضين، وضمان الشفافية والإفصاح عن التكاليف الفعلية للإقراض لتعزيز المنافسة بين جهات الإقراض المختلفة. ومن المتوقع اطلاق هذا النظام خلال العام 2016.

تحسين النفاذ للخدمات المالية

يلعب النفاذ إلى التمويل دوراً أساسياً في تقليل التفاوت في توزيع الدخل وخفض معدلات الفقر، حيث تشير الكثير من التجارب العملية إلى أن الدول التي تتسم بمستويات أعلى من النفاذ للخدمات المالية والمصرفية تمكنت من تقليل معدلات التفاوت في توزيع الدخل بشكل أسرع من الدول الأخرى، فزيادة مستويات العمق المالي تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات. كما يلعب النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية دوراً مهماً أيضاً في تقليل حدة التقلبات في مستويات الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي التخفيف من تقلبات دورات الأعمال، والناتج المحلي الإجمالي. وفي سبيل تحسين مستويات النفاذ للتمويل عملت سلطة النقد على ما يلي:

• تعزيز التفرّع والانتشار المصرفي

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة نحو تعزيز الانتشار المصرفي وذلك في اطار استراتيجيتها الأساسية الهادفة إلى تحقيق الشمول المالي لمختلف فئات المجتمع، واستمراراً لسياستها في التفرع التي تبنتها في العام 2007. وفي هذا السياق قامت بترخيص عدد من الفروع والمكاتب المصرفية بهدف إيصال الخدمات المصرفية إلى مختلف المناطق الفلسطينية، مع إعطاء الأولوية لمناطق الأرياف والأماكن النائية، لتسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين وتسهيل إتمام مختلف معاملاتهم المالية.

شكل 4-1: فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين ونسبتها لعدد السكان، 2011–2015

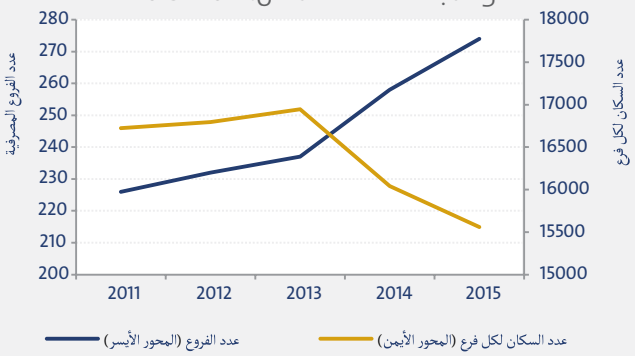

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

ورغم أن عدد المصارف المرخصة في نهاية العام 2015 انخفض إلى 16 مصرفاً[33] محلياً ووافداً، منها 7 مصارف محلية، و9 مصارف وافدة (7 أردنية، مصرف مصري، ومصرف أجنبي)، إلا أن شبكة الفروع والمكاتب المصرفية ارتفعت إلى 274 مقارنةً بـ 258 فرع ومكتب في العام السابق. جدير بالذكر انه جرى في شباط 2015 توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين البنك الوطني (بنك محلي) وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار (بنك أردني وافد) تم بموجبها استحواذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الاتحاد في فلسطين ودخوله كشريك استراتيجي جديد في البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع، مما أدى إلى انخفاض عدد المصارف المرخصة في فلسطين إلى 16 مصرفاً اعتباراً من 2015/3/1.

وفي سياق استراتيجية سلطة النقد الهادفة إلى إيجاد قطاع مصرفي كفؤ ومتطور يسهم في التنمية الاقتصادية في فلسطين، وإيصال ونشر الخدمات المصرفية بما يتناسب والطلب الحقيقي في السوق الفلسطيني، وتلبية احتياجات كافة المواطنين من الخدمات والمنتجات المصرفية المتنوعة فقد منحت سلطة النقد الموافقة المبدئية لبنك القاهرة عمان على تأسيس مصرف إسلامي جديد برأسمال قدره 75 مليون دولار تحت اسم (بنك الصفا الإسلامي) والذي سيسهم في توفير خدمات إسلامية جديدة، بالإضافة إلى تشجيع فرص الاستثمار في القطاع المصرفي من قبل المستثمرين الفلسطينيين والأجانب.

33 لاحقاً لسنة هذا التقرير في 25 مارس 2015، تم اندماج البنك التجاري الفلسطيني مع بنك فلسطين، وذلك بموجب موافقة مسبقة من سلطة النقد، وموافقة الجمعية العمومية غير العادية لبنك فلسطين، حيث تم الاتفاق على احتساب كل ثلاثة أسهم للبنك التجاري تعادل سهماً واحداً في بنك فلسطين. من جانب آخر، أنهى فرع بنك HSBC في رام الله أعماله في فلسطين بناءً على موافقة مجلس إدارة سلطة النقد اعتباراً من بداية العام 2016. وبناءً على هذه التغيرات فان عدد المصارف المرخصة ينخفض إلى 14 مصرف في العام 2016.

وتسعى سلطة النقد من خلال سياسة التفرع إلى تقليل الكثافة السكانية لعدد الفروع، بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ولتصبح أكثر توافقاً مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً (حوالي 10,000 نسمة لكل فرع) من جهة أخرى، حيث انخفضت هذه النسبة من 16.0 ألف نسمة/فرع أو مكتب في العام 2014، إلى 15.6 ألف نسمة/فرع في العام 2015، الأمر الذي يشير ضمنياً إلى أنه ما زال هناك متسع لمزيد من التفرع.

• المسؤولية المجتمعية

تولي سلطة النقد أهمية خاصة لعلاقتها مع الجمهور، حرصاً منها على تقديم خدمات مصرفية بأعلى جودة ممكنة، وبأقل تكلفة. كما تهتم بتعزيز أواصر العلاقة والثقة بين شرائح الجمهور المختلفة والمصارف العاملة في فلسطين. وتعمل دوماً على ترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية لسلطة النقد والجهاز المصرفي. وفي هذا السياق نظمت سلطة النقد معرضاً لدعم المنتجات والصناعات الوطنية بعنوان «وطني أولاً»، بالتعاون مع الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في مقر سلطة النقد في كل من رام الله وغزة، بهدف تعزيز التواصل الداخلي والمسؤولية الاجتماعية ولدعم وتشجيع المنتجات والصناعات الوطنية. وفي اطار حرصها على مراعاة أوضاع موظفي القطاع العام وعلى ضرورة تعامل الجهاز المصرفي بإيجابية تجاههم في حالات وظروف تأخر دفع الرواتب (التي تكررت أكثر من مرة في العام 2015) فقد كانت سلطة النقد حريصة على إصدار تعاميم للمصارف تحثهم على عدم استيفاء عمولة مقابل الشيكات المعادة المسحوبة على حسابات موظفي القطاع العام إلى حين انتظام وصرف الرواتب، بالإضافة إلى وقف تصنيفهم على نظام الشيكات المعادة.

كما واصلت سلطة النقد سياستها الهادفة إلى تعزيز العلاقات وأواصر التعاون مع الجامعات، حيث تم تنفيذ خمسة برامج تدريبية لطلاب الجامعات في إطار التعاون المشترك بين سلطة النقد وثلاث جامعات فلسطينية في قطاع غزة (الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية) بموجب مذكرات التفاهم الموقعة معها.

وفي سياق متصل بالأنشطة والفعاليات التثقيفية والتوعوية التي تنفذها سلطة النقد، فقد تم عقد العديد من المحاضرات العلمية والتوعوية في مختلف المجالات المصرفية والمالية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد حاضر في بعض هذه المحاضرات محافظ سلطة النقد بنفسه حرصاً على توطيد العلاقات مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، حيث قدم محافظ سلطة النقد الفلسطينية محاضرة بعنوان «السياسة الاحترازية وإدارة المخاطر في فلسطين» لطلبة جامعة بيرزيت، عرض من خلالها التجربة الفلسطينية في السياسة الاحترازية وإدارة الأزمات، والتي تعتبر تجربة مميزة على مستوى الوطن العربي، رغم صعوبة الوضع الفلسطيني، ولاقت هذه التجربة احتراماً واسعاً على المستوى الدولي. كما أصبحت تطبق في العديد من الدول العربية مثل الجزائر. وفي نفس السياق فقد زار المحافظ على رأس وفد من سلطة النقد جامعة الاستقلال في الضفة الغربية وبحث سبل التعاون الممكنة بين الجانبين من خلال تبادل الكوادر لتنفيذ برامج تدريبيه، وتطوير برامج شراكة متبادلة تحقق المنفعة للطرفين. وبشكلٍ عام فقد ساهمت هذه المحاضرات بتعريف طلبة الجامعات وأعضاء الهيئة التدريسية فيها على رسالة سلطة النقد ودورها والجهود التي تبذلها للحفاظ على ودائع المودعين في الجهاز المصرفي، وتأسيسها لمؤسسة ضمان الودائع لتحقيق هذه الغاية، وحرصها على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في فلسطين.

وفي نفس السياق التوعوي، فقد نظمت سلطة النقد العديد من المحاضرات واللقاءات التوعوية للعديد من فئات المجتمع في كل من رام الله وقطاع غزة، حيث عقدت ورشة عمل حول المرأة والمعاملات البنكية والمصرفية في رام الله، بالتعاون مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وتجمع سيدات أعمال في الإعلام. كما استضافت سلطة النقد عدداً من سيدات وريادات الأعمال بغزة لنفس الهدف. وكذلك استضافت سلطة النقد الفلسطينية عدداً من ممثلي شركات الإنترنت، ومن ممثلي وأعضاء جمعية التوفيق التعاونية لصيادي الأسماك في قطاع غزة.

من جانبٍ آخر، حرصت سلطة النقد على تفعيل العلاقة مع المواطنين من خلال قاعة استقبال الجمهور، حيث تم خلال عام 2015 استقبال 8,276 مواطن لمعالجة مجموعة من القضايا، منها عدد 3,502 طلب للحصول على تقارير شيكات معادة، و1,405 طلب للحصول على تقارير ائتمانية، و237 طلب اعتراض على تقارير ائتمانية، و2,371 شكوى واستفسار واستعلام متوفين، و7,897

تسوية رضائية، و761 تسويات رضائية استثنائية، إلى غيرذلك من خدمات التوعية المصرفية التي يقدمها موظفي قاعتي الاستقبال في كل من رام الله وغزة.

كما عملت سلطة النقد على إنتاج برامج توعوية تتعلق بالادخار، والخدمات المصرفية الإلكترونية (سيتم عرضها على الموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي لسلطة النقد)، وذلك بهدف تعزيز التوعية المصرفية لكافة فئات المجتمع باستخدام كافة الوسائل الإعلامية. بالإضافة إلى إعداد كتيبات وبروشورات تثقيفية شملت «بروشور توعوي خاص بنظام التصنيف الائتماني» (قيد الطباعة)، يشمل مجموعة من الأسئلة الأكثر تكرارا من قبل المقترضين وكفلائهم من المؤسسات المالية والمصرفية سواء أفراد أو شركات أو مؤسسات والمصنفين على نظام التصنيف الائتماني. و«بروشور كفلاء القروض» الذي يهدف إلى توعية الجمهور بمفهوم الكفالة والمخاطر التي قد تنجم عن كفالة قروض أشخاص آخرين، والخطوات الواجب اتباعها لتجنب تلك المخاطر، و«بروشور بخصوص الفوائد المصرفية التي تستوفيها المصارف»، يهدف إلى بيان أنواعها وطرق احتسابها.

وفي إطار الجهود المستمرة والحثيثة لمعالجة أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة، والحرص على تأمين السيولة النقدية بكافة العملات، تمكنت سلطة النقد خلال العام 2015 من إدخال 5 ملايين شيكل من الفئات النقدية المعدنية المختلفة، شملت 2.5 مليون شيكل من فئة العشرة شواكل، ومليون من فئة الخمسة شواكل، ومليون من فئة 2 شيكل، وأربعمائة ألف شيكل من فئة الشيكل، ومئة ألف شيكل من فئة النصف شيكل وذلك لمعالجة أزمة الفكة. كما تم استبدال كافة العملات التالفة من عملة الشيكل البالغة 51 مليون شيكل واستبدالها بفئات حسب احتياجات المواطنين في قطاع غزة لا سيما في المناسبات الهامة التي يكون المواطنون بحاجة شديدة للفكة، وخاصةً خلال شهر رمضان والأعياد.

وفي مجال جهود سلطة النقد المستمرة في مساعدة المصارف على شحن فائض الشيكل المتراكم لديها، فقد تم في العام 2015 ترحيل حوالي 500 مليون شيكل من فروع المصارف في قطاع غزة إلى فروعها في الضفة الغربية. كما تم شحن 8,755.9 مليون شيكل، من المصارف في الضفة الغربية إلى إسرائيل، منها 5,300 مليون شيكل شحنت إلى بنك إسرائيل من خلال بنك فلسطين، و3,455.9 مليون شيكل شحنت من خلال البنوك الأردنية التي تقوم بعمليات الشحن بصورة مباشرة إلى البنوك الإسرائيلية المراسلة لها.

• تعزيز الشمول المالي

واصلت سلطة النقد خلال العام 2015 جهودها في مجال الشمول المالي والتوعية المصرفية، حيث قامت سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال منذ بداية العام 2014 بقيادة بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة، وخلال العام 2015، تم تنفيذ عملية المسح الميداني لجانبي العرض والطلب لقياس مستوى الشمول المالي لدى كافة فئات المجتمع، وذلك من خلال التعاقد مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وجاري العمل على تشكيل لجان العمل الفرعية وتحديد مهامها للمشاركة بإعداد وثيقة الاستراتيجية. وقد عقدت اللجنتين التوجيهية والفنية اجتماعاتهما خلال العام وفقاً للشروط المرجعية والمهام المحددة لكل لجنة.

ومن الجدير بالذكر انه تم تشكيل اللجنة التوجيهية لبناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في بداية عام 2014، وذلك للإشراف وتوجيه كافة الأطراف المشاركة ببناء الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز وصول واستخدام مختلف فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، ويجري تنفيذ بناء الاستراتيجية بدعم مالي من مؤسسة التحالف العالمي للاشتمال المالي ومقرها في ماليزيا.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة بالاستراتيجية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي. ومن أهداف الاستراتيجية أيضاً جسر الفجوة في التثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية، وتعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات ذات العلاقة وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

كما تم إعداد ورقتي عمل متعلقتين بمتطلبات بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي وتجربة سلطة النقد في تنظيم فعالية الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب، وذلك ضمن مهام فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية المنبثق عن صندوق النقد العربي. وتم اعتماد ورقة متطلبات بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي من قبل مجلس محافظي البنوك المركزية خلال اجتماعهم المنعقد في القاهرة في شهر سبتمبر 2015.

من جانبٍ آخر، واستمراراً لفعاليات الأسبوع المصرفي، فقد تم إطلاق الأسبوع المصرفي الرابع للأطفال والشباب، للفترة من 16-21/03/2015 في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة كافة المصارف، ووزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث الدولية وجمعية البنوك. وخلال هذا الأسبوع قام موظفو فروع المصارف بزيارة 1,141 مدرسة يوجد فيها صف ثامن بعدد 60 الف طالب وهي الفئة المستهدفة من هذه الزيارات، وتوزيع ما يقارب 140 الف نشرة تثقيفية موحدة، بهدف تقديم شرح عن الخدمات المالية والمصرفية وأهميتها لتعزيز الفكر والوعي الادخاري والاستثماري لدى الفئة المستهدفة والإجابة عن جميع استفسارات الطلاب. كما استقبلت المصارف في فروعها زوارها من الشباب والأطفال برفقة مدرسيهم وذويهم، تعرفوا من خلالها على طبيعة أعمال المصارف والخدمات التي تقدمها بأساليب متعددة من ضمنها التعلم عن طريق اللعب، واستخدام الصرّافات الآلية، والسحب والإيداع، وآلية فتح الحسابات وفوائدها خاصة الحسابات الادخارية والتعرف على خدمة صناديق الأمانات بأسلوب ترفيهي.

جدير بالذكر أن سلطة النقد تولي اهتماماً كبيراً بهذا للأسبوع المصرفي، منذ أن بادرت إلى تنظيمه عام 2012 والذي يعقد بالتزامن مع فعاليات الاحتفال السنوي العالمي بالأسبوع المصرفي للأطفال والشباب في 16 آذار من كل عام، ونظراً لنجاح الفعالية في تعزيز مستويات الوعي والثقافة المالية لدى الفئة المستهدفة، تدرس سلطة النقد تعزيز هذه الفعالية للأعوام القادمة من خلال تخصيص يوم من الفعالية كيوم للادخار الوطني تساهم فيه المصارف بتشجيع الفئة المستهدفة على الادخار والاستثمار، وأضافت سلطة النقد إلى فعاليات الأسبوع لهذا العام استقبال مجموعة من أبناء موظفيها من جيل عشرة أعوام فما فوق في كل من رام الله وغزة، وذلك بهدف تعزيز توعيتهم المالية والمصرفية باعتبارهم من الشريحة المستهدفة.

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أولت سلطة النقد أهمية خاصة لقطاع المشاريع المتوسطة و الصغيرة والمتناهية الصغر، لما لهذا القطاع من دور أساسي في تطوير الاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل والحد من البطالة المرتفعة وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الريادة باعتبارها رافداً أساسيا لسوق العمل. ولهذه الغاية، واستكمالاً للجهود السابقة التي قامت بها سلطة النقد في إطار دعمها واهتمامها الكبير بهذا القطاع، فقد واصلت سلطة النقد متابعتها مهام اللجنة الفنية لتعزيز قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكلت برئاسة سلطة النقد تنفيذاً للتوصيات الختامية للمؤتمر المصرفي الرابع 2013 بهدف تعزيز وتطوير قدرات هذه المنشآت وتمكينها من الولوج لمصادر التمويل والائتمان، حيث تم عقد عدة اجتماعات بالخصوص تمحورت أهم إنجازاتها خلال العام 2015 بالتالي:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل أحكام المادة رقم (32) من القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 لقانون المصارف بهدف إيجاد آلية قانونية تمكن المصارف من الاستعلام عن تصنيف العملاء على نظام الشيكات المعادة والمقدمة من أصحاب المشاريع للتحقق من الملاءة المالية للعميل والمنشأة.

- التنسيق مع وزارة الاقتصاد بهدف السماح للمصارف وشركات الإقراض المتخصصة بالاطلاع على بيانات الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الاقتصاد.

- التنسيق مع وزارة الاقتصاد للعمل على استصدار قانون تسجيل الأصول المنقولة (صدر لاحقاً)، والذي سيعمل على تخفيض شروط الإقراض، والتوسع في الحصول على التسهيلات من خلال رهن وتسجيل أصول المنشآت على النظام وفقاً للقانون.

- عرض تجربة سلطة النقد في تطوير قطاع المنشآت لمجموعة العمل المتخصصة في الاتحاد اليورو-متوسطي.

- التحضير لتطوير نظام تصنيف ائتماني خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يأخذ بعين الاعتبار سياسة سلطة النقد لتعزيز فرص وصول هذه المنشآت إلى مصادر التمويل. يأتي هذا النظام في ضوء أن غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين والمدرجة على نظام معلومات الائتمان تمنح تسهيلات باستخدام رقم هوية مالك المنشأة. لذلك سيتم خلال العام 2016 وبالتعاون مع الشركة المطورة لنظام التصنيف الائتماني إجراء دراسة تحليلية شاملة لبحث تطوير نظام خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمته في تحقيق سياسة سلطة النقد وتعزيز فرص وصول المنشآت إلى مصادر التمويل.

جدير بالذكر، انه تم إطلاق قاعدة بيانات التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تحتوي على بيانات شاملة لجميع القروض الممنوحة لهذه المنشآت. وتمكن هذه القاعدة المستخدمين من استخراج مجموعة من التقارير التحليلية والرقابية بما يساهم في ضبط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وتطوير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها على النفاذ للخدمات المالية من جهة أخرى.

من جانبٍ آخر، نظمت سلطة النقد ومجموعة البنك الدولي ورشة عمل مشتركة لمناقشة تفاصيل إنشاء صندوق لضمان قروض المشاريع الصغيرة لإحياء القطاع الخاص في غزة، والذي سيمكن القطاع الإنتاجي في غزة من إعادة جدولة تسهيلاته ومنح قروض جديدة للمنشآت الصغيرة وسيساهم في نفس الوقت في استقرار القطاع المصرفي من خلال تخفيف مخاطر الائتمان.

تعزيز وتطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية

حرصت سلطة النقد في سياق تحقيقها لأهدافها على بناء منظومة من العلاقات المحلية والإقليمية والدولية وتعزيزها، والمشاركة في مختلف الاجتماعات ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية والمصرفية، والعمل على ربط الجهاز المصرفي الفلسطيني مع المنظومة المصرفية العالمية بما يحقق الارتقاء والتطور في الخدمات المقدمة من قبل هذا الجهاز.

• العلاقات المحلية

واصلت سلطة النقد خلال العام 2015 جهودها في مجال توطيد علاقتها المحلية مع مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية والهيئات المحلية وذلك في إطار دعمها وتعزيزها للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق استمر التعاون والتنسيق مع وزارة المالية بخصوص إصدار السندات الحكومية[34]. كما نظمت سلطة النقد دورة تدريبية بعنوان «الإجراءات والقوانين الناظمة لقطاع الصرافة» في المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب التابع لوزارة المالية، بمشاركة خمسة عشر موظفاً وموظفة من الإدارة العامة لضريبة الدخل من كافة مديريات وزارة المالية العاملة في الضفة الغربية.

كما مولت سلطة النقد وجمعية البنوك في فلسطين برنامجاً تدريبياً للقضاة يتعلق «بالجوانب المصرفية والمالية» عقد في عمّان بمشاركة 16 قاضياً من مختلف المحاكم، وذلك بإشراف وتنظيم المعهد المصرفي الفلسطيني بالتنسيق مع المعهد القضائي الفلسطيني، وذلك في إطار سعي سلطة النقد وجمعية البنوك وبالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى والمعهد القضائي الفلسطيني لتعزيز قدرات القضاة في فلسطين في المواضيع المصرفية والمالية.

كما واصلت سلطة النقد متابعة تطوير العلاقة مع المؤسسات الرسمية المحلية الأخرى، من خلال استمرار تمثيلها في عضوية عدد من مجالس إدارتها والمشاركة الفاعلة في نشاطاتها واجتماعاتها، ومنها هيئة سوق رأس المال واللجان المنبثقة عنها (لجنة الحوكمة، ولجنة المخاطر)، والمعهد المصرفي، ومجلس إدارة صندوق إقراض الطالب في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين (لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة التدقيق الداخلي)، ومجلس مهنة تدقيق الحسابات (لجنة السلوك المهني، ولجنة الامتحانات، ولجنة الترخيص)، والفريق الفني للحوكمة، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، ومجلس إدارة جمعية البنوك «عضو مراقب»، ولجنة إعادة إعمار غزة. بالإضافة إلى عضويتها في لجنة إدارة المصادر الطبيعية لدى وزارة الزراعة، وعضويتها في مجلس إدارة مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى.

34 أسفر هذا التعاون ولاحقاً لسنة هذا التقرير في آذار 2016، عن إصدار وزارة المالية الفلسطينية أول إصدار من برنامج أذونات السداد الحكومية بقيمة 40 مليون دولار لموردي الأدوية والمستلزمات الطبية والتي تشكل الجزء الأكبر من مديونية القطاع الخاص.

• العلاقات الدولية

استمر سلطة النقد خلال العام 2015 في تطوير علاقاتها الإقليمية والدولية، من خلال مشاركتها في العديد من المؤتمرات وورش العمل والزيارات المتبادلة بينها وبين بنوك مركزية عربية وأجنبية. وفي هذا السياق قام محافظ سلطة النقد بزيارة لنظيره محافظ البنك المركزي المصري في إطار التعاون المشترك وتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين، حيث تم بحث بنود المذكرة وتبادل الخبرات لتعزيز العلاقة المشتركة خاصة في الشؤون الرقابية التي تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي.

من جانبٍ آخر، تم توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ونظيرتها الأردنية من اجل تعزيز التعاون بين المؤسستين وتبادل الخبرات في شتى مجالات نظام الودائع، مما سيسهم في استقرار الجهاز المصرفي في فلسطين والأردن. جدير بالذكر أن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع تعتبر عضواً كاملاً بالمؤسسة الدولية لضمان الودائع المصرفية منذ شهر نوفمبر 2013، وكانت قد باشرت عملها في مطلع العام 2014 لضمان أموال المودعين في المصارف مما عزز من شبكة الأمان المالي في فلسطين.

وفي اطار تعزيز علاقة سلطة النقد بالمؤسسات المالية الدولية، لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكمؤشر على التطور الملموس الذي حققته سلطة النقد فقد طلب البنك الدولي من سلطة النقد التعاون مع مجموعة تطوير أنظمة الدفع في البنك الدولي، وبعض البنوك المركزية، لإعداد دليل إدارة الأزمات المتعلقة بأنظمة الدفع، ليكون مرجعاً للسلطات النقدية والبنوك المركزية في العالم بهدف حماية الأنظمة المصرفية وحسن إدارة الأزمات. ويأتي هذا الطلب في اطار تجربة سلطة النقد الناجحة في إدارة أزمة قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي عام 2014. وكان محافظ سلطة النقد قد ألقى محاضرة لمسؤولي ومدراء الدوائر في صندوق النقد الدولي وذلك على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في واشنطن في نيسان 2015 حول هذه التجربة في إدارة الأزمات، من خلال استخدام السياسات الاحترازية الكلية وتحليل السيناريوهات والتخطيط المسبق، الأمر الذي مكّنها من المحافظة على الاستقرار المالي.

من جانبٍ آخر، أشاد صندوق النقد الدولي بأداء سلطة النقد، ونجاحها في الحفاظ على الاستقرار المالي، مشيراً في تقرير قدمه في اجتماع لجنة تنسيق مساعدات الدول المانحة، إلى أن سلطة النقد عززت إطار الاستعداد لمواجهة الأزمات واستمرارية العمل، الذي توّجته بضمان استقرار النظام المصرفي خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة. وأشار التقرير إلى أن سلطة النقد توسعت بشكل كبير في أدوات سياسة السلامة الاحترازية الكلية، بما في ذلك مصدات رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، والمخصصات المرنة، ونسبة القرض إلى القيمة، ونسب الرفع المالي الديناميكية، كما أنها استمرت في تحسين منهجية اختبارات التحمل، وذلك لمواجهة المخاطر بما في ذلك المخاطر الجيوسياسية. كما ذكر التقرير التطورات التي أنجزتها سلطة النقد لدعم الاستقرار المالي، ومن أهمها استراتيجية الشمول المالي بهدف تعزيز وصول واستخدام كافة شرائح المجتمع وخاصة المهمشة منها إلى مصادر التمويل وبأسعار معقولة. وتوسيع قاعدة بيانات مكتب معلومات الائتمان لتشمل الرهن العقاري، والتأجير التمويلي، والأحكام القضائية، وبعض شركات التجزئة، وشركات الخدمات. ونوه تقرير صندوق النقد الدولي إلى أهمية قانون البنك المركزي الجديد الذي سيوفر قدراً أكبر من الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، والذي من المتوقع صدوره خلال الفترة القريبة القادمة.

من جانبٍ آخر، عقدت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الذراع الاستثماري لمجموعة البنك الدولي بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسلطة النقد وجمعية البنوك ورشة عمل بعنوان «التأجير التمويلي: أداة فعالة لنمو القطاع المصرفي في فلسطين»، والتي هدفت إلى تعريف الإدارات العليا للمصارف بالقرار بقانون بشأن التأجير التمويلي رقم (6) الذي أقر في بداية العام 2014 وتعميق الفهم بمفهوم التأجير التمويلي وميزاته واختلافه عن الأدوات التمويلية المتاحة في السوق الفلسطينية، وتجارب الدول المحيطة بما يخص تطور ونمو صناعة التأجير التمويلي، إضافة إلى الفرص الاستثمارية المتاحة لتوسعة أعمال المصارف وذلك عبر إنشاء شركات متخصصة تابعة لها. وقاد النقاش خبير التأجير التمويلي الدولي ستيوارت بيرينيه، الذي ألقى الضوء على تجارب الدول المجاورة، إضافة إلى المنافع المتوقعة من الاستثمار في هذا القطاع، وآلية إنشاء شركات التأجير التمويلي المتخصصة، والمهام الرئيسية في هذه الشركات والرقابة عليها من قبل الهيئة.

كما استمر العمل مع الفريق الإيطالي ضمن مشروع Start UP Palestine، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى من الدراسة المتعلقة بالبنوك المتخصصة وهي "دور البنوك المتخصصة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في ضوء التجارب الدولية وإمكانية تطبيقها ونجاحها في الاقتصاد الفلسطيني». من جانبٍ آخر، تم تشكيل لجنة استشارية بعضوية سلطة النقد لتقييم المنح المقدمة لشركات الإقراض المتخصصة والجمعيات التعاونية فيما يخص منحهم القروض أو الاستثمار في رؤوس أموال الجمعيات التعاونية.

ولقد واصلت سلطة النقد جهودها ومساعيها في تعزيز علاقاتها مع المؤسسات الدولية، كمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولية والشبكة العالمية للتعليم المالي التابعة للمنظمة، ومؤسسة دعم الأطفال والشباب العالمية، ومؤسسة التحالف العالمي من أجل الشمول المالي، وصندوق النقد العربي. كما ساهمت سلطة النقد خلال العام 2015 في العديد من اللجان، خاصةً تلك التي لها علاقة بمؤسسة التحالف العالمي للاشتمال المالي، كلجنة عمل اختيار الموقع الدائم للمؤسسة، ولجنة عمل تمكين قدرات المستهلك، ومجموعة عمل إنشاء الاستراتيجيات لأعضاء مؤسسة التحالف من أجل الشمول المالي، ومجموعة عمل تمويل المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر. إلى جانب مشاركتها في فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية واللجنة العربية للمعلومات الائتمانية التابعين لصندوق النقد العربي. بالإضافة إلى عضويتها في لجنة عمل منبثقة عن مشروع تحسين بيئة الأعمال اليورو-متوسطي لتعزيز وتطوير قدرات وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال

واصلت سلطة النقد تعاونها مع وحدة المتابعة المالية في العديد من المجالات ذات العلاقة، وخصوصاً في مجال مكافحة غسل الأموال. وقد أسفر هذا التعاون عن إصدار قرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم (14) لسنة 2015 بشان تنفيذ قرارات مجلس الأمن والذي بموجبه تم تشكيل لجنة (تنفيذ قرارات مجلس الأمن). وبموجب القانون الجديد لغسل الأموال تم إلغاء القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007.

ويأتي القانون الجديد لمكافحة غسل الأموال ليدخل إضافات جوهرية، خاصةً فيما يتعلق بتمويل الإرهاب، وإضافة خمسة جرائم أصلية جديدة يعتبر المال المتحصل منها محلاً لجريمة غسل الأموال، وهي: الجرائم الضريبية، والبيع أو التسريب غير المشروع للأراضي بموجب التشريعات النافذة في فلسطين، بما يشمل التوسط أو أي تصرف آخر يهدف إلى النقل غير المشروع لملكيتها، أو اقتطاع جزء من الأراضي لضمها إلى دولة أجنبية، وإساءة الائتمان، والجرائم المنصوص عليها في قانون الآثار المعمول به في فلسطين، وتمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية. كما شدد القانون الجديد في عقوبة المساعد لمرتكب جريمة غسل الأموال لتصبح عقوبته نفس عقوبة مرتكب الجريمة بدلاً من نصف العقوبة كما كان مقرراً في القانون السابق.

وفي اطار حرص سلطة النقد على حماية الجهاز المصرفي من جريمة غسل الأموال، فقد أصدرت التعليمات رقم (2015/3)، التي تلزم المصارف بتعيين ضابط اتصال مكافحة غسل الأموال، وفصل هذه المهمة عن مهام مراقب الامتثال كما كان معمول به سابقاً. وقد منحت المصارف مهلة زمنية حتى 30 حزيران 2015 للالتزام بذلك.

من جانبٍ آخر، تحولت فلسطين من عضوية مراقب في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) إلى العضوية الكاملة، لتصبح بذلك العضو رقم 19 في المجموعة، والتي تهدف إلى تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي الدولي (FATF) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. بالإضافة إلى التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً، والعمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها، واتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

أسفر النشاط المالي لسلطة النقد في نهاية العام 2015 عن ارتفاع موجوداتها/مطلوباتها بنسبة 10.0% مقارنة بالعام 2014، لتصل إلى 1,284.9 مليون دولار. ويعزى مصدر التزايد الأساسي في جانب المطلوبات إلى تزايد ودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد بنسبة 10.0%، لتصل إلى 157.2 مليون دولار، وكذلك تزايد الودائع الرأسمالية والاحتياطيات الإلزامية للمصارف بنسبة 8.6% لتصل إلى نحو 965.3 مليون دولار، متأثرة بشكل رئيس بارتفاع الاحتياطيات الإلزامية للمصارف جراء ارتفاع ودائع العملاء لدى المصارف العاملة في فلسطين بأكثر من 8%. كما ارتفعت أيضاً حسابات المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بنحو 132.1% لتصل إلى 41.7 مليون دولار. إضافة غلى تزايد طفيف (0.3%) في المخصصات والرصدة الدائنة الأخرى لتصل إلى نحو 17.0 مليون دولار.

شكل 4-2: هيكل مطلوبات سلطة النقد الفلسطينية، 2015

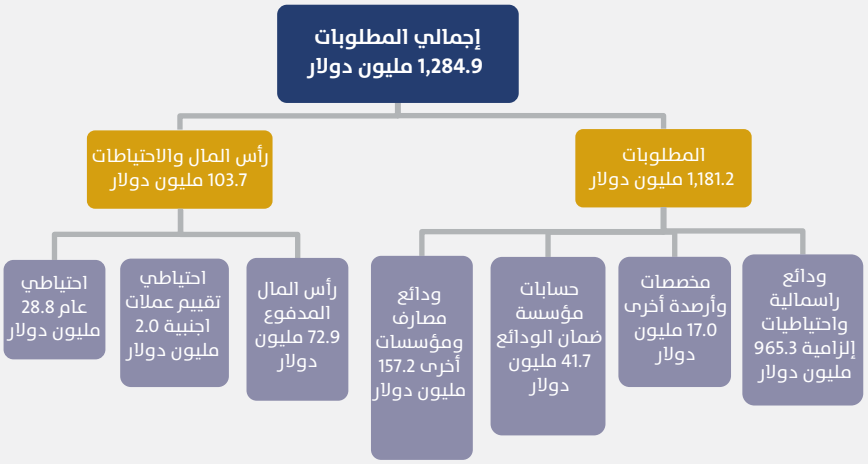

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

كما ارتفع رأس المال المدفوع لسلطة النقد بنسبة 4.2%، ليصل إلى 72.9 مليون دولار، وذلك في سياق تدعيم رأس المال ليصل تدريجياً إلى 120 مليون دولار. ونتيجةً لذلك ارتفع بند رأس المال والاحتياطات في ميزانية سلطة النقد بنسبة 2.9%، ليصل إلى 103.7 مليون دولار. في المقابل، طرا تراجع طفيف (0.2%) في احتياطي تقييم العملات الأجنبية مقارنة مع العام 2014، ليبلغ 1.9 مليون دولار.

أما في جانب الموجودات، فتمثل مصدر الارتفاع الأساسي في ودائع سلطة النقد لدى المصارف وبنسبة 25.9% مقارنة مع العام 2014، لتصل إلى 974.2 مليون دولار، وكذلك ارتفاع بند مشاريع تحت التنفيذ بنسبة 38.8% لتصل إلى 20.6 مليون دولار، على خلفية تنفيذ أو الشروع في تنفيذ العديد من المشاريع الهامة في مجال نظم الدفع، وأنظمة دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق، وأنظمة الخدمات، واستمرارية العمل، ومشروع استراتيجية الشمول المالي وغيرها من المشاريع الهادفة لتعزيز البنية التحتية للجهاز المصرفي وتطويره ليتواكب مع أحدث الأنظمة المستخدمة عالمياً في المجال المصرفي، وما رافقها من تزايد في الممتلكات والآلات والمعدات. وفي المقابل، قامت سلطة النقد خلال العام 2015 بإطفاء كامل ودائعها الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية والبالغة 14.3 مليون دولار، كما تراجعت الموجودات المالية لسلطة النقد المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بنحو 28.3% لتنخفض إلى 112.5 مليون دولار. إضافة إلى تراجع الذمم والأرصدة المدينة الأخرى بنحو 32.8% لتنخفض إلى 4.0 مليون دولار.

شكل 4-3: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2015

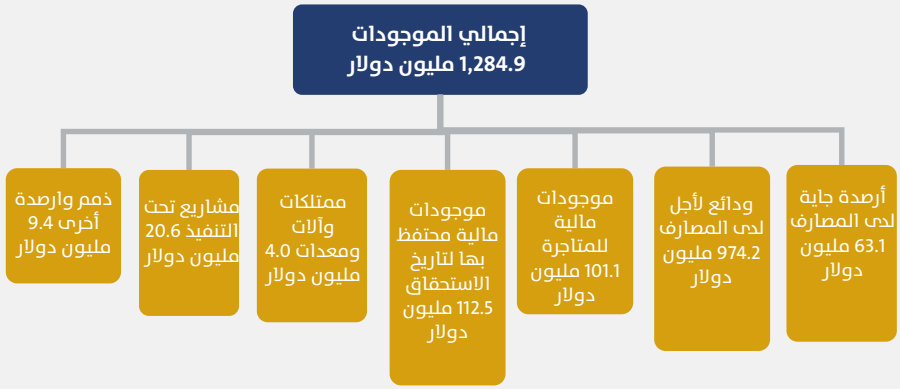

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى مستوى بيان الأرباح والخسائر، فقد أظهرت إيرادات سلطة النقد تراجعاً بنسبة 17.0% مقارنةً مع العام 2014، لتنخفض إلى 18.9 مليون دولار، جراء انخفاض صافي الفوائد وعوائد الاستثمار بنسبة 31.3%، لتتراجع إلى 10.7 مليون دولار، مقابل ارتفاع الإيرادات الأخرى بنسبة 14.5%، لتصل إلى 8.2 مليون دولار. كما شهد إجمالي نفقات سلطة النقد في العام 2015 تراجعاً بنحو 1.2% مقارنة مع العام 2014، لينخفض إلى 15.9 مليون دولار، على خلفية تراجع نفقات الموظفين بنحو 2.7% إلى 10.7 مليون دولار، والنفقات الرأسمالية والإهلاك بنحو 1.0% إلى 1.5 مليون دولار، ونفقات وحدة المتابعة المالية بنسبة 14.7% إلى 0.6 مليون دولار، مقابل ارتفاع النفقات الإدارية العامة بنحو 7.3% عما كانت عليه في العام 2014، لتصل إلى 3.2 مليون دولار في نهاية العام 2015.

وفي المحصلة أظهرت نتيجة صافي الأرباح في نهاية العام 2015 تراجعاً ملحوظاً، إذ انخفض صافي الأرباح إلى حوالي 3.0 مليون دولار، مقارنةً مع حوالي 6.6 مليون دولار في العام السابق، تم تحويله بالكامل لحساب رأس المال المدفوع لسلطة النقد.

البحث والتطوير

استمراراً لجهود سلطة النقد في مجال تعزيز قدراتها البحثية والتحليلية والمعلوماتية، فقد تم إعداد مسح جديد يهدف إلى متابعة انتشار الخدمات المصرفية، كما أصدرت سلطة النقد في أيار 2015 تقدير فجوة الناتج في الاقتصاد الفلسطيني. ويأتي إصدار هذا التقرير في اطار التمهيد لاستخدامه في المستقبل إلى جانب مؤشرات أخرى لتحديد موقف السياسة النقدية في فترة زمنية معينة. كما تم إعداد النموذج الاقتصادي الديناميكي، ويهدف هذا النموذج إلى تطوير القدرات التحليلية في مجال الاقتصاد الكلي الداعم للسياسة النقدية، من خلال استخدام نموذج Small Calibrated Structural Model لتوفير إجابات مناسبة حول وضع السياسة النقدية وآليات استجابتها المناسبة لموقف معين. ونموذج Dynamic Stochastic General Equilibrium Model لتوفير تنبؤات حول السياسة النقدية.

وجاري العمل على إعداد مسح الحافظة المنسق، الذي يرصد البيانات الخاصة بملكية الأصول المالية المتعلقة باستثمارات الحافظة (حقوق الملكية والديون قصيرة وطويلة الأجل)، وذلك من خلال توفير معلومات شاملة حول التوزيع الجغرافي لجهة الإصدار ورصيد حقوق الملكية والسندات والأذونات المقتناة عبر العالم. ويسهم هذا المسح في تحسين شمولية بيانات وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات، كما يساعد من جهة ثانية على تبادل البيانات الثنائية بين الدول، وتحسين آليات جمع الإحصاءات المتعلقة بملكية غير المقيمين في استثمارات الحافظة وما يرتبط بها من بيانات عن التدفقات المالية ودخل الاستثمار، كما يسهم من جهة ثالثة في إكساب معدي بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في سلطة النقد مزيداً من القدرة والتحكم بمدخلات الميزان.

وجاري العمل أيضاً على مسح الشركات المالية، وهو مسح تحليلي يوحد مسح الشركات المالية التي تقبل الودائع مع الشركات المالية الأخرى، ويكمل إطار الإحصاءات النقدية والمالية، وبالتالي يوفر مقياساً شاملاً للمطالبات (حسب القطاع المدين)، والخصوم (حسب القطاع الدائن). كما ويستخدم هذا المسح لتعزيز عملية صنع السياسات، حيث يظهر القطاع الاقتصادي (أو القطاعات الفرعية) الذي يتركز فيه الضعف، ونوع العملة التي يحصل فيها عدم التطابق المحتمل للموجودات والمطلوبات المالية. ويشمل هذا المسح حسابات جميع الشركات المالية الأخرى المقيمة في الاقتصاد والتي من وظائفها الأساسية تقديم خدمات الوساطة المالية (عدا قبول الودائع) أو تمارس أنشطة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً في الوساطة المالية.

وتأتي هذه المسوح الجديدة في إطار الجهود التي تبذلها سلطة النقد لتحقيق الشروط الضرورية لانضمام فلسطين إلى معيار النشر الخاص لنشر البيانات الإحصائي (SDDS Plus) والمتوقع أن يتم في العام 2016.

المنشورات

واصلت سلطة النقد خلال العام 2015 سلسلة إصداراتها من التقارير والدراسات والنشرات ذات الطابع الدوري، كالتقرير السنوي وتقرير الاستقرار المالي ومسح الاستثمار الأجنبي، وميزان المدفوعات، والنشرة الإحصائية، وتقرير التضخم، وتقرير التطورات الاقتصادية، ونشرة الأسواق العالمية، ونشرة تطورات السيولة المحلية، والمراقب الاقتصادي والاجتماعي، ومجلة المرساة المصرفية.

وكذلك الإصدارات الشهرية كمؤشر دورة الأعمال، ونشرة أسعار الصرف الفعلية، والمسح النقدي، والنشرة الإحصائية الشهرية. إلى جانب العديد من الأبحاث وأوراق العمل المتخصصة في المجال الاقتصادي والنقدي[35].

الكادر الوظيفي والتدريب

استمرت سلطة النقد خلال العام 2015 بتطوير كادرها الوظيفي البالغ 337 موظفاً (منهم 91 موظفاً في مكتب سلطة النقد في قطاع غزة)، وذلك من خلال إشراكهم في العديد من البرامج والدورات المهنية المتخصصة وورش العمل، التي غطت مختلف جوانب وتخصصات دوائر سلطة النقد، ونفذت في أعرق المؤسسات المحلية والدولية. وفي هذا السياق، استفاد موظفو سلطة النقد من 201 برنامجاً تدريبياً (دورة/ ورشة) مقارنة مع 138 برنامجاً في العام 2014، حيث حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار النقدي على 37 برنامجاً تدريبياً، في حين حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار المالي على 99 برنامجاً. وفي ذلك إشارة إلى مدى حرص سلطة النقد على تطوير الكادر البشري ومواكبته لأحدث التطورات العالمية في الجوانب المصرفية والنقدية والمالية ذات العلاقة بعمل وأهداف سلطة النقد.

كما واصلت سلطة النقد وبالتعاون مع المعهد المصرفي الفلسطيني تنمية وتطوير مهارات الكادر البشري في القطاعين المالي والمصرفي، من خلال توفير وتقديم العديد من الدورات والبرامج قصيرة وطويلة الأجل والشهادات المهنية، وجسر الهوة بين النظرية والتطبيق، وبما يسهم في تحسين أداء العاملين في هذين القطاعين.

ويذكر في هذا السياق أن المعهد ينفرد منذ سنوات بعقد برامج سيجما سته بأحزمته الثلاثة (الأصفر، والأخضر، والأسود)، التي تُعنى بتطوير وتحسين الجودة وذلك بالتعاون مع عدة مؤسسات عالمية عريقة في هذا المجال.

35 للتعرف على مزيد من التفاصيل حول كافة الإصدارات يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps.

الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني

نظرة عامة

يشكل القطاع المصرفي جزءاً من المنظومة الاقتصادية، يؤثر ويتأثر بها، ويضطلع بدور حيوي في عملية التنمية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال ممارسته لدور الوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز المالي في الاقتصاد. ويظهر أثر هذه العلاقة في الأجلين القصير والطويل على حد سواء. كما يمتد تأثيره ليطال معدلات التضخم السائدة، وذلك من خلال القدرة التي تتمتع بها المصارف في مجال خلق النقود، والتي من شأنها التأثير على المستوى العام للأسعار.

غير أن هذا الدور ظل في حالة فلسطين محكوماً إلى حد ما بالتقلبات المستمرة في الأوضاع السياسية والاقتصادية، وحتى مع تزايد الصعوبات والمعيقات يزداد تعقيد هذا الدور جراء تعقد المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق هذا الجهاز، في مجال تحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام، والاستثماري بشكل خاص، لتجاوز حالة التباطؤ التي اعترت الاقتصاد خلال السنوات الماضية.

ورغم كافة الصعوبات السياسية والاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2015، إلا أن القطاع المصرفي قد شهد تحسناً ملحوظاً في أداءه، حيث استمرت مؤشراته الحيوية بتحقيق مستويات أداء جيدة، عاكسة سلامته من ناحية، وتزايد ثقة الجمهور بهذا القطاع الحيوي من ناحية ثانية. وفي هذا السياق، يشير تحليل البيانات المالية المستقاة من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين إلى تحسن مستويات السيولة، بالتزامن مع ارتفاع الموجودات، وتعزيز ثقة الجمهور بسلامة وانضباط الجهاز المصرفي وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية. وقد تُرجمت هذه الثقة بارتفاع حجم ودائع العملاء، قابلها ارتفاع في المحفظة الائتمانية وتحسن في جودتها، إلى جانب ما أظهرته مؤشرات توظيف الودائع من تحول باتجاه التوظيف الداخلي عوضاً عن التوظيف الخارجي.

إن استمرار القطاع المصرفي في النمو والازدهار في مثل هذه البيئة عالية المخاطر، إنما يدل على متانة هذا القطاع، وتزايد قدرته على تحمل المخاطر والتكيف معها، مدعوماً بتزايد وعي وثقة الجمهور، في ظل إجراءات وسياسات سلطة النقد الرامية في مجملها للارتقاء بالعمل المصرفي والحفاظ على سلامة القطاع المصرفي وتعزيزه واستقراره، وجعله ركيزة أساسية من ركائز النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أهم التطورات التي طرأت على القطاع المصرفي خلال العام 2015.

وضع السيولة المحلية

تتباين العوامل المؤثرة في السيولة المحلية والضغوط التضخمية، تبعاً لاختلاف الأوضاع الاقتصادية ودورة الأعمال، وتطورات معدلات الفائدة. فعالمياً دفع التباطؤ الاقتصادي، وتدني مستويات السيولة، بالبنوك المركزية في العديد من الدول الصناعية الكبرى إلى تبني سياسات نقدية توسعية، من خلال إجراء العديد من التخفيضات على معدلات الفائدة الرسمية، التي وصلت إلى أدنى مستوياتها. وعربياً قامت العديد من السلطات النقدية بتخفيض معدلات الفائدة في سياق استمرار انخفاض معدلات الفائدة الأمريكية، وذلك بهدف الاستمرار في الحفاظ على سعر صرف عملاتها المثبتة مقابل الدولار الأمريكي، أو التي يستحوذ الدولار الأمريكي على نسبة كبيرة من سلة عملاتها الأجنبية. كما واجهت إدارة السياسة النقدية، خاصة في بعض الدول النفطية، تحدياً آخراً يتعلق باحتواء مشاكل السيولة، وآثارها التضخمية في الاقتصاد، على خلفية أسعار النفط الآخذة بالانخفاض.

أما فلسطينياً فقد مارست السيولة المحلية خلال عام 2015 آثاراً تضخمية في الاقتصاد، بارتفاعها بنحو 10.4% قياساً على ما كانت عليه في العام 2014، لتصل إلى 8,867.5 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع على خلفية الأداء الاقتصادي من جهة، والتغيرات التي طرأت على المكونات الرئيسة للسيولة من جهة أخرى، ممثلة بصافي الموجودات الأجنبية[36]، وصافي الائتمان المحلي[37]، وصافي البنود الأخرى[38]. فقد لعبت سياسة تحفيز الطلب المحلي (الاستهلاكي والاستثماري) دوراً مهماً في التأثير على مستوى السيولة (توسعي أو تضخمي) في الاقتصاد، وتحفيز الإنفاق والاستثمار، الأمر الذي أدى بدوره إلى تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي، معبراً عنه بمعدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5%، مقارنة مع نمو سالب بنحو 0.2% في العام 2014.

شكل 4-4: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2011-2015

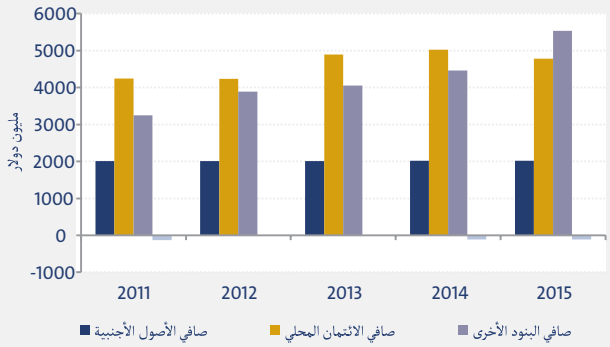

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

ومع ذلك فقد تباين تأثير محددات السيولة، فالموجودات الأجنبية الصافية تركت آثاراً انكماشية على وضع السيولة، بانخفاضها بنسبة 4.8%، لتبلغ 4,781.3 مليون دولار، مدفوعة بتراجع وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بنسبة 20.3%، جراء تراجع تعويضات العاملين بنحو 9.7%، والدخل المحول من الخارج بحوالي 6.8% مقارنة مع العام 2014. فقد أشارت البيانات المتاحة من وزارة المالية الفلسطينية، ومن سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (بيانات ميزان المدفوعات) إلى أن حجم التدفقات النقدية التي دخلت فلسطين بصورة منح ومساعدات لكل من القطاع العام والخاص اقتربت من الثلاثة مليارات دولار، منها نحو ملياري دولار للقطاع الخاص. يضاف إليها المبالغ التي دخلت في صورة دخل محول من الخارج (تحويلات العاملين ودخل الاستثمار) التي قاربت على 1.4 مليار دولار.

في المقابل ترك الائتمان المحلي الصافي آثاراً توسعية على السيولة المحلية، بارتفاعه بنحو 24.0%، ليصل إلى 5,534.1 مليون دولار، مدفوعاً بتزايد صافي الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص، وإن كانت الآثار التوسعية للقطاع العام أكبر، جراء ارتفاعه بنحو 54.1%، مقابل ارتفاع بنحو 19.1% للقطاع الخاص. كما مارست صافي التحركات في بند صافي البنود الأخرى آثاراً توسعية بنحو 1.7% على وضع السيولة المحلية، على خلفية (في جزء منها) الإجراءات التي قامت بها المصارف العاملة في فلسطين في إطار تدابيرها لتعزيز قدرتها على التكيف والتعامل مع المخاطر المحيطة، وامتثالاً لتعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص.

أداء الجهاز المصرفي

يشير تحليل البيانات المالية المستقاة من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين، إلى أن الجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد بالتعاون والتنسيق مع القطاع المصرفي الفلسطيني قد أثمرت عن تحقيق مستوى أداء جيد ظهر بشكل واضح في العديد من المؤشرات المالية، كارتفاع الموجودات وتحسن نوعيتها، وزيادة قدرة المصارف على التكيف مع المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة من خلال تدعيم رأس المال، مع انخفاض في نسب التعثر، وبناء المخصصات. وقد أسهمت جملة هذه التطورات في مزيد من التفعيل لدور الجهاز المصرفي في الاقتصاد المحلي.

36 تشمل هذه الموجودات في جانب الأصول كلّا من النقد في الصندوق، والأرصدة لدى المصارف في الخارج، ومحفظة الأوراق المالية الخارجية، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، والاستثمارات الخارجية، والقبولات المصرفية القابلة للدفع من قبل البنوك الأخرى خارج فلسطين. وفي جانب الخصوم كلاً من أرصدة المصارف خارج فلسطين، وودائع غير المقيمين، وأدوات الدين الخارجية، والقبولات المقبولة الدفع للمصارف الأخرى خارج فلسطين.

37 تشمل صافي المطالبات على الحكومة المركزية (المطالبات–الودائع)، والمطالبات على السلطات المحلية والمؤسسات العامة غير المالية، والمطالبات على القطاع الخاص.

38 يشمل هذا البند جميع العناصر التي لم يتم إدراجها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية، بما في ذلك الأصول الثابتة والأصول الأخرى، ورأس المال، والمخصصات، والمطلوبات الأخرى.

وتظهر البيانات المالية المتاحة في نهاية العام 2015 زيادة في إجمالي موجودات (مطلوبات) الجهاز المصرفي بنسبة 6.6% مقارنة مع نهاية العام 2014، لتصل إلى 12,599.9 مليون دولار، متأثرة بالارتفاع الذي طرأ على المكونات الرئيسة لجانبي الموجودات والمطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 4-5: إجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين، 2011-2015

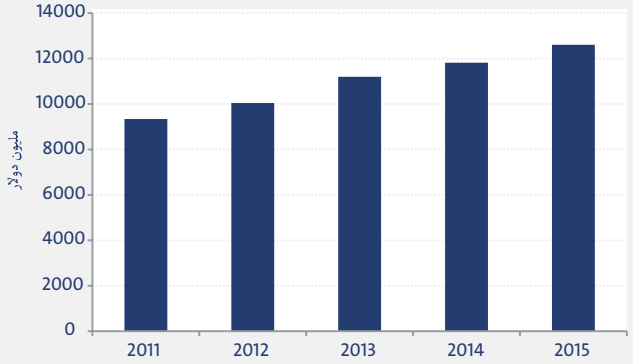

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

فمن منظور مصادر الموجودات (مصادر الأموال)، تشير البيانات إلى ارتفاع الأهمية النسبية لودائع العملاء إلى 76.6% من مجموع مصادر الأموال المتاحة مقارنة مع 75.6%، والودائع لدى سلطة النقد إلى 2.4% مقارنة مع 1.1%، والودائع لدى المصارف خارج فلسطين إلى 1.5% مقارنة مع 0.8%. في مقابل تراجع الأهمية النسبية للودائع بين المصارف العاملة في فلسطين (الودائع فيما بين المصارف) إلى 2.9% مقارنة مع 4.2%، وحقوق الملكية إلى 11.6% مقارنة مع 12.4%، والمطلوبات الأخرى إلى 1.3% مقارنة مع 2.1%، ومخصص الضرائب إلى 0.4% مقارنة مع 0.5%. في حين حافظت الأهمية النسبية لبقية المخصصات الأخرى بما فيها مخصصات المحفظة الائتمانية على ثباتها عند مستوى 3.1% خلال نفس الفترة.

أما من منظور استخدام الموجودات (استخدام الأموال المتاحة للمصارف) فتشير البيانات إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى 46.2% من مجموع استخدامات الأموال المتاحة للمصارف مقارنة مع 41.4% في نهاية العام 2014، والنقدية إلى 8.6% مقارنة مع 5.6%، والأرصدة لدى سلطة النقد إلى 9.0% مقارنة مع 8.8%، والاستثمارات (لدى الشركات التابعة والشقيقة وحصص الأقلية) إلى 1.3% مقارنة مع 1.2%. في المقابل، تراجعت الأهمية النسبية لكل من الأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين إلى 18.8% مقارنة مع 24.0%، والأرصدة لدى المصارف في فلسطين إلى 2.9% مقارنة مع 4.3%، ومحفظة الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة والاستثمار إلى 7.6% مقارنة مع 8.3%، والأصول الأخرى إلى 2.1% مقارنة مع 2.8%. في حين حافظت الأصول الثابتة على ثبات أهميتها النسبية خلال العامين عند مستوى 3.5%.

كما واكب الزيادة في الموجودات بعض التغيرات في آليات الاستخدام، حيث احتفظت المصارف بحوالي 11.5% من إجمالي موجوداتها على شكل نقد في الصندوق وودائع داخل فلسطين، مقارنة مع حوالي 9.9% في نهاية العام 2014، إلى جانب احتفاظها بنسبة 18.8% على شكل أرصدة مصرفية خارج فلسطين مقارنة مع 24.0%، مع زيادة في نسبة توظيفاتها في مجال التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى 46.2% مقارنة مع 41.2%، مقابل تراجع توظيفاتها في مجال الاستثمار ومحفظة الأوراق المالية إلى 8.9% مقارنة مع 9.5% خلال نفس الفترة، متأثرة بالأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي السائد في فلسطين وتأثيرها السلبي على القرارات الاستثمارية.

تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)

رغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي سادت في فلسطين خلال العام 2015، إلا أن ثقة المواطنين استمرت بالجهاز المصرفي، الأمر الذي مكنّه من استقطاب مزيد من الأموال، وتدعيم قاعدته المالية. إذ تشكل الودائع (المصرفية وغير المصرفية) وحقوق الملكية المصادر الرئيسة للسيولة، كما وتعتبر أهم مصادر الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين. وفيما يلي تحليل لأهم مصادر الأموال المتاحة للجهاز المصرفي.

الأرصدة (الودائع) المصرفية وغير المصرفية

يشير التحليل المتعلق بالأرصدة (الودائع) لدى المصارف العاملة في فلسطين إلى ارتفاع إجمالي الأرصدة (الودائع المصرفية وغير المصرفية) بنسبة 8.7% مقارنة مع نهاية العام 2014، لتصل إلى 10,506.6 مليون دولار، وذلك على خلفية تزايد كل من الأرصدة (الودائع) المصرفية وغير المصرفية على حد سواء. فقد ارتفعت الأرصدة (الودائع) المصرفية بنسبة بلغت 17.1%، لتصل إلى 852.6

مليون دولار، أو ما نسبته 6.8% من إجمالي مطلوبات الجهاز المصرفي، وحوالي 8.1% من إجمالي الأرصدة لدى المصارف في نهاية العام 2015. وجاء الارتفاع في الأرصدة المصرفية كما يتضح من بيانات الميزانية المجمعة للمصارف متأثراً بتزايد أرصدة سلطة النقد لدى المصارف بأكثر من الضعف، لتبلغ 299.2 مليون دولار، إلى جانب تزايد الأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين بالضعف تقريباً، لتصل إلى 185.4 مليون دولار، مقابل تراجع الأرصدة بين المصارف العاملة في فلسطين بنحو 26.4%، لتخفض إلى 368.0 مليون دولار.

أما المكون الآخر والأهم في إجمالي الأرصدة (الودائع)، فيتمثل في ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) التي استمرت باحتفاظها بالوزن النسبي الأكبر، وبما نسبته 76.6% من إجمالي المطلوبات، وحوالي 91.9% من إجمالي الودائع لدى المصارف في نهاية العام 2015، جراء نموها المتواصل. فقد ارتفعت ودائع العملاء خلال العام 2015 بنسبة 8.1% مقارنة مع نهاية العام 2014، لتصل إلى 9,654.2 مليون دولار، في إشارة إلى استمرار تدفق الأموال إلى المصارف نتيجة لسياسة التفرع التي تنتهجها سلطة النقد وتركيزها على المناطق الريفية والنائية، حيث ارتفع عدد الفروع المصرفية إلى 274 فرعاً ومكتباً في نهاية العام 2015، بالإضافة إلى الثقة المتزايدة من قبل المودعين في سلامة الجهاز المصرفي جراء استمرار حملات التوعية المصرفية التي تقوم بها سلطة النقد.

وتوزعت ودائع العملاء بين القطاع الخاص بنسبة 93.2%، والقطاع العام بنسبة 6.8%، مقارنة مع 91.2% و8.8% للقطاعين على التوالي في نهاية العام 2014، في إشارة إلى زيادة حصة القطاع الخاص. يشار إلى أن الغالبية العظمى من ودائع القطاع الخاص يستحوذ عليها القطاع الخاص المقيم وبنسبة 96.2% مقابل 3.6% للقطاع الخاص غير المقيم، دون تغيرات تذكر مقارنة مع نهاية العام 2014.

وعلى المستوى الجغرافي يشير التحليل إلى استمرار تركز ودائع العملاء في الضفة الغربية، التي ساهمت بالحصة الكبرى وبنسبة 89.2%، وبقيمة 8,615.6 مليون دولار، في حين بلغت حصة قطاع غزة 10.8%، وبقيمة 1,038.6 مليون دولار، متراجعة من 11.1% في نهاية العام 2014. ويذكر في هذا السياق، أن قطاع غزة يعاني منذ فترة طويلة من حصار مشدد وظروف صعبة، تسببت في تراجع ملحوظ في أوضاعه الاقتصادية وانقطاع في تحويلات العاملين من إسرائيل وتزايد في معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية.

شكل 4-6: إجمالي الودائع وودائع العملاء، 2011-2015

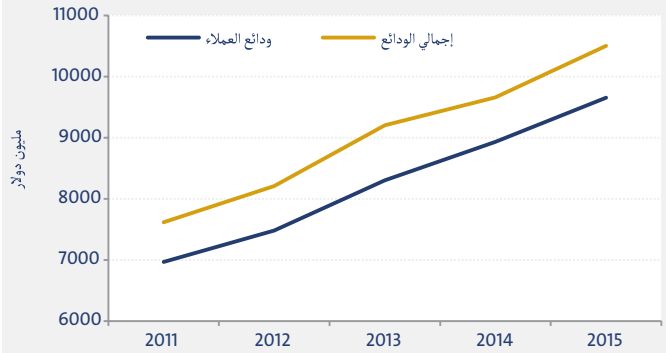

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-7: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2015

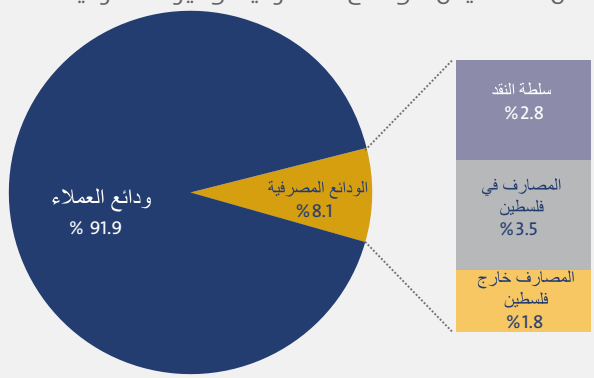

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-8: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2015

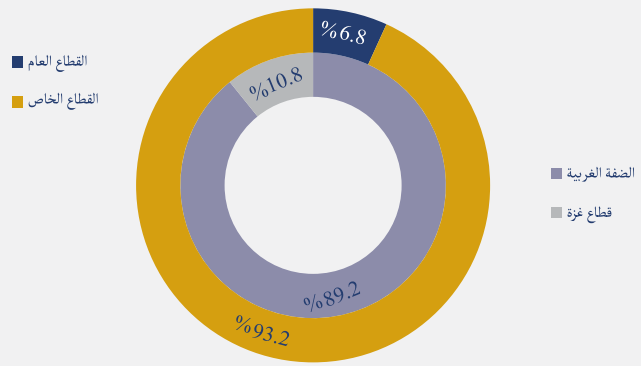

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

ويشير تحليل هيكل ودائع العملاء إلى ارتفاع الأهمية النسبية لودائع التوفير إلى 32.5% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 31.8% في نهاية العام 2014، مقابل تراجع الأهمية النسبية للودائع الجارية إلى 39.1% مقارنة مع 39.2%، إضافة إلى تراجع الأهمية النسبية للودائع الآجلة إلى 28.4% مقارنة مع 29.0% في نهاية العام 2014. وفي ظل هذه التغيرات الطفيفة بقيت الودائع الجارية تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الودائع، تلتها ودائع التوفير ثم الودائع الآجلة، وهي نفس هيكلية التوزيع السائدة منذ سنوات عديدة. ومما لا شك فيه أن نجاح المصارف في استقطاب مزيد من ودائع التوفير والودائع الآجلة ينعكس على إمكانات استخدامها، وخصوصاً في مجال التمويل والاستثمار متوسط وطويل الأجل.

شكل 4-9: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2015

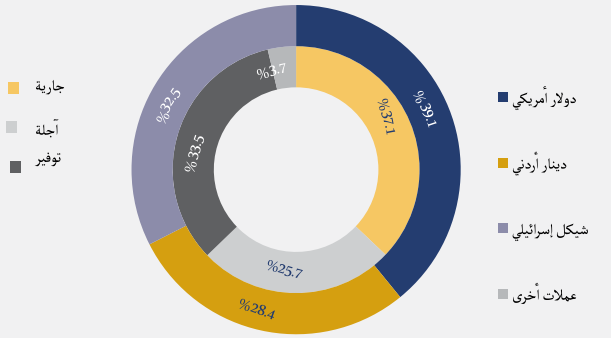

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

كما شهدت ودائع العملاء بعض التغيرات المتعلقة بعملة الإيداع، حيث تراجعت الأهمية النسبية للدولار الأمريكي إلى 37.1% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 39.7% في العام 2013، ومع ذلك بقي الدولار مستحوذاً على الحصة الأكبر. ويبدو أن لذلك علاقة بالتوقعات التي كانت تشير إلى احتمالية رفع معدل الفائدة الرسمي في الولايات المتحدة خلال العام[39] وكذلك التقلبات التي حدثت على سعر صرف الدولار الأمريكي، خاصة مقابل الشيكل الإسرائيلي[40] قد أثرت على حصص كل من العملتين، ففي مقابل التراجع النسبي في حصة الدولار، شهدت حصة الشيكل الإسرائيلي ارتفاعاً إلى حوالي 33.5% مقارنة مع 30.8% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام 2014. يذكر أن جزء من ودائع العملاء بعملة الشيكل يستخدم لتسوية المقاصة والتعاملات التجارية مع الجانب الإسرائيلي، التي شهدت نوعاً من الانتعاش النسبي خلال العام 2015. في حين حافظت الأهمية النسبية للودائع بعملة الدينار الأردني على ثباتها خلال العامين عند مستوى 25.7% على التوالي. وكذلك الأهمية النسبية للودائع بباقي العملات عند مستوى 3.7%.

حقوق الملكية

شهد شهر شباط 2015 التوقيع على اتفاقية شراكة استراتيجية بين البنك الوطني (بنك محلي) وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار (بنك أردني وافد) تم بموجبها استحواذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الاتحاد في فلسطين ودخوله كشريك استراتيجي جديد في البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع، وبذلك انخفض عدد المصارف المرخصة في فلسطين إلى 16 مصرفاً اعتباراً من 2015/3/1. ومع أن هذه الاتفاقية تهدف في جملة ما تهدف إليه إلى تكوين كيانات مصرفية قوية قادرة على مواجهة العديد من المخاطر، إلا أنها أثرت من ناحية أخرى بشكل طفيف على القاعدة المالية للجهاز المصرفي، حيث تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف في نهاية العام 2015 إلى ثبات صافي حقوق الملكية عند نفس المستوى الذي كان عليه في العام 2014 والبالغ 1,463.9 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 11.6% من إجمالي مصادر أموال (مطلوبات) الجهاز المصرفي مقارنة مع 12.4% في نهاية العام 2014.

شكل 4-10: صافي حقوق ملكية المصارف، 2011-2015

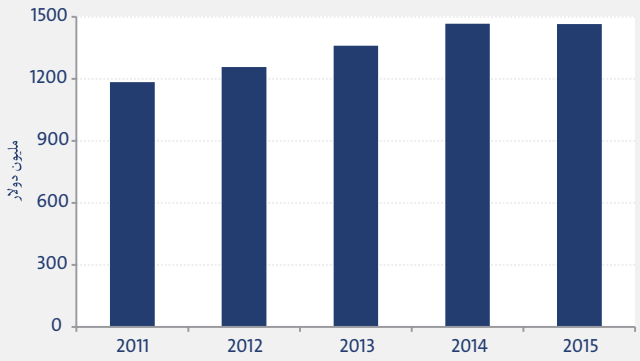

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

39 قام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الفائدة الرسمي على الدولار فعلياً بواقع 0.25 نقطة مئوية، من 0.25% إلى 0.5% في كانون أول 2015.

40 طرأ تحسن على قوة الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي خلال العام 2015 بنحو 8.6% حيث بلغ متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي 3.887 شيكل/دولار، مقارنة مع 3.578 شيكل/دولار في العام 2014.

ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الرئيسي الأهم لصافي حقوق الملكية، ويحتل مركز الصدارة باعتباره خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، والذي تراجع بنسبة 1.5% مقارنة مع نهاية العام 2014، على خلفية عملة الاستحواذ التي أشير إليها سابقاً، ليصل إلى 961.3 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 65.7% من صافي حقوق الملكية. تلاه في الأهمية الاحتياطي القانوني الذي شكل نحو 10.4% من صافي حقوق المكلية، ثم الأرباح والخسائر قيد الموافقة التي شكلت 8.7%، والاحتياطيات المعلنة بنسبة 6.7%، والاحتياطات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 6.5%، وبقية البنود الأخرى المكونة لحقوق الملكية بنسبة 2.0%.

شكل 4-11: هيكل صافي حقوق ملكية المصارف، 2015

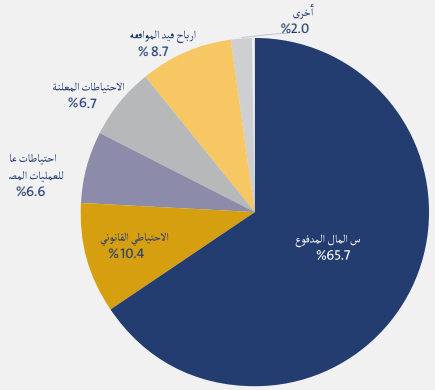

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

بشكل عام، لم يكن لهذا الثبات في صافي حقوق الملكية أي تأثير جوهري يُذكر على القاعدة المالية للجهاز المصرفي، بما في ذلك النسب المحددة لكفاية رأس المال، التي يعتبر مطلباً أساسياً من قبل سلطة النقد، وكذلك من قبل المؤسسات الدولية التي تعنى بالمعايير الكفيلة بالحفاظ على سلامة الأجهزة المصرفية حول العالم.

بنود أخرى في جانب المطلوبات

تتمثل في مجموعة من البنود ذات القيم الصغيرة المدرجة بشكلٍ مستقل في جانب المطلوبات من الميزانية المجمعة للمصارف. ومن بينها، بند القبولات المنفذة والقائمة (مقبولة الدفع للمصارف داخل فلسطين وخارجها) التي ارتفعت بنسبة 21.7% مقارنة مع العام 2014 لتبلغ 13.8 مليون دولار، ومخصص الضرائب الذي تراجع بنسبة 28.8% إلى 43.5 مليون دولار على ضوء تراجع أرباح الجهاز المصرفي خلال العام، ومخصصات التسهيلات التي ارتفعت بنحو 8.9% إلى 304.8 مليون دولار كنوع من التحوط على ضوء تزايد حالة التوتر وخصوصاً في الربعين الأول والأخير من العام وما قد يتمخض عنها من تزايد في احتمالات التعثر، ومخصصات أخرى التي ارتفعت 11.1% إلى 98.6 مليون دولار، والمطلوبات الأخرى التي تراجعت بنحو 32.0 إلى 168.5 مليون دولار في نهاية العام 2015.

تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)

تمثل السياسة الائتمانية ومنهجية توزيع الأموال المتبعة من قبل المصارف أحد العناصر الأساسية المحددة لدور ومساهمة المصارف في عملية التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، شهدت السنوات الماضية ورغم الظروف الخاصة التي تعيشها فلسطين، تزايداً في درجة انفتاح الجهاز المصرفي على الاقتصاد المحلي، وإتاحة وتوفير مزيد من الفرص التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً للقطاعات ذات القيمة الاقتصادية والتنموية، باعتبارها قناة التمويل الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني. وفيما يلي تحليل لأهم استخدامات الأموال المتاحة للجهاز المصرفي.

محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

في ظل محدودية أدوات السياسة النقدية المتاحة لسلطة النقد، تعتبر قناة الائتمان القناة الرئيسية التي يتم من خلالها نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد. إذ يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر في معروض الائتمان المقدم للقطاع الخاص من خلال تقديم بعض الحوافز المتعلقة بالإقراض وتكوين محافظ الإقراض، كتعزيز منح التسهيلات لبعض المناطق الجغرافية أو القطاعات والأنشطة الاقتصادية العاملة في فلسطين (منطقة القدس، وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، القطاعات والأنشطة الإنتاجية على سبيل المثال).

ويشير تحليل بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين في نهاية العام 2015 إلى أن توظيف الأموال في مجال التسهيلات الائتمانية المباشرة قد استحوذ على الحصة الأكبر من استخدامات الأموال المتاحة للمصارف (مكونات جانب الموجودات)، وبنسبة 46.2% من هذه الموجودات مقارنة مع 41.4% في نهاية العام 2014. فقد سجلت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً بنسبة 19.0% مقارنة مع نهاية العام 2014، لتصل إلى حوالي 5,824.8 مليون دولار. ويعتبر استمرار النمو في هذه المحفظة سواء من حيث الحجم أو الأهمية النسبية مؤشراً على استمرار توجه المصارف نحو مزيد من الاستخدام والتوظيف لمصادر أموالها في الاقتصاد المحلي على الرغم من المخاطر المحيطة بهذا الاقتصاد.

شكل 4-12: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2011–2015

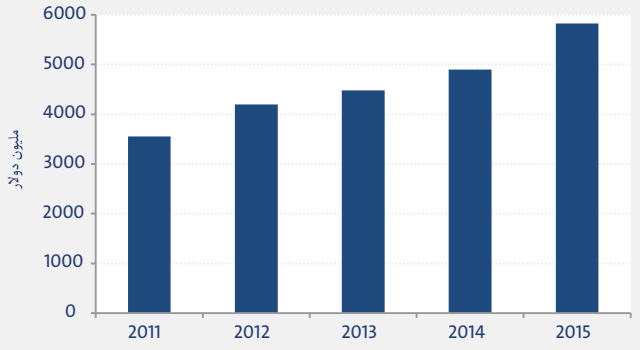

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وتوزعت المحفظة الائتمانية بين الضفة الغربية بنسبة 88.2%، وقطاع غزة بنسبة 11.8%، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع حصة قطاع غزة من إجمالي هذه المحفظة خلال العام 2015 مقارنة بحصتها البالغة 11.7% في نهاية العام 2014. وتأتي هذه الزيادة في إطار الجهود التي تبذلها سلطة النقد نحو مزيد من التفعيل لدور القطاع المصرفي في قطاع غزة، حيث عملت على ترخيص العديد من الفروع الجديدة في مختلف محافظات القطاع (تعزيز الانتشار المصرفي)، ليرتفع عدد الفروع والمكاتب العاملة في القطاع إلى 51 فرعاً ومكتباً في نهاية العام 2015، والتي كان لها دور أساسي في ارتفاع حجم الائتمان الممنوح في القطاع، كما تم افتتاح فرع لمؤسسة ضمان الودائع في قطاع غزة تأكيداً من سلطة النقد على وحدة الجهاز المصرفي ودوره الوطني بغض النظر عن أية اعتبارات سياسية.

يضاف إلى ذلك جملة الإجراءات والترتيبات التي اتخذتها سلطة النقد لتفعيل مساهمة القطاع المصرفي في إعادة تمويل المصانع والمنشآت الاقتصادية التي دمرت في العدوان الأخير على قطاع غزة. ومن بينها إطلاق مبادرة صندوق «تسهيل ضمان القروض» بعد الحرب الأخيرة على القطاع بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، بهدف تشجيع المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، إذ من المتوقع أن يسهم هذا التسهيل في تطوير أدوات مصرفية جديدة تساعد هذه المنشآت في التغلب على التحديات الناجمة عن الحرب وتشجع الجهاز المصرفي على القيام بدوره في دعم الاقتصاد مع الحفاظ على المعايير المصرفية السليمة.

ويشير التحليل المتعلق بهيكلية المحفظة الائتمانية إلى ارتفاع حصة القروض واستمرار استحواذها على النصيب الأكبر من إجمالي هذه المحفظة، وبنسبة بلغت 78.7% مقارنة مع 71.7% في نهاية العام 2014. وجاء هذا الارتفاع على حساب حصة الجاري مدين التي تراجعت إلى 20.9% مقارنة مع 28.0%، جراء تراجع الجاري مدين الممنوح للحكومة. أما النسبة الباقية 0.4% فكانت من نصيب التمويل التأجيري مقارنة مع 0.3% في نهاية العام 2014.

شكل 4-13: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملة، 2015

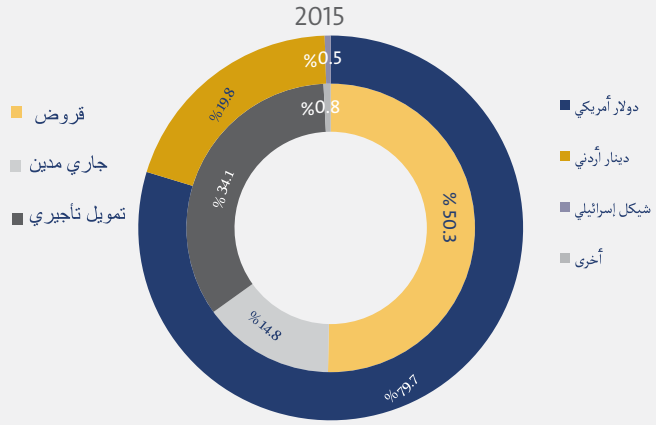

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

كما يشير التحليل أيضاً إلى تراجع حصة الدولار الأمريكي من جديد، مع استمرار استحواذه على النصيب الأكبر، وبنسبة بلغت 50.3% من إجمالي المحفظة مقارنة مع حوالي 58.0% في نهاية العام 2014. وقد يكون لتحسن قوة دولار مقابل الشيكل ارتباط وثيق بهذه التغيرات، خاصة وأن حصة الشيكل قد ارتفعت إلى 34.1% من إجمالي المحفظة مقارنة مع نحو 29.5% في نهاية العام 2014، متأثرة بتراجع قوة الشيكل مقابل الدولار من ناحية، وتزايد حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الحكومي من ناحية ثانية، والتي غالباً ما تكون بعملة الشيكل الإسرائيلي. كما ارتفعت حصة

التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار الأردني إلى 14.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 11.9% خلال نفس الفترة، وذلك على خلفية تحسن قوة الدينار والتي تتأثر بشكل مباشر بتطورات الدولار نظراً لارتباط الدينار بنظام الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي. وكذلك ارتفعت حصة باقي العملات من التسهيلات إلى 0.8% مقارنة مع نحو 0.6% في نهاية العام 2014. بشكل عام، لعبت التقلبات في أسعار الصرف والتسهيلات الحكومية دوراً هاماً في التغيرات التي طرأت على حصص العملات المختلفة من المحفظة الائتمانية.

شكل 4-14: توزيع المحفظة الائتمانية حسب القطاع والمنطقة الجغرافية، 2015

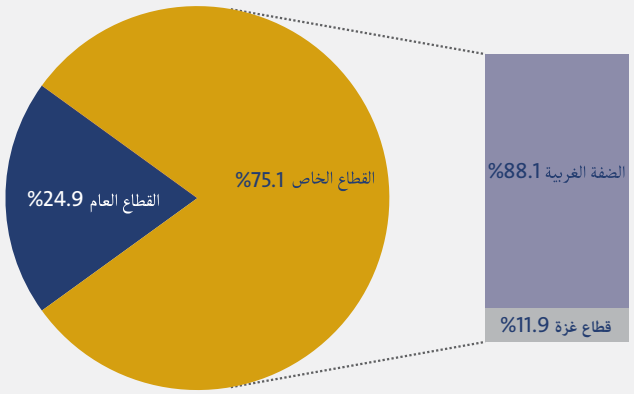

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وتوزعت محفظة التسهيلات الائتمانية بين القطاع العام بنسبة 24.9%، والقطاع الخاص بنسبة 75.1%، مقارنة مع 25.3% و74.7% للقطاعين على التوالي في نهاية العام 2014. وبالرغم من التراجع الطفيف في الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة للقطاع العام خلال العام 2015 (الذي تسيطر على الجزء الأكبر منه التسهيلات الممنوحة للحكومة)، إلا أن حجم هذه التسهيلات قد ارتفع بنسبة 17.2% مقارنة مع نهاية العام 2014، ليصل 1,452.6 مليون دولار. يذكر في هذا السياق، أن التسهيلات المقدمة للقطاع العام تشهد تذبذباً واضحاً في حجمها وأهميتها من عام لآخر، تبعاً للتطورات النسبية في أداء الحكومة ومشاكل السيولة وحاجتها إلى الاقتراض لتسديد بعض الالتزامات المترتبة أو المتراكمة عليها. وقد يكون في ذلك إشارة إلى تزايد مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التسهيلات، مما يؤثر على فرص القطاع الخاص في الاستفادة من مزيد من التمويل المتاح، ويحد من قدرته على توجيه هذا التمويل نحو تحقيق أهدافه وتنفيذ مخططاته ومشاريعه الاقتصادية التي تخدم شتى مجالات التنمية.

شكل 4-15: توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص، 2011-2015

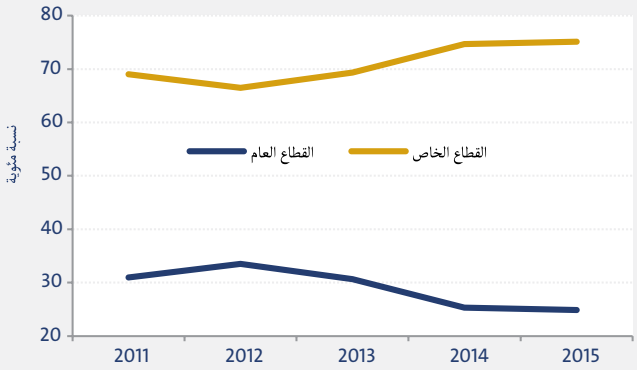

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

كما شهدت محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 19.6% خلال نفس الفترة، لتصل إلى 4,372.2 مليون دولار، استُخدمت في مختلف الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية. فقد استحوذت الأنشطة الإنتاجية على 32.5% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص في العام 2015 (الزراعة 1.7%، والصناعة 6.1%، والإنشاءات 24.7% بما في ذلك تطوير الأراضي)، مقارنة مع 31.0% في العام 2014. ويعزى انخفاض الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة إلى طبيعة المخاطر المرتبطة بهذا القطاع ونشاطه الموسمي من ناحية، وإلى كون جزء كبير منه قطاع غير منظم من ناحية ثانية، مما يحد من قدرة المصارف على تمويل هذا القطاع. يضاف إلى ذلك وجود مصادر تمويل أخرى بديلة بخلاف المصارف، ممثلة بشركات الإقراض المتخصصة والتي تخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد.

في المقابل، استحوذت القطاعات الخدمية على نحو 67.5% مقارنة مع 69.0% في العام 2014. جاء في مقدمتها تمويل السلع الاستهلاكية التي استحوذت على 24.9% من إجمالي التمويل المقدم للقطاع الخاص مقارنة مع 25.2% في نهاية العام 2014، تلاها قطاع التجارة العامة بنسبة 21.6% مقارنة مع 20.4%، وخدمات مالية وخدمات عامة بنحو 9.2% مقارنة مع 10.2%، وتمويل شراء السيارات بحوالي 4.6% مقارنة مع 4.5%. كما حصلت بقية الأنشطة الخدمية الأخرى على 7.3% مقارنة مع 8.6% من إجمالي التمويل المقدم للقطاع الخاص في نهاية العام 2014.

ورغم الارتفاع الملحوظ في المحفظة الائتمانية (بنسبة 19.0%)، إلا أن هذه القناة تبقى عرضة للتأثير القوي للظروف الأمنية والسياسية التي تعيشها فلسطين على مجمل النشاط الاقتصادي، وانعكاسها المباشر على المناخ الاستثماري السائد، كما حدث على سبيل المثال خلال الربعين الأول والأخير من عام 2015. ومع أن هذا الوضع لم يكن له تأثير سلبي ملحوظ على جودة المحفظة الائتمانية، إلا أنه زاد من حيطة وحذر المصارف، فعلى الرغم من تراجع نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات إلى 2.1% مقارنة مع 2.5% في العام 2014، إلا أن المصارف قد قامت بزيادة مخصصات التسهيلات المتعثرة لتغطي نحو 67.4% من هذه التسهيلات مقارنة مع حوالي 61.4% في نهاية العام 2014، وذلك خشية أن تتسبب هذه الأوضاع في مزيد من التعثر.

شكل 4-16: توزيع تسهيلات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية، 2015

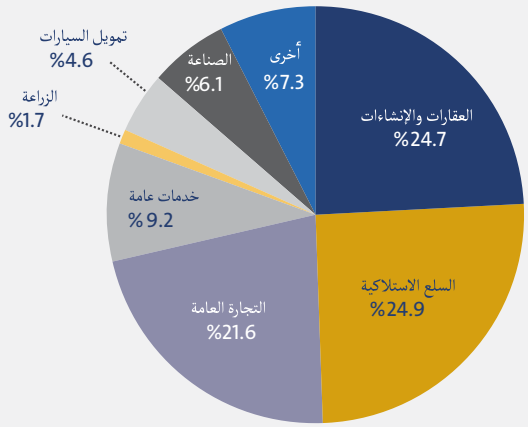

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وبشكل عام، شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في المحفظة الائتمانية، وخصوصاً تلك المقدمة للقطاع الخاص، وذلك بالرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي. فقد شهدت الفترة (2011-2015) معدلات نمو سنوية عالية في الائتمان المقدم للقطاع الخاص بلغ متوسطها نحو 16.5%، مقابل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنحو 8.0% بالمتوسط خلال نفس الفترة. ورغم أن التوسع الملحوظ في الائتمان يُفسر على أنه محاولة اللحاق بالركب وتعميق مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد الفلسطيني، خاصة وأن هذا التوسع قد بدأ من قاعدة منخفضة. كما أنه جاء نتيجة لجملة الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد في مجال تعزيز وتدعيم البنية التحتية للجهاز المصرفي، بما في ذلك إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، والمفتاح الوطني، والتعديل المرتقب على قانون المصارف ليبلي حاجة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل، وإطلاق تعميم الإقراض المسؤول لمزيد من التنظيم للقروض الاستهلاكية وتسهيل القروض الاستثمارية.

شكل 4-17: نمو محفظة تسهيلات القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي، 2011-2015

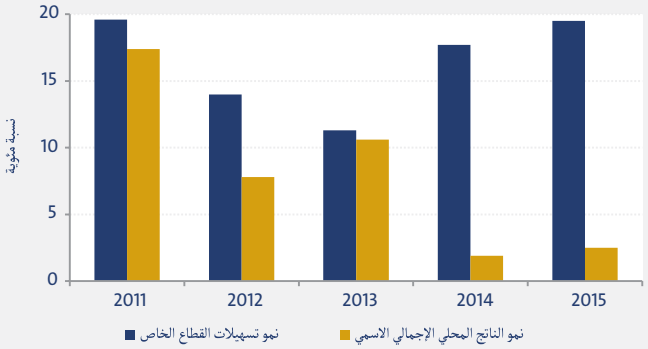

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

ورغم أن التحليل الاقتصادي والمؤشرات الحيوية للجهاز المصرفي (القروض المتعثرة) لا يشيران إلى أن هذه التوسع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، أو حتى تزايد الاقتراض الحكومي ينطوي على الكثير من المخاطر، إلا أن سلطة النقد تحرص في نفس الوقت على متابعة ورصد ومراقبة أية تطورات قد تحدث في المخاطر المتعلقة بالمحفظة الائتمانية، وخصوصاً فيما يتعلق بزيادة التركزات وغيرها، ووضع العديد من الإجراءات الاحترازية والأنظمة التي تساعد المصارف على زيادة منح الائتمان في الاقتصاد المحلي، وتقليل درجة المخاطر المصاحبة له إلى أدنى درجة ممكنة من خلال عمليات التطوير المستمر لمكتب معلومات الائتمان، والرقابة المصرفية الفعالة المستندة على المخاطر.

صندوق 3: الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي: الفرص والمخاطر

بالرغم من اتفاق الكثير من الاقتصاديين حول إيجابية الدور الذي يلعبه تطور القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، إلا أن الثورة المالية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة متمثلةً بالتوسع الملحوظ في الأصول المصرفية وتضخم أسواق المال، وما تبعها من أزماتٍ وانهياراتٍ مالية في السنوات الأخيرة، دفع العديد من الاقتصاديين والمشرعين للتساؤل حول المخاطر المحتملة لتضخم القطاع المالي وكيفية التحوط من هذه المخاطر. ويرى (أركاند، بيركس وبانيزا، 2012) أن ارتفاع التمويل إلى حدودٍ يتجاوز فيها الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الـ100% من الناتج المحلي ينعكس سلباً على النمو ويقوض الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلد المعني. في حين يشير (كيلي، ماكوين وستيوارت، 2013) إلى أن تحديد نمو الائتمان بوتيرة تتواءم مع نمو الودائع قد ينعكس بمعدلات نمو أقل نسبياً، إلا أنه يسمح بتعافٍ اقتصاديٍ أفضل بعد تفجر الأزمات المالية.

عطفاً على ما سبق، يتضح أن دراسة تطورات القطاع المالي (والمصرفي تحديداً في الدول النامية التي تفتقر لأسواق مالية متطورة) ومراحل نموه هي إحدى الركائز لتقييم الاستقرار المالي والاقتصادي. ولربما تشكل مفاهيم العمق والانتشار المالي المؤشرات الأبرز على استدامة واستقرار القطاع المصرفي وانعكاسات ذلك على النمو الاقتصادي. ويشكل العمق المالي، الذي يعرفه البنك الدولي على أنه حجم أصول المصارف والمؤسسات المالية الأخرى والأسواق المالية في بلد معين نسبةً إلى مؤشر الإنتاج الاقتصادي (غالباً الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)[41]، مؤشراً رئيسياً على حجم الدور الذي يلعبه القطاع المالي في التأثير على النمو والتنمية الاقتصادية. إلا أن الغالب أن يُستخدم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص نسبةً إلى الناتج المحلي كمؤشرٍ على العمق المالي لا سيما في الدول النامية.

وعليه، فإن التقييم الموضوعي لأثر التوسع في أصول المصارف العاملة في فلسطين على النمو والاستقرار الاقتصادي لا بد أن يأخذ بالحسبان التطور التاريخي لهذا المؤشر وانعكاسات ذلك على تركيبة ووتيرة النمو الاقتصادي.

التطورات الهيكلية والاقتصادية في فلسطين 2008- 2014

تعكس التطورات الطارئة على نمو أصول القطاع المصرفي بشكلٍ عام، والتسهيلات بشكلٍ خاص، جملة مستجداتٍ على الساحة العالمية والمحلية. ويشكل التحول المحوري الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني في السنوات الأخيرة، إضافةً إلى بقية التغيرات في البنية التحتية المالية، المنبع الرئيس لهذه التطورات. فخلال الفترة الواقعة بين 2008 – 2014، شهدت البنية المؤسسية الحكومية الداعمة للاقتصاد الفلسطيني جملةً من التغيرات ضمن مجموعة خطط استراتيجية هدفت إلى إرساء أسس صلبة لبناء الدولة الفلسطينية المقبلة. وصاحب هذه الجهود معدلات نمو مرتفعة بلغت في معدلها 8.3% في الفترة الواقعة بين (2008–2012)، إضافةً إلى تغيراتٍ ملحوظة في تركيبة الطلب المحلي واستجابة القطاعات الاقتصادية المختلفة لهذه التطورات. فشهدت تلك الفترة قفزاتٍ ملحوظة في بنود ميزانية الحكومة الفلسطينية، وما يرفدها من مساعداتٍ خارجية، علاوةً على تضاعف الدين العام المحلي بحكم تزايد التزامات الحكومة الفلسطينية والتوجه العام نحو تخفيض الاعتماد على الخارج.

وبالتزامن مع ذلك، شهد القطاع المالي عدة تغيراتٍ محورية على الصعيد المؤسسي والبنية التحتية المساندة، سواء في الجهاز المصرفي أو السوق المالي، أهمها التحول الاستراتيجي لهيكلية سلطة النقد، وسوق رأس المال، والجهود الرامية لتنظيم الأنشطة المالية غير المصرفية كشركات الإقراض الصغير، والصرافة، والرهن العقاري، إضافةً إلى نظم وبرامج حديثة على صعيد التصنيف الائتماني، والمدفوعات، وتداول الشيكات، وجملة من التعليمات والقوانين الناظمة للعمل المصرفي.

ولعل استحداث أنظمة الاستعلام والتصنيف الائتمان والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد بتخفيض التوظيفات الخارجية للمصارف هما المساهمان الأساسيان في تزايد إقبال المصارف على الإقراض للقطاع الخاص المحلي. فقد أضفت هذه التغيرات قدراً ملموساً من الفعالية والتنظيم لعملية الإقراض، إلى جانب توحيد وتسهيل قدرة المصارف على تقييم المخاطر. كما رفعت من نسب السيولة المحلية، في ظل النمو المستمر في الودائع والانخفاض النسبي لأسعار الفائدة المحلية عطفاً على تراجعها إلى مستويات متدنية عالمياً.

41 http://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/background/financial-depth

مؤشرات القطاع المصرفي

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الفلسطيني 2008-2014 (نسبة من الناتج المحلي الاسمي)

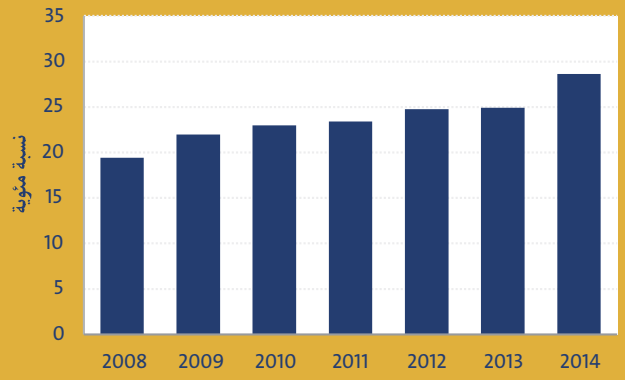

تشير البيانات إلى أنه وبالرغم من الارتفاع الملحوظ في موجودات المصارف، إلا أنها نسبتها من الدخل (مقاساً بالناتج المحلي الاسمي) قد شهدت نوعاً من التراجع خلال السنوات الأخيرة الماضية لتصل إلى 92.6% من الناتج الاسمي مع نهاية العام 2014، وذلك مقابل ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى الناتج تدريجياً لتصل إلى 38.3% خلال نفس الفترة. وبالنظر إلى توزيع هذه التسهيلات على القطاعات، يتضح أن القطاع العام استحوذ على ما معدله 29.6% من إجمالي التسهيلات المباشرة خلال الفترة 2008-2014، مقابل 70.4% في المعدل للقطاع الخاص.

وعلاوةً على ما سبق، شهدت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الفلسطيني إلى الدخل، وهي المؤشر الأكثر استخداماً لقياس العمق المالي، تزايداً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، لتصل إلى نحو 28.6% في نهاية العام 2014. إلا أن هذه النسبة تبقى دون المستويات السائدة عالمياً أو إقليمياً، مما يشير إلى تدني توفر التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية مقارنةً بالدول المجاورة.

ويتضح من البيانات السابقة أن توفر الخدمات المالية في السوق الفلسطيني لا يزال متدنياً مقارنةً بمستوياته في مختلف أنحاء العالم، ودون المستويات التي قد تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط. إلا أن فهم التأثيرات طويلة الأمد لطبيعة التوسع الائتماني تتطلب التعمق في تركيبة هذا الائتمان وانعكاساته الاقتصادية مستقبلاً.

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لمجموعة مختارة من الدول، 2013 (نسبة من الناتج المحلي الاسمي)[42]

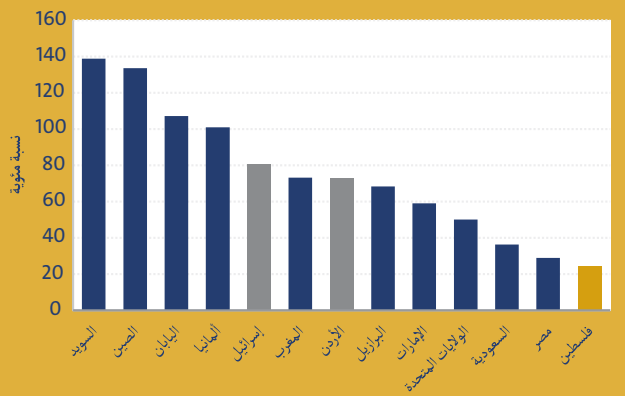

المصدر: www.globalbanking.org، وبنك إسرائيل 2016.

42 تم استخدام أحدث بيانات متوفرة بهذا الخصوص وهي للعام 2013، كما تم احتساب هذه النسبة في الاقتصاد الإسرائيلي اعتماداً على البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي الإسرائيلي. http://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/background/financial-depth

وبالنظر إلى توزيع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الفلسطيني على القطاعات المختلفة، يتضح أن حصة الائتمان لأغراض الاستهلاك أو لتمويل سوق العقارات والإنشاءات في ازديادٍ مطّرد خلال السنوات الأخيرة، وذلك على حساب الائتمان الممنوح للقطاعات الإنتاجية كالزراعة، والصناعة، الآخذة بالتراجع. ولربما جرت العادة أن ينظر إلى التمويل الاستهلاكي كمؤثرٍ إيجابي يعمل على تشجيع الطلب المحلي على السلع والخدمات وينشط حركة الإنتاج في الاقتصاد، غير أن هذا التأثير يبقى موضع تساؤلٍ في البلدان التي تعاني من قلة تنافسية المنتج المحلي والمعتمدة بشكلٍ كبير على الواردات، حيث يصبح العائد من ارتفاع الاستهلاك المحلي منفعةً متسربة لاقتصادات الدول المصدرة.

وقد لا يحمل الوضع الراهن في ظاهره تهديداً يذكر لاستقرار الجهاز المصرفي أو علاماتٍ واضحة لتأثيرٍ سلبي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد. إلا أن عدداً من العوامل لا يجب إغفالها عند تقييم الآثار بعيدة الأمد لاستمرار نزعة الائتمان نحو التوسع أو تركيبة الإقراض الحالية. فبالرغم من أن وتيرة النمو الحالية لا تستشرف قرب الوصول إلى نسب إقراض خطرة مقارنة مع الدخل، إلا أن التوسع المتزايد في الإقراض الاستهلاكي وقروض الرهن العقاري على حساب الإقراض لقطاعات الإنتاج المختلفة ينذر بتأثيرٍ سلبي لنمو السيولة المتاحة للإقراض على الاقتصاد الفلسطيني، متمثلةً بتراجع معدلات الاستثمار والإنتاج المحلي وتزايد الطلب الاستهلاكي على الواردات، خاصةً في ظل غياب أي دوافع لدى المصارف لإعادة توجيه الائتمان الممنوح نحو دعم عملية الإنتاج بشكلٍ مباشر.

إضافةً إلى ما سبق، يبقى الاقتصاد الفلسطيني عرضةً للصدمات الخارجية اقتصادياً وسياسياً، والتي من شأنها أن تهدد استقرار الجهاز المصرفي في حال استمر التوسع في إقراض الحكومة الفلسطينية وموظفي القطاع العام، لا سيما وأن مخاطر الائتمان النابعة من هذا النوع من الإقراض تبقى رهناً لعوامل سياسية خارجية كاستمرار تدفق المساعدات الخارجية أو انتظام تحويل السلطات الإسرائيلية لأموال المقاصة الفلسطينية.

وعليه، يجب أخذ الحيطة والحذر عند تقييم المخاطر النابعة من تركيبة ونمو الائتمان المصرفي وذلك بإيلاء القدر الكافي من الاهتمام لتركيبة الائتمان الممنوح، ومدى تركزه في القطاعات المختلفة، وحجم الآثار الاقتصادية المتوقعة لهذه العوامل على المدى البعيد، وهي عوامل قد تكون أكثر أهمية من التركيز على سرعة نمو الائتمان، خاصة في هذه المرحلة المبكرة من تطور القطاع المصرفي.

ولهذه الغاية، تولي سلطة النقد هذا النوع من المخاطر أهمية خاصة، حيث تراقب عن كثب هذه المخاطر وتقيم تأثيرها المحتمل على مستوى المصارف الفردية بشكل خاص والقطاع المصرفي بشكل عام. فمن ناحية أخضعت المصارف منذ العام 2012 لمجموعة من اختبارات التحمل على أساس ربع سنوي لقياس مدى قدرتها على تحمل الضغوط وفق سيناريوهات معينة تتدرج شدتها من السهل إلى المتشدد. ومن ناحية أخرى عملت سلطة النقد على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل والائتمان، وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية كإعفاء هذه المنشآت من شرط تسديد الدفعة النقدية المقدمة البالغة 10% لإعادة جدولة القروض المتعثرة. كما شملت الإجراءات أيضاً إعفاء المصارف من تكوين احتياطي عام المخاطر بنسبة 2% للتسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتحفيز المصارف على التوسع في تمويل هذه المشاريع.

مراجع

Arcand, J.L., Berkes, E., Panizza, U. (2012). Too much finance? IMF Working Paper, 12/161, International Monetary Fund, Washington D.C.

Calderon, C. and Liu, L. (2002). The direction of causality between financial development and economic growth. Working Paper, 184, Central Bank of Chile, Chile.

Hicks, J. (1969). A theory of economic history. Clarendon Press, Oxford.

Kelly, R., McQuinn, K. and Stuart, R. (2013) Exploring the steady-state relationship between credit and GDP in a small open economy. Working Paper Series, 1531, the European Central Bank, Frankfurt.

Levine, R. (1997). Financial development and economic growth: views and agenda. Journal of Economic Literature, Vol. XXXV (June 1997), pp. 688–726.

Lucas, R. (1988). On the Mechanics of economic development. Journal of Monetary Economics, Vol. 22(1), pp.3-42.

Patrick, H. (1966). Financial development and economic growth in underdeveloped countries. Economic Development and Cultural Change. Vol. 14(2), pp.174–89.

Robinson, J. (1952). The generalization of the general theory in "The rate of interest, and other essays". Macmillan, London, pp. 67–142.

Schumpeter, J. (1911). Theory of economic development. Harvard University Press, Cambridge MA.

Shaw, E. (1973). Financial deepening in economic development. Oxford University Press, New York.

التوظيفات الخارجية

تعتبر التوظيفات الخارجية المصدر الثاني لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، وذلك باستحواذها على 26.3% من إجمالي استخدامات الأموال (الموجودات) في نهاية العام 2015 مقارنة مع 32.2% في نهاية العام 2014. فمع نهاية العام 2015 بلغت قيمة التوظيفات الخارجية للمصارف حوالي 3,307.1 مليون دولار، متراجعة بنحو 13.2% عن مستواها في نهاية العام 2014. ومع هذا التراجع، انخفضت التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع إلى 31.5% مقارنة مع 39.4% في العام 2014، أي أنها بقيت متوافقة مع تعليمات سلطة النقد ودون النسبة القصوى المحددة في هذه التعليمات والبالغة 55% من إجمالي الودائع.

شكل 4-18: التوظيفات الخارجية والمحفظة الائتمانية كنسبة من الموجودات، 2011-2015

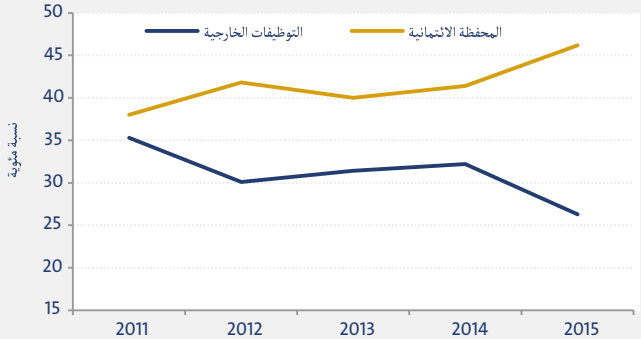

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وتتكون التوظيفات الخارجية بشكل أساسي من أرصدة المصارف الموظفة في الخارج (المكون الأكبر)، والتي شكلت نحو 71.6% من إجمالي التوظيفات وبقيمة 2,370.6 مليون دولار، متراجعة بنسبة 16.2% عما كانت عليه في نهاية العام 2014. ويمثل الاستثمار في بعض الأدوات الاستثمارية المكون الثاني للتوظيفات الخارجية، والذي شكل نحو 27.1%، أو ما قيمته 895.5 مليون دولار، متراجعاً بنسبة 3.3% مقارنة مع نهاية العام 2014. كما تعتبر التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين المكون الثالث، غير أن نسبتها لا تتعدى 1.2% من إجمالي التوظيفات الخارجية، وبقيمة 41.0 مليون دولار، متراجعة بنحو 26.9% عما كانت عليه في نهاية العام 2014. ويتضح من خلال هذا التحليل أن كافة المكونات قد ساهمت في التراجع التي طرأ على مجموع التوظيفات الخارجية، ولكن بنسب متفاوتة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الخارجية للمصارف في كافة أنواع الأوراق المالية مقيدة بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، واشتراط التوظيف في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجات التركز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة أيضاً، وذلك استناداً إلى ما ورد في التعليمات رقم (5/2008، بند 7/5).

ويستدل من خلال تحليل استخدامات الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين وجود علاقة عكسية بين التوظيفات الخارجية والتسهيلات الائتمانية، وإن لم تكن علاقة متطابقة بالكامل (علاقة عكسية غير تامة)، حيث تشير البيانات التاريخية بأن أياً من المتغيرين يتأثر بشكل معاكس لما يحدث في المتغير الآخر، خاصة وأن المصارف تقوم بضبط كمية التوظيف الخارجي وفق تطورات حجم الائتمان المحلي، وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد النافذة بالخصوص. كما تشير البيانات من ناحية أخرى، إلى عودة التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي موجودات المصارف إلى التراجع من جديد بعد الارتفاع النسبي الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة (2012-2014) على خلفية سياسات سلطة النقد الهادفة إلى تشجيع المصارف على زيادة توظيف الأموال في الاقتصاد المحلي.

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

يتبين من خلال تحليل بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين أن المكون الثالث لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف يتمثل في الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف الأخرى، والتي تراجعت بنحو 11.9% مقارنة مع نهاية العام 2014، لتصل إلى 3,870.7 مليون دولار، متأثرة بشكل رئيسي بتراجع كل من الأرصدة المحتفظ بها بين المصارف العاملة في فلسطين، وكذلك الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارج فلسطين.

فقد سجلت أرصدة المصارف في فلسطين (أرصدة المصارف فيما بينها) انخفاضاً بنسبة 28.3% مقارنة مع نهاية العام 2014، لتصل إلى حوالي 365.6 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 2.9% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 4.3% في نهاية عام 2014، في إشارة إلى مدى

ضعف وهشاشة (عدم عمق) سوق ما بين المصارف. كما سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارج فلسطين (المكون الأكبر والأهم في بند التوظيفات الخارجية) تراجعاً بنسبة 16.2% مقارنة مع نهاية العام 2014، لتصل إلى 2,370.6 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 18.8% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 23.9% في نهاية العام 2014.

في المقابل يشير تحليل البيانات إلى ارتفاع أرصدة المصارف المحتفظ بها لدى سلطة النقد بنسبة 8.9% مقارنة مع نهاية العام 2014، لتصل إلى 1,134.1 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 9.0% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 8.8% في نهاية العام 2014. ويعتبر الاحتياطي الإلزامي المكون الأكبر لأرصدة المصارف لدى سلطة النقد، والذي شكل نحو 76.6% من هذه الأرصدة وبقيمة 869.0 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 11.9% عما كان عليه في العام 2014، على خلفية تزايد حجم ودائع العملاء التي نمت خلال نفس الفترة بنسبة 8.1%. في حين شكلت الحسابات الجارية نحو 12.8% من هذه الأرصدة وبقيمة 144.8 مليون دولار، مرتفعة بحوالي 12.1% عما كانت عليه في نهاية العام 2014، في إشارة إلى تزايد حجم السيولة الفائضة لدى المصارف. أما الحسابات الأخرى فشكلت نحو 10.6% من هذه الأرصدة وبقيمة 120.3 مليون دولار، متراجعة بنحو 13.3% عما كانت عليه في نهاية العام 2014.

شكل 4-19: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2011-2015

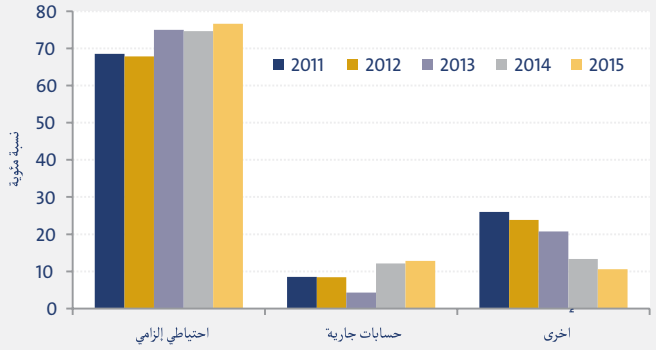

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وبشكل عام، يشير هذا التحليل إلى أن حوالي 90.1% من التراجع الحاصل في بند الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف مرتبط بدرجة أساسية بالتراجع التي حدث في الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارجية، مقابل 27.7% ترتبط بالانخفاض الذي طرأ على الأرصدة المحتفظ بها فيما بين المصارف. في حين أن الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد قد أسهمت في تثبيط هذا التراجع بنحو 17.8% خلال العام 2015.

المحفظة الاستثمارية

لا يتوقف تعزيز الاستثمار ودعم المشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني على مدى توفر التمويل فقط، وإنما يرتبط أيضاً بالمناخ الاستثماري، الذي تحدده عوامل خارجية، نابعة بدرجة أساسية من تحكم الاحتلال الإسرائيلي بالحدود والمعابر وتقييد حرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع، والحصار والعقوبات، والتي تسهم مجتمعة بالتأثير سلباً على القرارات والفرص الاستثمارية، وتزيد من درجة المخاطرة التي تتعرض لها قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبالتالي التأثير على المحفظة الاستثمارية التي تعتبر إحدى قنوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف.

فقد أدى تأزم الوضع الاقتصادي خلال العام 2015 المتزامن مع تزايد حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، وخصوصاً في الربعين الأول والأخير من العام، في التأثير على القرارات الاستثمارية، وخصوصاً قصيرة الأجل المتعلقة بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية (شهادات إيداع وأذونات وسندات مالية). فالبيانات المتاحة تشير إلى أن المصارف قامت خلال العام 2015 بتوظيف نحو 7.6% من موجوداتها (مقارنة مع 8.3% في نهاية العام 2014) وبقيمة 953.3 مليون دولار في الأوراق المالية، بتراجع نسبته 3.3% عما كانت عليه في نهاية العام 2014، الأمر الذي عكس تزايد المخاطر في هذا النوع من الاستثمار، وبالتالي تراجع أهميته من حيث القيمة والوزن النسبي.

لكن في المقابل يبدو أن تأزم الأوضاع الاقتصادية وتزايد حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي لم يكن لها تأثير قوى على قرارات المصارف الاستثمارية طويلة الأجل، كالاستثمار في الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية التابعة والشقيقة وغيرها، والتي شهدت ارتفاعاً بنحو 13.3% عما كانت عليه في نهاية العام 2014، لتصل إلى 164.3 مليون دولار.

بنود أخرى في جانب الموجودات

تمثل مجموعة من البنود المدرجة بشكلٍ مستقل في جانب موجودات المصارف، ومنها بند النقدية والمعادن الثمينة، التي بلغت قيمتها في نهاية العام 2015 حوالي 1,083.2 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 64.5% عما كانت عليه في نهاية العام 2014. ورغم أن الجهود التي قامت بها سلطة النقد في هذا السياق قد أثمرت عن استمرار عمليات شحن جزء من هذا الفائض إلى إسرائيل، إلا أنه في المقابل يشير أيضاً إلى استمرار المعيقات التي يضعها الجانب الإسرائيلي على عمليات شحن فائض عملة الشيكل، الأمر الذي دفع بالمصارف إلى الاحتفاظ بهذا الفائض وتكديسه في خزائنها.

ومن بين هذه البنود أيضاً بند الأصول الثابتة، الذي بلغت قيمته 438.9 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 8.5% عما كان عليه في نهاية العام 2014. وكذلك بند الأصول الأخرى الذي بلغ 260.5 مليون دولار، الذي تراجع بنسبة 21.0% مقارنة مع نهاية العام 2014. وبند القبولات المصرفية (مقبولة الدفع من قبل المصارف داخل فلسطين وخارجها) الذي بلغ حوالي 4.1 مليون دولار، متراجعاً بنحو 31.1% عما كان عليه في نهاية العام 2014.

الأرباح والخسائر

تشير البيانات إلى أن المصارف العاملة في فلسطين قد حققت في نهاية العام 2015 دخلاً صافياً بقيمة 132.5 مليون دولار، بتراجع نسبته 9.0% مقارنة مع نهاية العام 2014. ويتضح من خلال تحليل قائمة الدخل أن المصارف قد حققت إيراداً صافياً في نهاية العام 2015 بلغت قيمته 510.4 مليون دولار، بزيادة نسبتها 3.6% عما كانت عليه في نهاية العام 2014، مقابل نفقات بلغت 335.6 مليون دولار، بارتفاع نسبته 13.0% مقارنة مع نهاية العام 2014.

شكل 4-20: الدخل الصافي للمصارف العاملة في فلسطين، 2015-2011

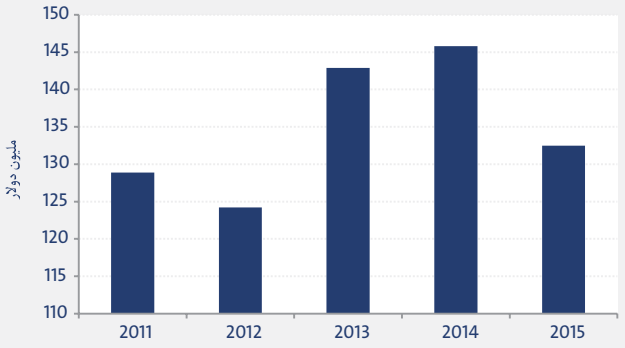

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

ومن خلال تحليل مساهمات أنشطة المصارف المختلفة في صافي الإيراد المتحقق خلال العام 2015، يتضح أن المساهمة الأكبر قد جاءت من الفوائد، حيث بلغ صافي الدخل المتحقق من الفوائد حوالي 374.3 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 73.3% من صافي الإيراد المتحقق، مقارنة مع 73.0% في العام 2014. في حين جاء باقي الإيراد من صافي الدخل من غير الفوائد، الذي ساهم بحوالي 136.1 مليون دولار وبنسبة 26.7% من صافي الإيراد المتحقق للمصارف في نهاية العام 2015.

شكل 4-21: هيكل إيرادات المصارف، 2015

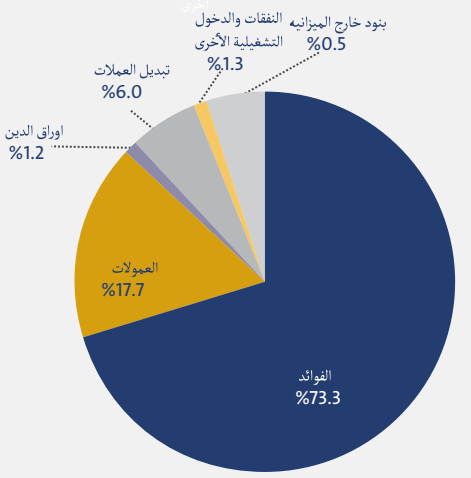

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وبشكل عام، يرتبط صافي الدخل من غير الفوائد بحصيلة جملة من الأنشطة التي تقوم بها المصارف لتوليد الدخل، ممثلة بالعمولات التي بلغت قيمتها 90.1 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 17.7% من صافي الإيراد المتحقق في نهاية العام 2015، وعمليات تبديل وتقييم العملات بقيمة 30.6 مليون دولار وبنسبة 6.0%، والأوراق المالية والاستثمارات بقيمة 6.2 مليون وبنسبة 1.2%، والنفقات والدخول التشغيلية الأخرى بقيمة 6.8 مليون دولار وبنسبة 1.3%، وأخيراً العمليات من البنود خارج الميزانية بقيمة 2.3 مليون دولار وبنسبة 0.5% من صافي الدخل من غير الفوائد. كما

ويشير هذا التحليل من ناحية أخرى، إلى أن المصارف لا تزال تعتمد على أهم وظائفها الأساسية (الوساطة المالية بين القطاعات الاقتصادية) في توليد الدخل.

معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني

تبنت سلطة النقد منذ تأسيسها سياسة تعويم معدلات الفائدة وتركها لآليات السوق والمنافسة السوقية بين المصارف، وذلك على خلفية غياب العملة الوطنية من جانب، وكون التنافسية في هذا المجال تدفع المصارف إلى خفض معدلات الفائدة على الإقراض من جانبٍ آخر، إضافة إلى ارتباط هذه المعدلات بمستويات الفائدة السارية في الدول المصدرة للعملات التي يتم تداولها في السوق الفلسطيني (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي). غير أن هذا الوضع يبقي القطاع المصرفي الفلسطيني عرضة لمخاطر تغيرات أسعار الفائدة على العملات الأساسية المتداولة، خاصة وأن أسعار الفائدة لهذه العملات تظهر حساسية بدرجة كبيرة نحو الانخفاض أكثر من الارتفاع في حالة الودائع، بسبب تحوط المصارف لاعتبارات توظيف فائض السيولة بهذه العملات في المصارف الخارجية لا سيما في الدول الأم لهذه العملات، في حين تكون حساسة بدرجةً كبيرة نحو الارتفاع في حالة القروض. ومع ذلك فقد عملت سلطة النقد خلال الفترات الماضية على إصدار التعليمات المنظمة لحجم الفوائد المدفوعة على القروض الممنوحة (تعليمات الائتمان العادل رقم 5/2008).

وتشير معدلات الفائدة السنوية للإيداع والإقراض بالعملات المختلفة المستخدمة لدى المصارف العاملة في فلسطين إلى حدوث بعض التغيرات الطفيفة على تلك المعدلات خلال العام 2015، مقارنة مع العام 2014، وذلك بارتفاع معدلات الفائدة على ودائع كل من الدينار والدولار والشيكل، مقابل تراجع معدلات الفائدة على التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار والشيكل. فعلى مستوى الودائع تشير البيانات إلى ارتفاع متوسط معدل الفائدة السنوية على الدينار بنحو 5 نقاط أساس، ليصل إلى 2.20%، مقابل ارتفاع متوسط معدل الفائدة السنوية لكل من الدولار والشيكل بحوالي 11 نقاط أساس لكل منها، لتصبح حوالي 0.94% للدولار و1.57% للشيكل. أما على مستوى التسهيلات فتشير البيانات إلى تراجع متوسط معدل الفائدة السنوية على كل من الدينار والشيكل مقابل ارتفاعه على الدولار. فقد تراجع متوسط معدل الفائدة السنوية على الدينار بنحو 5 نقاط أساس، لينخفض إلى 9.05%، وعلى الشيكل بنحو 78 نقطة أساس، لينخفض إلى حوالي 10.18%، مقابل ارتفاع متوسط معدل الفائدة السنوية على الدولار بنحو 37 نقطة أساس، ليرتفع إلى 6.78%.

شكل 4-22: معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات بمختلف العملات المستخدمة في فلسطين، 2015

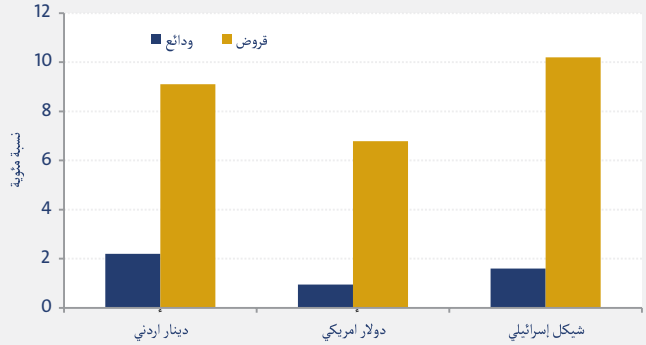

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وقد تمخضت هذه التغيرات عن تراجع الهامش بين معدلات فائدة الإقراض والإيداع لعملتي الدينار والشكل، مقابل ارتفاعه لعملة الدولار، مع بقاء هذا الهامش على عملة الشيكل الأعلى. فقد تراجع الهامش لعملة الدينار من 6.96 نقطة في العام 2014 إلى 6.86 نقطة في العام 2015، ولعملة الشيكل من 9.50 نقطة إلى 8.62 نقطة، مقابل ارتفاعه لعملة الدولار من 5.58 نقطة إلى 5.85 نقطة خلال نفس الفترة.

ومع ذلك لا زال هذا الهامش في فلسطين مرتفعاً نظراً لارتفاع درجة المخاطرة في بيئة العمل المصرفي والاقتصادي بشكلٍ عام في فلسطين، أكثر من الدول مصدرة العملات بسبب تأثرها الكبير بالتغيرات السياسية والأمنية، إضافة إلى تأثير حجم السيولة لكل عملة وتكلفة توفيرها وخصوصاً فيما يتعلق بالشيكل الإسرائيلي. ومع ذلك تواصل سلطة النقد جهودها لتحسين كفاءة الوساطة المالية، والعمل على خفض الهامش بين أسعار الفائدة الدائنة والمدنية، لما لذلك من أثر مباشر على تنافسية الجهاز المصرفي ودوره في النشاط والنمو الاقتصادي وتعزيز درجة الاستقرار المالي بشكلٍ عام.

نظام المدفوعات

جاء إطلاق نظام المدفوعات في إطار جهود سلطة النقد الرامية إلى تطوير منظومة مصرفية ومالية فلسطينية، وزيادة قدرة الجهاز المصرفي على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة وفق أفضل الممارسات الدولية، وليشكل دعامة أساسية في بنية تحتية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكلٍ خاص، والنظام المالي بشكلٍ عام.

أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

بلغ إجمالي عمليات التسوية الفورية بين المصارف العاملة في فلسطين من خلال نظام براق خلال العام 2015 حوالي 194,909 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 41,520.7 مليون دولار، بزيادة نسبتها 11.2% من حيث العدد، و22.4% من حيث القيمة عما كانت عليه في العام 2014. وتشمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء كل من الحوالات الشخصية، والحوالات البنكية[43]، وحوالات تسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات لتقاص الشيكات، وحوالات تسوية البورصة، وحوالات تسوية عمليات أخرى لها علاقة بتسوية نتائج فروقات الاحتياطي الإلزامي وغيرها.

ويشير التحليل إلى أن الحوالات البنكية قد استحوذت على حوالي 3.4% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى حوالي 56.5% من قيمتها، بارتفاع نسبته 44.9% عما كانت عليه في العام 2014، لتصل إلى حوالي 23.4 مليار دولار. وفي المقابل، استحوذت الحوالات الشخصية على حوالي 89.6% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى حوالي 18.4% من قيمتها، بزيادة نسبتها 13.1% مقارنة مع العام 2014، لتصل إلى حوالي 7.6 مليار دولار. وفي ذلك إشارة إلى صغر حجم الحوالة الشخصية بالمتوسط مقارنة مع حجم الحوالة البنكية (بلغ حجم الحوالة الشخصية في المتوسط حوالي 43.8 ألف دولار، مقابل نحو 3.2 مليون دولار متوسط حجم الحوالة البنكية). كما سيطرت حوالات تسوية المقاصة[44] على نحو 3.9% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى نحو 6.7% من إجمالي قيمتها، متراجعة بنحو 13.7% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى نحو 2.8 مليار دولار. وحظيت حوالات البورصة الفلسطينية[45] على حوالي 0.8% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى حوالي 0.1% من قيمتها، متراجعة بنحو 33.4% عما كانت عليه في العام 2014، لتبلغ 56.1 مليون دولار. كما حظيت حوالات العمليات الأخرى على حوالي 0.8% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى حوالي 0.4% من قيمتها، مرتفعة بنحو 8.1% عما كانت عليه في العام 2013، لتصل إلى حوال 146.0 مليون دولار. وأخيراً، استحوذت الحوالات إلى خارج النظام على حوالي 1.2% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى حوالي 17.9% من قيمتها، بانخفاض نسبته 1.0% مقارنة مع عام 2014، لتصل إلى حوالي 7.5 مليار دولار.

نشاط غرفة المقاصة

تتولى سلطة النقد إدارة غرفتي مقاصة كل من رام الله وغزة بشكل يومي لتسوية الشيكات المقدمة من قبل المصارف العاملة في فلسطين وبمختلف العملات المتداولة. وفي هذا السياق، يشير تحليل البيانات المتعلقة بحركة المقاصة لجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) إلى أن عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال العام 2015 (لا تزال الشيكات تعتبر من أكثر أدوات الدفع غير النقدي استخداماً في تسوية المعاملات) قد بلغ 5,096,396 شيكاً، بقيمة إجمالية بلغت 11,131.4 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 9.9% عما كان عليه في العام 2014. وفي نفس الوقت شهد عدد الشيكات المرتجعة لجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) ارتفاعاً بنحو 15.1%، لتصل قيمتها إلى 670.1 مليون دولار، مرتفعة بنحو 1.6% عما كانت عليه في العام 2013. ومع أن هذا الوضع قد تمخض عن تزايد نسبة الشيكات المرتجعة إلى إجمالي الشيكات المقدمة من حيث العدد إلى 10.6% مقارنة مع 10.1% في العام 2014، على خلفية تأزم الوضع الاقتصادي والسياسي وخصوصاً في الربعين الأول والأخير من العام، إلا أن نسبة الشيكات المعادة إلى المقدمة للتقاص قد بقيت ثابتة من حيث القيمة خلال العاملين على التوالي عند مستوى 6.0%، في إشارة واضحة إلى دور مكتب معلومات الائتمان في الحد من ظاهرة الشيكات المرتجعة والحفاظ على المكانة القانونية والعملية للشيك كأداة وفاء تتمتع بمصداقية عالية.

43 يكون أطرافها (الدافع والمستفيد) بنك، وتنتج عن عمليات وأنشطة مرتبطة بالسوق النقدي الداخلي بين المصارف بشكل أساسي.

44 الحوالات التي ترتبط بتسوية نتائج مقاصة الشيكات.

45 بوشر في تنفيذ نتائج عمليات البورصة الفلسطينية من خلال نظام براق في العام 2013، بموجب مذكرة التفاهم الموقعة مع بورصة فلسطين في شباط 2013.

بشكل عام، ترتبط حركة المقاصة بدرجة كبيرة بالوضع الاقتصادي العام وبمستوى النشاط الاقتصادي السائد. ويدعم هذا التحسن في حركة المقاصة العديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، كالتحسن في الحركة التجارية الخارجية الفلسطينية (ارتفعت الصادرات بنحو 6.9% والواردات بحوالي 4.1% مقارنة مع العام 2014)، وتزايد إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي وانتظام عمليات تحويلها، وخصوصاً بعد الربع الأول من العام (ارتفعت بنحو 20.2% عما كانت عليه في العام 2014). إلى جانب تزايدت تحويلات فلسطيني المهجر إلى ذويهم وأقربائهم داخل فلسطين (ارتفعت بنحو 38% قياساً على ما كانت في العام 2014)، وكذلك المساعدات الخارجية التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية من الدول المانحة، والتي ارتفعت بنحو 14% عما كانت عليه في العام السابق.

شكل 4-23: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص، 2015-2011

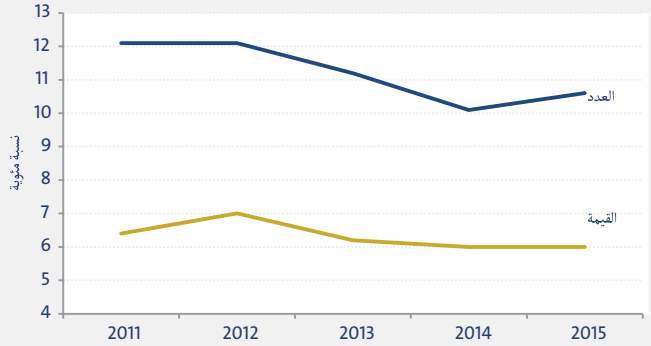

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

نظرة عامة

تخضع كل من شركات الإقراض المتخصصة ومؤسسات الصيرفة، لرقابة سلطة النقد وإشرافها. في حين تخضع بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية)، وشركات التأمين، وشركات التمويل التأجيري، وشركات الرهن العقاري لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال.

وخلال السنوات القليلة الماضية شهدت هذه المؤسسات العديد من التطورات على صعيد بنيانها المؤسسي والتشريعي، والذي انعكس على مؤشراتها وبياناتها المالية ونتائج أعمالها. ومع ذلك لا تزال هذه المؤسسات بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الضرورية للاستمرار في التطور والتقدم، ولتمكينها من القيام بدورها المطلوب بفعالية والمساهمة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفي النظام المالي بشكل خاص. ويتولى هذا الجزء من الفصل تسليط الضوء على أهم التطورات التي شهدتها المؤسسات المالية غير المصرفية خلال العام 2015.

شركات الإقراض المتخصصة

تعمل سلطة النقد على ضبط وتنظيم أوضاع شركات الإقراض المتخصصة، بغية تفعيل دورها كقناة تمويلية تتكامل في عملها مع المصارف، وذلك من خلال رفع حجم التمويل الذي تمنحه هذه الشركات، والمحافظة على سلامة أعمالها وكفاءتها وفعاليتها وبما يسهم في دعم وتعزيز الاستقرار المالي في قطاع الإقراض المتخصص. فأصدرت خلال العام 2015 العديد من التعليمات والتعاميم التي تنظم القطاع، أهمها تعميم رقم (2015/136) بتاريخ 2015/11/02 بشأن تزويد سلطة النقد بقاعدة بيانات محدثة ترسل بشكل ربعي. وتعميم رقم (2015/95) بتاريخ 2015/06/25 بشأن التزويد بالمفوضين بالتوقيع عن شركات الإقراض المتخصصة ترسل بشكل سنوي.

بلغ عدد شركات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد في نهاية العام 2015 ست شركات، تتضمن اربع شركات ربحية، هي: فيتاس فلسطين، وشركة أكاد للتنمية والتمويل، وشركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر، شركة أصالة للتنمية والإقراض. وشركتين غير ربحيتين هما: الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية «فاتن»، وشركة ريف للتمويل الصغير.

وتعمل هذه الشركات من خلال شبكة من الفروع والمكاتب بلغ عددها 64 فرعاً ومكتباً (53 فرعاً و11 مكتباً) موزعة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، يعمل فيها 754 موظفاً. وتشير البيانات التشغيلية لهذه الشركات إلى أن عدد العملاء المنتفعين من القروض الممنوحة من قبل هذه الشركات قد بلغ مع نهاية العام 2015 حوالي 51,589 مقترضاً، حصلوا على 51,952 قرضاً (نحو 39.1% من الإناث)، بارتفاع بنسبة 15.1% مقارنة بالعام 2014.

وفي هذا السياق تشير البيانات المالية إلى ارتفاع حجم التمويل الممنوح من قبل هذه الشركات بنسبة 24.8% عما كان عليه في العام 2014، ليبلغ 136.7 مليون دولار (بلغت حصة الإناث نحو 39.2% من هذه المحفظة)، توزعت بين الضفة الغربية

شكل 4-24: توزيع قروض شركات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2015

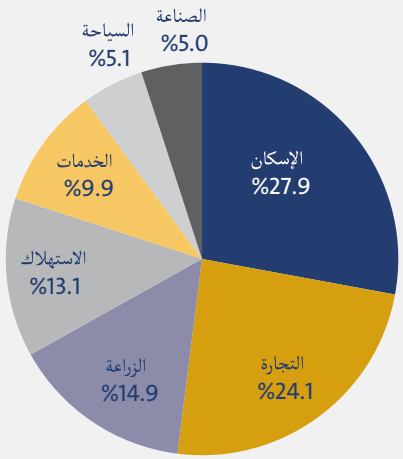

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وقطاع غزة على مختلف الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل وأهداف هذه الشركات، حيث استحوذت الضفة الغربية على حوالي 73.3%، وقطاع غزة على نحو 26.7%.

وبشكل عام، سيطر قطاع الإسكان على نحو 27.9% من قيمة القروض الممنوحة من قبل هذه الشركات، تلاه قطاع التجارة العامة بنسبة 24.1%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 14.9%، والقروض الاستهلاكية بنسبة 13.1%، وقطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة 9.9%، وقطاع السياحة بنحو 5.1%، وأخيراً قطاع الصناعة بنسبة 5.0%.

أما جغرافياً، فقد سيطرت محافظة نابلس على النصيب الأكبر من محفظة القروض بنسبة بلغت 16.5%، تلاها محافظة رام الله والبيرة بنسبة 14.9%، ثم محافظة غزة بنسبة بلغت 12.4%.

قطاع الصرافة (شركات ومحال الصرافة)

قطعت سلطة النقد شوطاً كبيراً ومهماً في الرقابة على قطاع الصرافة وتنظيمه منذ صدور نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة رقم (13) في العام 2008، فأصدرت العديد من التعليمات والقرارات التفصيلية ذات العلاقة. وفي هذا السياق، أصدرت سلطة النقد خلال العام 2015 تعليمات رقم (1/2015) بتاريخ 23 أذار بشأن الحوالات الداخلية بهدف تنظيم إصدار الحوالات داخل فلسطين من خلال مجموعة من الضوابط.

ومع نهاية العام 2015 بلغ عدد الصرافين المرخصين الذين يزاولون مهنة الصيرفة في فلسطين 292 صرافاً، منهم 238 صرافاً في الضفة الغربية، و54 صرافاً في قطاع غزة. كما أن 222 صرافاً منهم يزاول هذه المهنة وفق الشكل القانوني للشركات، مقابل 70 صراف يزاولونها وفق الشكل القانوني للشركات الفردية. يذكر أن العام 2015 شهد تغيراً في الشكل القانوني لسبعة صرافين، وذلك بتعديل أوضاعهم القانونية من أفراد إلى شركات، وبما يتماشى مع نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة رقم (13) لسنة 2008، إضافة إلى تعديل وضع شركة واحدة من شركة مساهمة خصوصية إلى شركة عادية.

وتشير مؤشرات الأداء الخاصة بالنشاط المالي لقطاع الصرافة، إلى أن إجمالي موجودات الصرافين قد ارتفعت في نهاية العام 2015 بنحو 26.3% عما كانت عليه في العام 2014، لتبلغ 66.8 مليون دولار، كما ارتفع رأسمال هذا القطاع بنسبة 33.2%، ليصل إلى 61.8 مليون دولار، والذي انعكست بشكل إيجابي على حقوق الملكية التي ارتفعت بنحو 35.8% لتصل إلى 62.6 مليون دولار. كما ارتفعت الأصول المتداولة لهذا القطاع بنحو 25.7% مقارنة بالعام 2014 لتصل 62.7 مليون دولار، إلى جانب ارتفاع الأصول الثابتة بحوالي 46.4% لتبلغ 4.1 مليون دولار. وفي المقابل شهدت النفقات الإجمالية لهذا القطاع ارتفاعاً بنحو 20.0% مقارنة مع العام 2014 لتصل 6.0 مليون دولار، الأمر الذي أثر على نتائج أعمال القطاع برمته، حيث حقق قطاع الصرافة أرباحاً صافية بلغت 579 ألف دولار خلال العام 2015.

قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

يخضع قطاع الأوراق المالية[46] منذ العام 2005 إلى رقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. ومنذ ذلك الوقت باشرت إدارة الرقابة على الأوراق المالية بصفتها إحدى إدارات الهيئة عملها الناظم والمراقب والمشرف على قطاع الأوراق المالية من خلال دوائرها المختلفة، حيث تم إصدار مجموعة من القرارات والتعاميم التي تنظم عمل القطاع في مجال الإصدار والإفصاح والرقابة والترخيص وتحديد عمولات التداول. كما واكبت إدارة الرقابة على الأوراق المالية أهم التطورات والتشريعات في قطاع الأوراق المالية من خلال تطبيقها للتعليمات التي أقرها مجلس إدارة الهيئة.

وبورصة فلسطين مدرجة في أهم المؤشرات المالية العالمية، فهي ضمن مؤشر مستقل خاص بفلسطين في كل من مورغان ستانلي وستاندرد اند بورز، وضمن قائمة المراقبة لمؤشرات فوتسي فاينشال تايمز العالمية، علماً بأنها ستنتقل في أيلول من العام 2016 إلى لائحة الأسواق المبتدئة. كما أن لبورصة فلسطين حضور فعال على الساحة الإقليمية، فهي عضو في اتحاد البورصات العربية، واتحاد

46 يتكون قطاع الأوراق المالية من عدة جهات (بورصة فلسطين ومركز الإيداع والتحويل، والشركات المساهمة العامة، وشركات الأوراق المالية الأعضاء في بورصة فلسطين، وممتهنو المهن المالية، وصناديق الاستثمار) وتتولى الهيئة عملية الإشراف والرقابة عليها بموجب قانوني الأوراق المالية رقم (12) وقانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004.

البورصات الأوروبية-الآسيوية (FEAS)، وملتقى بورصات الدول الإسلامية، إضافة إلى مؤسسة الإيداع لدول أفريقيا والشرق الأوسط (AMEDA)، ومؤسسة وكالات الترميز الوطنية (ANNA)، وعضو مساند في اتحاد البورصات العالمية (WFE).

شكل 4-25: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2011–2015

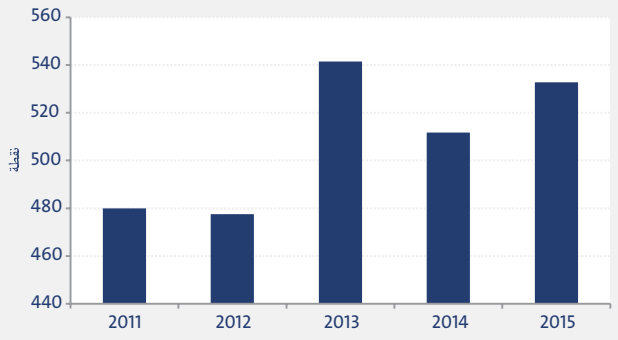

المصدر: بورصة فلسطين

وبالرغم من غياب الأفق السياسي والاقتصادي وحالة التوتر السياسي والأمني التي اجتاحت الشارع الفلسطيني منذ تشرين أول 2015، إلا أن قطاع الأوراق المالية نجح في تفادي تأثيراتها السلبية على أدائه، حيث يشير تحليل البيانات المتعلقة بحركة التداول في قطاع الأوراق المالية إلى أن مؤشر بورصة فلسطين (مؤشر القدس) قد سجل في نهاية العام 2015 ارتفاعاً بنسبة 4.1% عما كان عليه في نهاية العام 2014، بإغلاقه عند مستوى 532.7 نقطة. يأتي هذا الارتفاع على خلفية تحسن غالبية مؤشرات القطاعات، وعلى رأسها قطاع البنوك والخدمات المالية الذي ارتفع مؤشره بنحو 20.0%، ليغلق عند مستوى 143.6 نقطة، وقطاع التأمين الذي ارتفع مؤشرة بنحو 4.9%، ليغلق عند مستوى 49.1 نقطة، ثم قطاع الصناعة الذي ارتفع مؤشرة بنسبة 3.3%، ليغلق عند مستوى 69.9 نقطة. وفي المقابل شهد مؤشر قطاع الاستثمار تراجعاً بنحو 6.0% مقارنة مع العام 2014، ليغلق عند مستوى 24.0 نقطة، إلى جانب تراجع مؤشر قطاع الخدمات بنحو 1.6%، ليغلق عند 48.4 نقطة. ويعزو المراقبون عدم تأثر قطاع الأوراق المالية بالأحداث الجارية إلى انخفاض مستوى السيولة وعمليات بيع وشراء الأسهم نتيجة لانخفاض عدد المضاربين جراء زيادة الإقبال على الاستثمار طويل الأمد، إلى جانب الأرباح التي أظهرتها عمليات الإفصاح المالي للشركات المدرجة في السوق، لا سيما القيادية منها، مما عزز من أداء القطاع ودفع بمؤشر القدس إلى النمو.

شكل 4-26: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2015

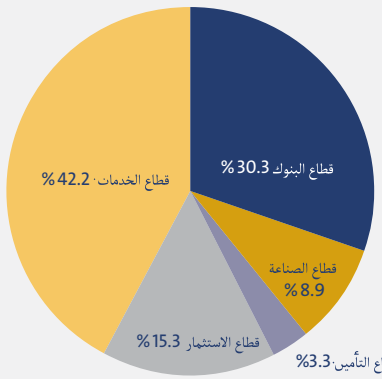

المصدر: بورصة فلسطين

كما يشير تحليل مؤشرات الأداء لقطاع الأوراق المالية إلى انخفاض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 3.5% مقارنة مع العام 2014، ليبلغ 175,229,463 سهماً من أسهم الشركات المدرجة[47]، بقيمة إجمالية بلغت نحو 320.4 مليون دولار (بانخفاض نسبته 9.5% عن العام 2014). تم تداولها في 246 جلسة تداول (مقارنة مع 245 جلسة في العام 2014)، ونفذت من خلال 31,014 صفقة (بانخفاض نسبته 24.8% مقارنة مع العام 2014). وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الأسهم حوالي 3.3 مليار دولار (مرتفعة بنحو 4.8% عما كانت عليه في العام 2014)، الأمر الذي أدى إلى تراجع مستوى السيولة في السوق إلى حوالي 9.6% (معدل دوران الأسهم الذي يعبر عن مدى توفر أوامر الشراء والبيع في جميع أيام التداول).

أما على صعيد التداول القطاعي، فقد استمر استحواذ قطاع البنوك والخدمات المالية على الحصة الأكبر من عدد الأسهم المتداولة بنسبة 53.4%، وبقيمة بلغت 1,010.4 مليون دولار، أو ما نسبته 30.3% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وجاء قطاع الاستثمار في المرتبة الثانية باستحواذه على 28.8% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 512.4 مليون دولار، أو ما نسبته 15.3% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الذي استحوذ على 11.9% من إجمالي عدد

47 بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة 49 شركة، منها 8 شركات تعمل في مجال البنوك والخدمات المالية، و7 شركات في مجال التأمين، و9 شركات في مجال الاستثمار، و13 شركة في مجال الصناعة، و12 شركة تعمل في مجال الخدمات المختلفة، حيث تم خلال العام 2015 إدراج شركة جديد واحد هي شركة بيت جالا لصناعة الأدوية.

الأسهم المتداولة، وبقيمة بلغت 1,407.5 مليون دولار، أو ما نسبته 42.2% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. ثم قطاع التأمين الذي استحوذ على 3.6% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة بلغت 110.5 مليون دولار، أو ما نسبته 3.3% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وأخيراً قطاع الصناعة، الذي استحوذ على 2.3% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة بلغت 298.4 مليون دولار، أو ما نسبته 8.9% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

أما على المستوى الإقليمي، فقد شهدت مؤشرات الأسواق المالية العربية خلال العام 2015 تراجعاً بنسب متفاوتة، باستثناء بورصة فلسطين التي ارتفع مؤشرها. وقد عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي (الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة) هذه التراجعات بانخفاضه بنسبة 14.1% مقارنة بما كان عليه في العام 2014. ويعزى هذا الانخفاض في مؤشرات الأسواق المالية العربية إلى الانخفاض في أسعار النفط العالمية، إلى جانب تداعيات رفع أسعار الفائدة الأمريكية ومخاوف العودة إلى السياسة النقدية الاعتيادية.

ومن جهة أخرى، بلغت إجمالي حوالات تسوية البورصة في نظام التسويات الفورية «براق» نهاية العام 2015 حوالي 1,464 حوالة بقيمة 56.1 مليون دولار منخفضة بحوالي 33.5% عن قيمتها في العام 2014. يشار إلى أن البورصة قد بدأت بتنفيذ التسوية النقدية الناتجة عن عمليات التداول من خلال نظام تسوية المدفوعات الفوري «براق» التابع لسلطة النقد بعد توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين بورصة فلسطين وسلطة النقد في شهر شباط من العام 2013.

شكل 4-27: الحصص القطاعية لعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2015

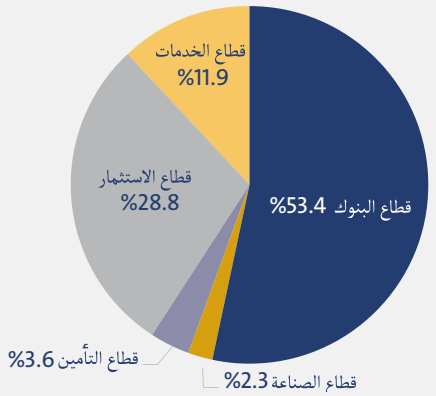

المصدر: بورصة فلسطين

شكل 4-28: مؤشرات أداء البورصات العربية، 2015

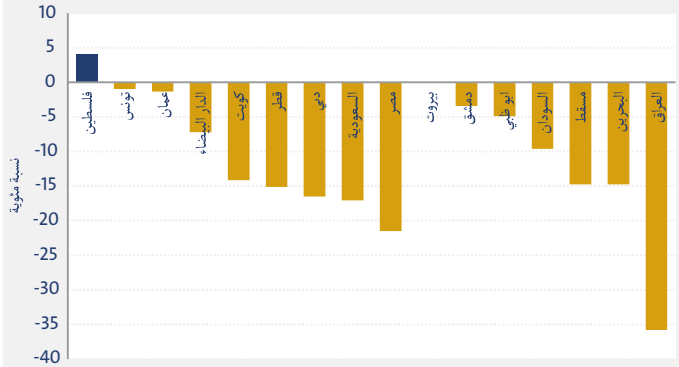

المصدر: اتحاد البورصات العربية، exchanges.org-www.arab

قطاع التأمين

تشير البيانات التشغيلية الخاصة بقطاع التأمين في نهاية العام 2015، إلى أن هذا القطاع يقدم خدماته المختلفة من خلال 9 شركات مرخصة لممارسة أعمال التأمين من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. وتعمل هذه الشركات من خلال شبكة من الفروع والمكاتب المنتشرة في مختلف المحافظات الفلسطينية بلغ عددها 116 فرعاً ومكتباً، و206 وكيلاً ومنتجاً لخدمات التأمين، و10 وسطاء للتأمين وإعادة التأمين، إضافة إلى 1,156 موظفاً.

شكل 4-29: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2011-2015

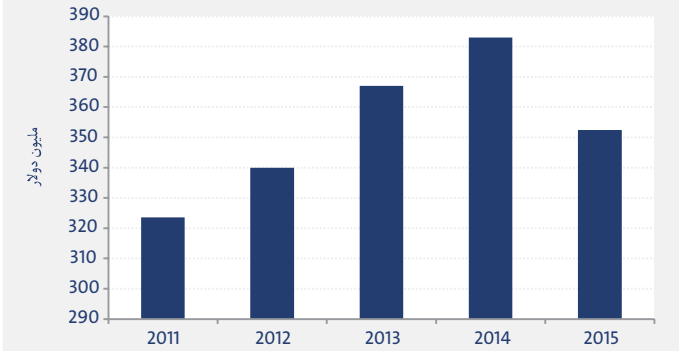

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

كما يشير تحليل نتائج أعمال شركات التأمين في نهاية العام 2015، إلى تراجع إجمالي موجودات/مطلوبات شركات التأمين بنسبة 8.0% قياساً على ما كان عليه في العام 2014، ليصل إلى حوالي 352.4 مليون دولار، على خلفية خروج إحدى الشركات من السوق وتوقفها عن ممارسة أعمال التأمين خلال العام 2015، الأمر الذي تسبب في تراجع حقوق الملكية بنسبة 8.8%، لتنخفض إلى 124.6 مليون دولار، جراء تراجع رأس المال المدفوع بنسبة 15.8%، إلى 58.7 مليون دولار، وتراجع صافي ربح شركات التأمين بعد الضريبة بنحو 48.0%، ليبلغ 7.3 مليون دولار مقارنة مع العام 2014.

وبلغ إجمالي الأقساط التي حصلت عليها هذه الشركات من مختلف أنواع التأمين حوالي 164.8 مليون دولار منخفضة بنحو 3.6% عما كانت عليه في العام 2014، متأثرة بتراجع الأقساط المدفوعة من كافة أنواع التأمين، باستثناء تأمين الحريق وتأمين الحياة. يذكر في هذا السياق، أن التأمين على المركبات يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الأقساط وبنسبة 57.4%، خاصة وأن هذا النوع من التأمين هو الوحيد الذي يعتبر إلزامياً بموجب قانون السير الساري المفعول في فلسطين، حيث تمنع المركبات من السير على الطرقات دون أن يكون بحوزتها تأمين ساري المفعول. ثم تلاه التأمين الصحي بنسبة 17.8%، وتأمين العمال بنسبة 8.4%، وتأمين الحريق بنحو 6.5%، وبقية أواع التأمين الأخرى بنسبة 9.9%[48].

كما شهد العام 2015 تراجعاً ملحوظاً في قيمة التعويضات المدفوعة بنسبة 9.4% عما كانت عليه في العام 2014، لتنخفض إلى 97.9 مليون دولار، تم دفعها مقابل تأمين مركبات وبنسبة 52.3% من إجمالي التعويضات المدفوعة، والتأمين الصحي بنسبة 32.7%، وتأمين العمال بنسبة 6.7%، وتأمين الحريق بنسبة 3.9%. في حين حصلت بقية أنواع التأمين الأخرى على نحو 4.4%[49] من إجمالي التعويضات المدفوعة.

شكل 4-30: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2015

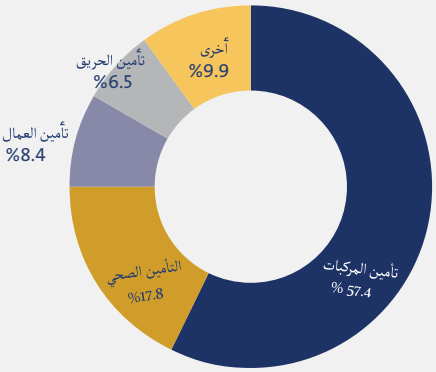

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

شكل 4-31: الأهمية النسبية للتعويضات المدفوعة، 2015

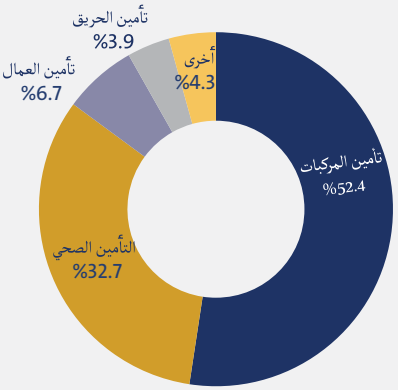

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

قطاع الرهن العقاري

يعتبر القطاع العقاري من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني، والوجهة المفضلة لكثير من المستثمرين، وخصوصاً في السنوات القليلة الماضية التي شهدت قفزات نوعية، قادها مجموعة من المستثمرين الساعين إلى أرباح سريعة في ظل تزايد واضح في حجم الطلب. ورغم أن الاستثمار العقاري قد استقطب الكثير من رؤوس الأموال، إلا أن قطاع الرهن العقاري لا زال يعاني العديد من المعيقات، سواء على مستوى السوق الأولي أو السوق الثانوي. فالسوق الأولي لا يزال يعاني من عدم وجود شركات متخصصة لتمويل الرهن العقاري، لذلك يقتصر التعامل في هذا السوق على المصارف فقط، والتي يعتمد بعضها على مصادره الذاتية لتمويل عمليات الإقراض العقاري، في حين يلجأ البعض الآخر منها إلى إعادة تمويل قروضه من خلال السوق الثانوي، الذي تعمل فيه شركتان: شركة فلسطين

48 تتوزع بين تأمين المسؤولية المدنية بنسبة 1.7%، والتأمينات العامة الأخرى بنسبة 1.7%، والتأمين البحري بنسبة 1.0%، والتأمين الهندسي 2.3%، وتأمين الحياة بنسبة 3.2%.

49 تتوزع على التأمين على الحياة بنسبة 2.2%، والتأمين الهندسي بنسبة 1.1%، وتأمين المسؤولية المدنية بنسبة 0.5%، والتأمينات العامة الأخرى بنسبة 0.4%، والتأمين البحري بنسبة 0.1%.

لتمويل الرهن العقاري، والشركة التابعة لها «شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية». كما يعاني السوق الثانوي من محدودية مصادر التمويل، جراء عدم إقبال شركات إعادة التمويل على إصدار سندات القرض أو السندات المدعومة بموجودات عقارية، نظراً لعدم وجود قانون خاص ينظم عمليات إصدار مثل هذا النوع من السندات.

وفي ظل عدم إقرار قانون للرهن العقاري، تتولى الهيئة عملية متابعة هذا القطاع من خلال التعليمات، التي تم تطويرها بالاستعانة بخبرات عالمية. كما تتولى الهيئة من ناحية أخرى، متابعة وترخيص مخمنين عقاريين من ذوي الكفاءة والمهنية، حيث بلغ عدد المخمنين العقاريين المرخصين حسب سجلات الهيئة 44 مخمناً.

قطاع التأجير التمويلي

يعتبر قطاع التأجير التمويلي أحد أليات التمويل المستحدثة في السوق الفلسطيني، التي من المفترض أن تسهم في حفز وتشجيع الاستثمار المحلي وتعزيز النمو الاقتصادي واستقراره. غير أن ارتفاع تكاليف التمويل بالمقارنة مع تكاليف التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف، وكذلك نقص الوعي لدى المواطنين بأهمية هذا النشاط قد حد من تطور ونمو هذا القطاع، إذ لا يزال نشاطه محصوراً بشكل خاص في نشاط تأجير السيارات الذي يسيطر على الجزء الأكبر من نشاطه، حيث تفيد الإحصائيات المتاحة بأن عدد الشركات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي قد بلغ في نهاية العام 2014 عشر شركات[50].

ومن المتوقع أن تنضم الشركات العاملة في هذا القطاع خلال الفترة القادمة إلى مكتب معلومات الائتمان الذي تشرف عليه سلطة النقد، الأمر الذي سيعزز من استقرار هذا القطاع، باعتباره أداة تمويل مهمة، وجزءاً مكملاً في النظام المالي الفلسطيني.

50 ممثلة بالشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)، الشركة الفلسطينية للمركبات (هوندي)، شركة ريتز ليسينغ لخدمات التأجير والتأجير التمويلي، الشركة العربية للمركبات (كيا)، شركة مينا للاستثمار (نيسان)، شركة الإجارة الفلسطينية، شركة المراد للتأجير والتأجير التمويلي، شركة ليس اند جو للتأجير التمويلي، شركة جودلك لتأجير السيارات، شركة إيزي كار للتأجير التمويلي.

الملاحق الإحصائية

الجزء الأول: تطورات الاقتصاد العالمي

جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2011-2015

(نسبة مئوية)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
العالم	**4.1**	**3.5**	**3.3**	**3.4**	**3.1**
الدول المتقدمة	**1.7**	**1.2**	**1.2**	**1.8**	**1.9**
الولايات المتحدة	1.6	2.2	1.5	2.4	2.4
منطقة اليورو	1.6	0.9-	0.3-	0.9	1.6
ألمانيا	3.7	0.6	0.4	1.6	1.5
فرنسا	2.1	0.2	0.7	0.2	1.1
إيطاليا	0.6	2.8-	1.7-	0.3-	0.8
اليابان	0.5-	1.7	1.4	0.0	0.5
المملكة المتحدة	2.0	1.2	2.2	2.9	2.2
كندا	3.1	1.7	2.2	2.5	1.1
إسرائيل*	5.0	2.9	3.3	2.6	2.6
الدول الصاعدة والنامية	**6.3**	**5.3**	**4.9**	**4.6**	**4.0**
أفريقيا-جنوب الصحراء	5.0	4.3	5.2	5.1	3.4
دول أوروبا النامية	5.4	1.2	2.8	2.8	3.5
رابطة الدول المستقلة	4.8	3.5	2.1	1.1	2.8-
دول آسيا النامية	7.8	6.9	6.9	6.8	6.6
الصين	9.5	7.7	7.7	7.3	6.9
الهند	6.6	5.6	6.6	7.2	7.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.5	5.1	2.1	2.6	2.3
مصر	1.8	2.2	2.1	2.2	4.2
الأردن	2.6	2.7	2.8	3.1	2.5
لبنان	0.9	2.8	2.5	2.0	1.0
السعودية	10.0	5.4	2.7	3.6	3.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.9	3.2	3.0	1.3	0.08-
البرازيل	3.9	1.9	3.0	0.1	3.8-
المكسيك	4.0	4.0	1.3	2.3	2.5
الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)	**94,337**	**99,089**	**103,919**	**109,142**	**113,523**

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2016.

جدول (1 - 2): معدلات التضخم العالمية، 2011-2015

(نسبة مئوية)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
العالم	**5.0**	**4.1**	**3.7**	**3.2**	**2.8**
الدول المتقدمة	**2.7**	**2.0**	**1.4**	**1.4**	**0.3**
الولايات المتحدة	3.1	2.1	1.5	1.6	0.1
منطقة اليورو	2.7	2.5	1.3	0.4	0.03
ألمانيا	2.5	2.1	1.6	0.8	0.1
فرنسا	2.3	2.2	1.0	0.6	0.1
إيطاليا	2.9	3.3	1.3	0.2	0.1
اليابان	0.3-	0.0	0.4	2.7	0.8
المملكة المتحدة	4.5	2.8	2.6	1.5	0.05
كندا	2.9	1.5	1.0	1.9	1.1
إسرائيل*	3.5	1.7	1.5	0.5	0.6-
الدول الصاعدة والنامية	**7.1**	**5.8**	**5.5**	**4.7**	**4.7**
أفريقيا-جنوب الصحراء	9.5	9.3	6.6	6.3	7.0
دول أوروبا النامية	5.4	5.9	4.3	3.8	2.9
رابطة الدول المستقلة	9.7	6.2	6.4	8.1	15.5
دول آسيا النامية	6.5	4.6	4.6	3.5	2.7
الصين	5.4	2.7	2.6	2.0	1.4
الهند	9.4	10.2	10.0	6.0	4.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	8.6	9.7	9.3	6.6	5.9
مصر	11.1	8.7	6.9	10.1	11.0
الأردن	4.2	4.5	4.8	2.9	0.9-
لبنان	5.0	6.6	4.8	1.8	3.7-
السعودية	3.7	2.9	3.5	2.7	2.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	5.2	4.6	4.6	4.9	5.5
البرازيل	6.6	5.4	6.2	6.3	9.0
المكسيك	3.4	4.1	3.8	4.0	2.7

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2016.

جدول (1 - 3): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2011-2015

(كنسبة من القوى العاملة)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الدول المتقدمة	8.0	8.0	7.9	7.3	6.7
الولايات المتحدة	8.9	8.1	7.4	6.2	5.3
منطقة اليورو	10.2	11.4	12.0	11.6	10.9
ألمانيا	5.9	5.4	5.2	5.0	4.6
فرنسا	9.2	9.8	10.3	10.3	10.3
إيطاليا	8.4	10.7	12.1	12.6	11.9
اليابان	4.6	4.3	4.0	3.6	3.4
المملكة المتحدة	8.1	8.0	7.6	6.2	5.4
كندا	7.5	7.3	7.1	6.9	6.9
إسرائيل*	7.1	6.9	6.3	5.9	5.2
الدول المتقدمة الأخرى	4.7	4.7	4.6	4.7	4.5

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2016.

جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2011–2015

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الولايات المتحدة	0.25	0.25	0.25	0.25	0.50
منطقة اليورو	1.00	0.75	0.25	0.05	0.05
المملكة المتحدة	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50
اليابان	0.10	0.10	0.10	0.10	0.10
كندا	1.00	1.00	1.00	1.00	0.50

المصدر: www.global-rates.com.

جدول (1 - 5): معدلات نمو حجم التجارة العالمية، 2011-2015

(نسبة مئوية)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات					
الدول المتقدمة	5.9	2.3	3.0	3.5	3.4
الدول النامية والصاعدة	9.0	4.0	4.4	3.1	1.7
الواردات					
الدول المتقدمة	5.0	1.1	2.2	3.2	4.3
الدول الصاعدة والنامية	11.4	5.6	5.2	3.7	0.5
صادرات سلعية					
الدول المتقدمة	6.0	1.9	2.6	3.3	2.9
الدول النامية والصاعدة	8.1	4.2	4.3	3.1	1.5
واردات سلعية					
الدول المتقدمة	5.3	0.3	1.8	3.4	3.7
الدول النامية والصاعدة	10.5	5.4	4.8	2.9	0.4
التغير في شروط التبادل التجاري					
الدول المتقدمة	1.5-	0.7-	0.8	0.3	1.9
الدول النامية والصاعدة	3.6	0.5	0.03-	0.4-	3.9-
إجمالي قيمة الصادرات (مليار دولار)					
الدول المتقدمة	14,004.0	13,948.0	14,391.0	14,724.0	13,215.0
الدول النامية والصاعدة	8,257.0	8,579.0	8,845.0	غ.م	غ.م

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2016.

جدول (1 - 6): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2011–2015

(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الدول المتقدمة	**0.1-**	**0.04**	**0.5**	**0.5**	**0.7**
الولايات المتحدة	3.0-	2.8-	2.3-	2.2-	2.7-
منطقة اليورو	0.2	1.3	1.9	2.4	3.0
ألمانيا	6.1	7.0	6.7	7.3	8.5
فرنسا	1.0-	1.2-	0.8-	0.9-	0.1-
إيطاليا	3.1-	0.4-	0.9	0.5	3.3
اليابان	2.2	1.0	0.8	0.5	3.3
المملكة المتحدة	1.7-	3.3-	4.5-	5.1-	4.3-
كندا	2.8-	3.6-	3.1-	2.3-	3.3-
إسرائيل*	2.3	1.4	3.1	3.8	4.1
الدول الصاعدة والنامية	**1.4**	**1.3**	**0.6**	**0.5**	**0.2-**
أفريقيا-جنوب الصحراء	0.6-	1.8-	2.4-	4.1-	5.9-
دول أوروبا النامية	6.5-	4.6-	3.8-	3.1-	1.9-
رابطة الدول المستقلة	4.1	2.4	0.6	2.1	2.8
دول آسيا النامية	0.8	0.9	0.7	1.4	1.9
الصين	1.8	2.5	1.6	2.0	2.7
الهند	4.3-	4.8-	1.7-	1.3-	1.2-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	13.9	12.9	10.8	6.0	3.8-
مصر	2.5-	3.7-	2.2-	0.8-	3.7-
الأردن	10.3-	15.2-	10.3-	6.6-	8.8-
لبنان	15.1-	24.3-	26.7-	26.9-	25.0-
السعودية	23.7	22.4	18.2	9.8	6.3-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1.9-	2.3-	2.6-	3.1-	3.6-
البرازيل	2.9-	3.0-	3.0-	4.3-	3.3-
المكسيك	1.1-	1.4-	2.4-	1.9-	2.8-

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2016.

جدول (1 - 7): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2011-2015

(مليار دولار)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
العالم	**10,708**	**11,460**	**12,182**	**12,034**	**11,323**
الدول المتقدمة	**3,759**	**4,057**	**4,170**	**4,163**	**4,234**
الولايات المتحدة	151	153	148	132	119
منطقة اليورو	335	351	350	345	351
ألمانيا	73	73	73	68	64
فرنسا	53	58	55	53	59
إيطاليا	53	55	55	52	51
اليابان	1,259	1,228	1,238	1,232	1,208
المملكة المتحدة	80	89	93	96	119
كندا	67	68	72	75	80
إسرائيل*	75	76	82	86	91
الدول الصاعدة والنامية	**6,943**	**7,400**	**8,007**	**7,867**	**7,085**
دول أوروبا النامية	318	348	368	343	313
دول آسيا النامية	4,040	4,191	4,683	4,724	4,220
الصين	3,205	3,333	3,841	3,861	3,348
الهند	272	271	277	304	335
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,108	1,280	1,396	1,365	1,196
مصر	15,046	11,758	13,739	12,118	13,400
الأردن	11	8	13	15	15
لبنان	34	38	37	40	39
السعودية	541	657	726	732	616
أمريكا اللاتينية والكاريبي					
البرازيل	350	370	356	361	354
المكسيك	177	161	176	191	174

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة.

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، نيسان 2016.

جدول (1 - 8): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2011-2015

(مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2011	2012	2013	2014	2015
أ) الإنتاج السلعي	**2,100.5**	**2,145.8**	**2,227.1**	**1,939.1**	**1,928.9**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	**408.7**	**339.1**	**309.9**	**286.4**	**253.8**
التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**963.3**	**1,091.6**	**1,158.5**	**1,105.4**	**1,032.1**
التعدين واستغلال المحاجر	50.0	25.9	48.3	41.9	37.8
الصناعات التحويلية	757.5	890.9	929.1	878.5	810.6
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	109.1	115.0	120.7	127.5	124.9
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	46.7	59.8	60.4	57.5	58.8
الإنشاءات	**728.5**	**715.1**	**758.7**	**547.3**	**643.0**
ب) الإنتاج الخدمي	**3,942.7**	**4,297.2**	**4,371.4**	**4,507.0**	**4,580.4**
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	**1,228.1**	**1,304.9**	**1,295.1**	**1319.9**	**1366.6**
النقل والتخزين	**108.5**	**115.1**	**127.6**	**129.7**	**148.4**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**209.5**	**249.0**	**252.6**	**270.3**	**307.1**
المعلومات والاتصالات	**441.0**	**468.3**	**452.7**	**436.9**	**455.3**
الخدمات	**1,075.7**	**1,262.1**	**1,315.1**	**1,378.8**	**1,335.6**
الأنشطة العقارية والإيجارية	246.1	280.9	291.6	379.6	336.0
التعليم	417.2	509.4	512.5	541.5	518.8
الصحة والعمل الاجتماعي	209.9	237.0	241.4	250.8	245.9
أخرى*	202.5	234.8	269.6	206.9	234.9
الإدارة العامة والدفاع	**879.9**	**897.8**	**928.3**	**971.4**	**967.4**
ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ+ ب)	**6,043.2**	**6,443.0**	**6,598.5**	**6,446.1**	**6,509.3**
د) صافي الضرائب غير المباشرة	**839.1**	**871.8**	**878.5**	**1,017.3**	**1,212.4**
الرسوم الجمركية	362.6	373.3	389.7	431.9	558.8
القيمة المضافة على الواردات	476.5	498.5	488.8	585.4	653.6
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج+ د) (100=2004)	**6,882.3**	**7,314.8**	**7,477.0**	**7,463.4**	**7,721.7**
صافي الدخل المحول من الخارج	416.9	476.7	591.2	694.0	664.6
صافي التحويلات الجارية	670.3	1,062.1	698.9	785.6	1,276.5
الدخل القومي المتاح الإجمالي	**7,969.5**	**8,853.6**	**8,767.1**	**8,943.0**	**9,662.8**
بنود تذكيرية					
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	1,752.5	1,807.5	1,793.3	1,737.4	1,745.9
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (دولار)	2,029.4	2,187.7	2,102.7	2,081.8	2,186.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي (دولار)	2,664.9	2,787.2	2,992.2	2,992.2	2,960.1
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	**10,465.4**	**11,279.4**	**12,476.0**	**12,715.6**	**12,677.4**

*تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والترفيه والتسلية، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 9): القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص في فلسطين، 2011-2015

القيمة المضافة	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	**6.959,4**	**0.372,5**	**8.663,5**	**8.181,5**	**7.272,5**
الأسر المعيشية	1,926.8	2,015.6	2,887.4	2,742.1	2,766.5
المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية	351.2	353.7	185.2	191.3	190.8
المؤسسات المالية	209.5	0.942	252.6	3.072	1.703
المؤسسات غير المالية	2,472.1	2,654.7	2,041.6	1,978.1	2,008.3
القطاع الحكومي العام	**1,238.6**	**1,328.7**	**1,397.9**	**1,439.1**	**1,443.3**
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	**155.0-**	**158.7-**	**166.2-**	**174.8-**	**206.7-**
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة	6,043.2	6,443.0	6,598.5	6,446.1	6,509.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 10): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2011-2015

النشاط الاقتصادي	2011	2012	2013	2014	2015
مليون دولار					
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	**9,371.8**	**10,400.3**	**10,160.4**	**10,234.9**	**10,865.0**
الاستهلاك النهائي	**8,045.8**	**8,822.2**	**8,516.4**	**8,819.6**	**9,190.2**
الخاص*	6,120.2	6,832.3	6,558.8	6,788.9	7,099.8
العام	1,925.6	1,989.9	1,957.6	2,030.7	2,090.4
الاستثمار الإجمالي	**1,326.0**	**1,578.1**	**1,644.0**	**1,415.3**	**1,674.8**
الخاص	693.0	941.4	1,016.1	837.6	1,053.4
العام	633.0	636.7	627.9	577.7	621.4
صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)	**2,530.5-**	**3,084.9-**	**2,725.8-**	**2,765.0-**	**3,141.0-**
الصادرات	1,298.3	1,290.4	1,333.4	1,461.1	1,660.9
الواردات	3,828.8	4,375.3	4,059.2	4,226.1	4,801.9
صافي السهو والخطأ	**41.0**	**0.6-**	**42.4**	**6.5-**	**2.3-**
الناتج المحلي الإجمالي (100=2004)	**6,882.3**	**7,314.8**	**7,477.0**	**7,463.4**	**7,721.7**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)					
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	**136.2**	**142.2**	**135.9**	**137.1**	**140.7**
الاستهلاك النهائي	**116.9**	**120.6**	**113.9**	**118.2**	**119.0**
الخاص	88.9	93.4	87.7	91.0	91.9
العام	28.0	27.2	26.2	27.2	27.1
الاستثمار الإجمالي	**19.3**	**21.6**	**22.0**	**19.0**	**21.7**
الخاص	10.1	12.9	13.6	11.3	13.6
العام	9.2	8.7	8.4	7.7	8.1
صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)	**36.8-**	**42.2-**	**36.5-**	**37.0-**	**40.7-**
الصادرات	18.9	17.6	17.8	19.6	21.5
الواردات	55.6	59.8	54.3	56.6	62.2
صافي السهو والخطأ	**0.6**	**0.0**	**0.6**	**0.1-**	**0.0**
الناتج المحلي الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

* تشمل أيضاً الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 11): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في فلسطين، 2011-2015

(نقطة مئوية)

المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة					
المواد الغذائية والمشروبات الغازية	102.40	104.58	105.42	105.81	107.82
التبغ والمشروبات الكحولية	106.22	114.53	128.69	143.88	159.59
النسيج والملابس	104.60	105.96	105.26	104.33	109.29
السكن	102.95	106.97	111.08	114.75	108.28
الأثاث والسلع المنزلية	99.97	101.26	103.00	101.90	105.37
الرعاية الصحية	101.33	104.43	106.21	115.46	116.67
النقل والمواصلات	104.78	107.08	106.29	103.25	102.22
الاتصالات	100.39	100.64	100.37	97.80	95.74
السلع والخدمات الثقافية والترفيهية	101.21	102.46	101.90	100.11	102.22
التعليم	102.10	107.68	115.16	115.21	120.95
المطاعم والمقاهي	105.89	110.02	114.05	119.20	121.91
سلع وخدمات أخرى	103.99	109.25	107.80	117.01	118.22
الرقم القياسي العام (100= 2010)	**102.88**	**105.74**	**107.56**	**109.42**	**110.99**
حسب المناطق الفلسطينية					
الضفة الغربية	103.54	107.77	111.11	112.44	113.89
قطاع غزة	100.57	101.06	100.29	103.14	104.97
القدس	104.13	107.50	109.44	113.65	114.02
الرقم القياسي العام (100= 2010)	**102.88**	**105.74**	**107.56**	**109.42**	**110.99**
معدل التضخم حسب المناطق الفلسطينية (نسبة مئوية)					
الضفة الغربية	3.54	4.08	3.10	1.20	1.29
قطاع غزة	0.57	0.48	0.76-	2.85	1.77
القدس	4.13	3.23	1.81	3.84	0.33
فلسطين	**2.88**	**2.78**	**1.72**	**1.73**	**1.43**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 12): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2011-2015

مؤشرات أساسية	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان (بالألف)*					
فلسطين	**4,169**	**4,293**	**4,421**	**4,550**	**4,682**
الضفة الغربية	2,580	2,649	2,719	2,790	2,862
قطاع غزة	1,589	1,644	1,702	1,760	1,820
عدد الأفراد فوق سن 15 سنة (بالألف)					
فلسطين	**2,466**	**2,557**	**2,649**	**2,741**	**2,836**
الضفة الغربية	1,577	1,632	1,687	1,741	1,798
قطاع غزة	889	925	962	1,000	1,038
القوى العاملة (بالألف)					
فلسطين	**1,059**	**1,114**	**1,155**	**1,255**	**1,299**
الضفة الغربية	718	743	759	811	828
قطاع غزة	341	371	396	444	471
البطالة (بالألف)					
فلسطين	**222**	**256**	**270**	**338**	**336**
الضفة الغربية	124	141	141	143	143
قطاع غزة	98	115	129	195	193
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
فلسطين	**20.9**	**23.0**	**23.4**	**26.9**	**25.9**
الضفة الغربية	17.3	19.0	18.6	17.7	17.3
قطاع غزة	28.7	31.0	32.6	43.9	41.1
توزيع العاملين الفلسطينيين حسب المنطقة (بالألف)					
مجموع العاملين	**837**	**858**	**885**	**917**	**963**
العاملين في إسرائيل	84	83	99	107	113
العاملين في فلسطين	753	775	786	810	850
في الضفة الغربية	510	519	519	561	572
قطاع خاص	419	424	416	454	463
قطاع عام	91	95	103	107	109
في قطاع غزة	243	256	267	249	278
قطاع خاص	147	157	166	146	176
قطاع عام	96	99	101	103	102
توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية (بالألف)					
الزراعة وصيد الأسماك	100	99	93	95	83
الصناعة (التعدينية والتحويلية)	99	102	108	116	125
الإنشاءات (البناء والإنشاءات)	116	123	138	140	87

مؤشرات أساسية	2011	2012	2013	2014	2015
التجارة والمطاعم والفنادق	170	168	173	185	211
النقل والتخزين والاتصالات	51	56	57	50	61
الخدمات والفروع الأخرى	301	310	316	331	396
معدل الإعالة الاقتصادية (%)					
فلسطين	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**4.9**
الضفة الغربية	4.3	4.4	4.4	4.2	4.2
قطاع غزة	6.5	6.4	6.4	7.1	6.7
معدل الأجر اليومي (بالشيكل)					
فلسطين	**91.7**	**93.0**	**97.2**	**102.1**	**104.0**
الضفة الغربية	85.0	87.1	89.0	90.9	94.0
قطاع غزة	62.5	64.4	63.1	64.0	62.0
إسرائيل والمستوطنات	162.2	164.1	175.6	187.6	199.1

* تقديرات منتصف العام

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 13): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2016

	2015	2016		
	فعلي	سيناريو الأساس	السيناريو المتفائل	السيناريو المتشائم
معدل التغير السنوي				
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**3.5**	**3.3**	**7.1**	**2.4-**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.5	0.9	4.7	4.6-
القيمة المضافة للقطاع الخاص	6.2	3.0	7.6	4.3-
القيمة المضافة للقطاع العام	3.0	3.8	5.4	3.4-
التضخم	1.4	1.6	-	-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %				
إجمالي الاستهلاك	**119.0**	**118.4**	**119.3**	**115.7**
العام	27.1	27.2	26.4	24.0
الخاص	91.9	91.0	92.9	91.7
إجمالي الاستثمار	**21.7**	**21.5**	**21.8**	**19.2**
صافي الصادرات	**40.7-**	**39.9-**	**41.1-**	**34.9-**
إجمالي الصادرات	21.5	21.1	22.1	18.9
إجمالي المستوردات	62.2	61.0	63.2	53.8
صافي السهو والخطأ	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
بنود تذكيرية				
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**7,721.7**	**7,974**	**8,269.9**	**7,536.4**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	**1,746.0**	**1,762.0**	**1,828.0**	**1,666.0**
معدل البطالة	**25.9**	**24.5**	**22.5**	**28.5**
سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل	**3.88**	**3.85**	**3.85**	**3.85**

جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية 2011–2015

(مليون شيكل)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح	**11,313.2**	**12,235.4**	**13,276.2**	**14,353.2**	**14,335.4**
إيرادات الجباية المحلية	**2,510.9**	**2,747.1**	**3,078.6**	**3,114.3**	**3,542.2**
إيرادات ضريبية	1,726.1	1,851.9	2,157.3	2,148.7	2,354.0
إيرادات غير ضريبية	784.8	895.2	921.3	965.6	968.4
تحصيلات مخصصة	-	-	-	-	219.8
إيرادات المقاصة	**5,330.5**	**6,096.2**	**6,089.0**	**7,317.9**	**7,953.0**
الإرجاعات الضريبية (-)	48.5	194.5	806.5	481.3	264.5
المنح والمساعدات الخارجية	**3,520.3**	**3,586.6**	**4,915.1**	**4,402.3**	**3,104.7**
منح لدعم الموازنة	2,915.3	2,985.6	4,531.6	3,676.1	2,757.2
منح لدعم المشاريع التطويرية	605.0	601.0	383.5	726.2	347.5
إجمالي النفقات العامة	**11,651.5**	**12,543.2**	**12,342.2**	**12,860.8**	**13,993.2**
النفقات الجارية وصافي الإقراض	**10,596.9**	**11,730.2**	**11,734.8**	**12,274.4**	**13,306.4**
أجور ورواتب	6,006.8	5,995.6	6,548.1	6,766.5	6,837.0
نفقات غير الأجور	4,089.3	4,662.7	4,426.8	4,485.5	5,173.3
صافي الإقراض	500.8	1071.9	759.9	1,022.4	1,169.2
مدفوعات مخصصة	-	-	-	-	126.9
النفقات التطويرية	**1,054.6**	**813.0**	**607.4**	**586.4**	**686.8**
الرصيد الجاري	**2,804.0-**	**3,081.4-**	**3,373.7-**	**2,323.5-**	**2,075.7-**
الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات	3,858.6-	3,894.4-	3,981.1-	2,909.9-	2,762.5-
الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات	**338.3-**	**307.8-**	**934.0**	**1492.4**	**342.2**
التمويل	**337.7**	**307.7**	**933.3-**	**488.6-**	**653.6**
صافي التمويل من المصارف المحلية	333.7	489.8	895.0-	506.7-	634.0
الرصيد المتبقي	4.0	182.1-	38.3-	18.1	19.6
متوسط سعر الصرف الفعلي	3.58	3.85	3.61	3.57	3.89

المصدر: وزارة المالية.

جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2011–2015

(مليون دولار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الدين المحلي	**1,098.5**	**1,384.8**	**1,267.6**	**1,128.0**	**1,466.5**
المصارف المحلية	**1,089.9**	**1,376.6**	**1,253.0**	**1,114.6**	**1,453.1**
قروض	506.1	718.7	661.3	631.0	798.9
جاري مدين	441.0	480.3	366.3	302.7	433.5
هيئة البترول*	142.8	177.6	225.4	180.9	220.7
المؤسسات العامة الأخرى	**8.6**	**8.2**	**14.6**	**13.4**	**13.4**
الدين الخارجي	**1,114.3**	**1,097.8**	**1,108.6**	**1,088.8**	**1,070.7**
المؤسسات المالية العربية	**617.2**	**629.0**	**630.1**	**620.9**	**618.4**
صندوق الأقصى	522.4	522.5	523.9	517.4	518
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	43.3	56.8	57.9	56.9	56
البنك الإسلامي للتنمية	51.5	49.7	48.3	46.6	44.4
المؤسسات الدولية والإقليمية	**341.9**	**338.5**	**342.5**	**347.7**	**337.4**
البنك الدولي	297.0	290.2	283.6	276.7	269.5
بنك الاستثمار الأوروبي	22.6	25.8	36.1	48.1	45.1
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.3	3.1	3.0	2.7	2.5
الأوبك	19.0	19.4	19.8	20.2	20.3
القروض الثنائية	**155.2**	**130.3**	**136.0**	**120.2**	**114.9**
إسبانيا	92.9	91.9	96.0	84.4	75.8
إيطاليا	31.3	33.2	34.6	30.5	34.1
الصين	5.2	5.2	5.4	5.3	5
السويد	25.8	-	-	-	-
إجمالي الدين العام الحكومي	**2,212.8**	**2,482.6**	**2,376.2**	**2,216.8**	**2,537.2**
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	10,465.4	11,279.4	12,475.9	12,715.6	12,677.4
حصة الفرد من الدين العام الحكومي (دولار)	563.5	613.5	569.9	516.2	573.7

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.

المصدر: وزارة المالية.

جدول (2 - 3): خدمة الدين العام الحكومي، 2011-2015

(مليون دولار)

	الفائدة المدفوعة		الأصل (الأقساط)		خدمة الدين
	محلي	خارجي	محلي	خارجي	
2011	63.1	3.1	156.4-	8.1	**82.1-**
2012	55.8	4.4	433.8	12.7	**506.8**
2013	61.8	6.5	284.8	10.0	**363.1**
2014	45.0	3.7	113.8	6.4	**168.9**
2015	55.2	3.5	240.4	11.8	**310.9**

المصدر: وزارة المالية، بيانات غير منشورة.

جدول (2 - 4): المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2011–2015

(مليون شيكل)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الأجور والرواتب	374.2	816.4	379.7	569.8	602.7
نفقات غير الأجور	925.9	1,046.3	1,220.8	1,711.9	1,591.6
المشاريع التطويرية	270.4	124.2	66.0	351.2	206.3
الإرجاعات الضريبية	368.2	239.4	26.9	146.5	334.8
مدفوعات مخصصة	-	-	-	-	92.9
المجموع	**1,938.7**	**2,226.3**	**1,693.4**	**2,779.4**	**2,828.3**

المصدر: وزارة المالية وصندوق النقد الدولي.

جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2011– 2015

(مليون دولار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الحساب الجاري (صافي)	**2,069.5-**	**1,820.8-**	**2,383.4-**	**2,149.0-**	**1,712.9-**
السلع (صافي)	**3,779.3-**	**4,135.6-**	**4,682.7-**	**4,830.2-**	**4,986.4-**
الصادرات (فوب)	1,053.0	1,135.3	1,133.7	1,383.6	1,479.5
الواردات (فوب)	4,832.3	5,270.9	5,816.4	6,213.8	6,465.9
الخدمات (صافي)	**144.5-**	**293.1-**	**49.5-**	**206.5-**	**192.3-**
الصادرات	746.5	735.8	938.1	788.6	843.2
الواردات	891.0	1,028.9	987.6	995.1	1,035.5
الدخل (صافي)	**749.5**	**857.4**	**1,160.3**	**1,482.4**	**1,381.6**
المقبوضات	843.6	941.3	1,263.8	1,618.4	1,452.1
تعويضات العاملين	736.5	822.9	1,140.5	1,449.4	1,309.2
منها: من إسرائيل	662.8	762.8	1,079.8	1,435.3	1,256.8
دخل الاستثمار	107.1	118.4	123.3	169.0	142.9
المدفوعات	94.1	83.9	103.5	136.0	70.5
التحويلات الجارية (صافي)	**1,104.8**	**1,750.5**	**1,188.5**	**1,405.3**	**2,084.2**
التدفقات إلى فلسطين	**1,668.9**	**2,331.5**	**1,862.9**	**2,013.2**	**2,630.8**
للقطاع الحكومي	709.1	643.3	735.4	614.6	701.5
للقطاع الخاص	959.8	1,688.2	1,127.5	1,398.6	1,929.3
التدفقات من فلسطين	**564.1**	**581.0**	**674.4**	**607.9**	**546.6**
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	**2,035.5**	**1,522.3**	**2,144.8**	**1,765.4**	**1,549.4**
الحساب الرأسمالي (صافي)	**640.0**	**588.2**	**551.4**	**690.9**	**415.8**
التحويلات الرأسمالية (صافي)	640.0	588.2	551.4	690.9	415.8
التدفقات إلى فلسطين	640.0	588.2	551.4	690.9	415.8
للقطاع الحكومي	487.9	340.2	281.0	447.5	128.4
للقطاع الخاص	152.1	248.0	270.4	243.4	287.4
التدفقات من فلسطين	-	-	-	-	-
حيازة الأصول غير المنتجة (صافي)	-	-	-	-	-
الحساب المالي (صافي)	**1,395.5**	**934.1**	**1,593.4**	**1,074.5**	**1,133.6**
الاستثمار المباشر (صافي)	**477.4**	**29.3**	**224.0**	**27.9-**	**65.0-**
استثمارات الحافظة (صافي)	**120.1-**	**16.4-**	**186.8**	**179.1-**	**73.4**
استثمارات أخرى (صافي)	**1,005.6**	**1,087.2**	**1,203.8**	**1,268.7**	**1,033.7**
التغير في الأصول الاحتياطية (لدى سلطة النقد الفلسطينية) (+= انخفاض/ -= ارتفاع)	**33.6**	**166.0-**	**21.2-**	**12.8**	**91.5**
التمويل الاستثنائي	**-**	**28.0**	**5.6**	**7.7**	**8.7**
صافي السهو والخطأ	**34.0**	**298.5**	**238.6**	**383.6**	**154.8**
الميزان الكلي	**33.6-**	**138.0**	**15.7**	**20.4-**	**100.1-**
التمويل	**33.6**	**138.0-**	**15.7-**	**20.4**	**100.1**
العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	19.8	16.1	19.1	16.9	13.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2011-2015

(مليون دولار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
صافي وضع الاستثمار الدولي	**721.0**	**667.0**	**1,161.0**	**1,235.0**	**899.0**
إجمالي الأصول الخارجية	**5,233.0**	**5,262.0**	**6,101.0**	**5,951.0**	**5,855.0**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	192.0	232.0	315.0	167.0	352.0
استثمارات الحافظة في الخارج	1,147.0	1,030.0	1,145.0	1,183.0	1,048.0
الاستثمارات الأخرى في الخارج	3,397.0	3,336.0	3,956.0	3,929.0	3,838.0
ومنها: العملة والودائع	3,325.9	3,234.0	3,862.0	3,759.0	3,815.0
الأصول الاحتياطية	497.0	664.0	685.0	672.0	581.0
إجمالي الالتزامات الأجنبية	**4,512.0**	**4,595.0**	**4,940.0**	**4,716.0**	**4,956.0**
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,328.0	2,336.0	2,450.0	2,453.0	2,486.0
استثمارات الحافظة في فلسطين	611.0	676.0	791.0	710.0	821.0
الاستثمارات الأخرى في فلسطين	1,573.0	1,583.0	1,699.0	1,553.0	1,649.0
ومنها: القروض	1,208.0	1,140.0	1,152.0	1,147.0	1,119.0
العملة والودائع	359.0	443.0	547.0	404.0	530.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية

جدول (4 - 1): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2011–2015

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المصارف					
المصارف المحلية	8	7	7	7	7
المصارف الوافدة، ومنها:	10	10	10	10	9
المصارف الأردنية	8	8	8	8	7
المصارف المصرية	1	1	1	1	1
المصارف الأجنبية	1	1	1	1	1
الإجمالي	**18**	**17**	**17**	**17**	**16**
عدد الفروع والمكاتب					
المصارف المحلية	118	121	125	142	155
المصارف الوافدة، ومنها:	108	111	112	116	119
المصارف الأردنية	101	104	105	109	112
المصارف المصرية	6	6	6	6	6
المصارف الأجنبية	1	1	1	1	1
الإجمالي	**226**	**232**	**237**	**258**	**274**

المصدر: ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 2): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2011-2015

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الفروع والمكتب	226	232	237	258	274
عدد حسابات المودعين	2,545,459	2,715,338	2,748,387	2,766,635	2,940,575
إجمالي قيمة الودائع (مليون دولار)	**6,972.5**	**7,484.1**	**8,303.7**	**8,935.3**	**9,654.6**
أفراد	5,324.3	5,457.5	6,057,9	6,468.9	6,805.9
مؤسسات وشركات	1063.6	1,406.4	1,568.0	1,681.2	2,192.8
القطاع العام	584.5	620.2	677.8	785.2	655.8
إجمالي التسهيلات (مليون دولار)	**3,552.7**	**4.199.1**	**4,480.1**	**4,895.1**	**5824.7**
أفراد*	1,353.8	1,707.7	1,824.5	2,052.0	2,539.5
مؤسسات وشركات**	1,095.8	1,084.5	1,282.3	1,603.3	1,829.1
القطاع العام	1,101.1	1,407.4	1,374.2	1,239.8	1456.1
عدد أجهزة الصراف الآلي	378	435	488	549	592
عدد نقاط البيع	3,658	3,926	4,646	5,579	5987
عدد بطاقات (Credit Cards)	47,046	56,835	62,931	70,029	82,830
عدد بطاقات (Debit Cards)	354,352	410,536	408,636	419,676	466,789
عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	101,728	122,379	132,758	163,074	189,414

* تشمل أيضاً بطاقات الائتمان وغير المقيمين.
** تشمل أيضاً المؤسسات غير الربحية والجاري مدين الجامد.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 3): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2011–2015

(مليون دولار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
أرصدة جارية لدى المصارف	73.9	78.4	102.0	93.5	63.1
ودائع لأجل لدى المصارف	541.2	749.4	839.7	773.8	974.2
ودائع استثمارية لدى مصارف إسلامية	128.8	66.8	17.4	14.3	0.0
موجودات مالية للمتاجرة	100.1	100.4	100.6	100.9	101.1
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	158.3	87.4	90.8	156.9	112.5
سلف وزارة المالية الفلسطينية	3.4	3.4	3.3	0.0	0.0
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	5.7	4.0	7.8	10.4	9.4
ممتلكات وآلات ومعدات	2.5	4.9	4.0	3.0	4.0
مشاريع تحت التنفيذ	6.6	5.2	8.7	14.8	20.6
إجمالي الموجودات	**1,020.5**	**1,099.9**	**1,174.3**	**1,167.6**	**1,284.9**
ودائع مصارف ومؤسسات أخرى	195.3	205.2	137.6	143.0	157.2
ودائع حكومة	0.0	0.0	65.7	0.0	0.0
ودائع رأسمالية واحتياطيات نقدية إلزامية للمصارف	721.2	787.1	858.9	889.0	965.3
حسابات المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع	0.0	0.0	0.0	18.0	41.7
مخصصات وأرصدة دائنة أخرى	14.7	15.5	18.0	16.9	17.0
مجموع المطلوبات	**931.2**	**1,007.8**	**1,080.2**	**1,066.9**	**1,181.2**
رأس المال	58.5	61.4	63.3	70.0	72.9
احتياطي عام	28.8	28.8	28.8	28.8	28.8
احتياطي تقييم عملات أجنبية	2.0	1.9	2.0	1.9	2.0
مجموع رأس المال والاحتياطيات	**89.3**	**92.1**	**94.1**	**100.7**	**103.7**
مجموع المطلوبات ورأس المال والاحتياطيات	**1,020.5**	**1,099.9**	**1,174.3**	**1,167.6**	**1,284.9**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2011–2015

(مليون دولار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات	**18.6**	**17.6**	**17.9**	**22.8**	**18.9**
صافي الفوائد وعوائد الاستثمار	15.8	13.3	12.9	15.6	10.7
إيرادات أخرى	2.8	4.3	5.0	7.2	8.2
النفقات	**14.8**	**14.7**	**16.0**	**16.1**	**15.9**
نفقات الموظفين	9.7	10.4	11.3	10.9	10.6
نفقات إدارية عامة	2.4	2.9	3.2	3.0	3.2
مساهمة سلطة النقد في نفقات وحدة المتابعة المالية	0.0	0.0	0.0	0.7	0.6
استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات	0.5	0.6	1.5	1.5	1.5
نفقات ذمم مشكوك في تحصيلها	2.0	0.8	0.0	0.0	0.0
نفقات قضية الحجز التحفظي	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0
خسائر بيع موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
زيادة الإيرادات عن النفقات من النشاط الاعتيادي	**3.8**	**2.9**	**1.9**	**6.7**	**3.0**
احتياطي إعادة تقييم عملات أجنبية	0.2-	0.0	0.1	0.1-	0.0
صافي زيادة الإيرادات عن المصروفات	**3.6**	**2.9**	**2.0**	**6.6**	**3.0**

المصدر: ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 5): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2011–2015 *

الدوائر والمكاتب	2011			2012			2013			2014			2015		
	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع
مكتب المحافظ	17	3	20	18	2	20	18	2	20	19	2	21	14	4	18
مكتب الأمن والسلامة العامة	8	18	26	8	18	26	13	10	23	13	10	23	12	11	23
وحدة المتابعة المالية	10	0	10	11	0	11	10	0	10	10	0	10	12	0	12
وحدة إدارة المخاطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4	0	4
المكاتب المستقلة	**9**	**3**	**12**	**8**	**3**	**11**	**8**	**4**	**12**	**7**	**4**	**11**	**5**	**4**	**9**
مكتب التظلمات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب أخلاقيات العمل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الاستشارات القانونية	3	1	4	2	1	3	2	2	4	2	2	4	2	2	4
مكتب التدقيق الداخلي	6	2	8	6	2	8	6	2	8	5	2	7	3	2	5
الدوائر الأساسية	**122**	**29**	**151**	**122**	**28**	**150**	**121**	**30**	**151**	**119**	**30**	**149**	**114**	**30**	**144**
مجموعة الاستقرار النقدي	**27**	**4**	**31**	**26**	**3**	**29**	**29**	**5**	**34**	**28**	**5**	**33**	**27**	**5**	**32**
دائرة الأبحاث والسياسة النقدية	16	2	18	15	1	16	16	3	19	16	3	19	15	3	18
دائرة العمليات النقدية	11	2	13	11	2	13	13	2	15	12	2	14	12	2	14
مجموعة الاستقرار المالي	**95**	**25**	**120**	**96**	**25**	**121**	**92**	**25**	**117**	**91**	**25**	**116**	**87**	**25**	**112**
دائرة الرقابة والتفتيش	63	15	78	66	15	81	63	15	78	62	15	77	58	15	73
دائرة نظم المدفوعات	17	4	21	14	4	18	13	4	17	12	4	16	12	4	16
دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق	15	6	21	16	6	22	16	6	22	17	6	23	17	6	23
الدوائر المساندة	**74**	**39**	**113**	**81**	**40**	**121**	**86**	**43**	**129**	**88**	**43**	**131**	**85**	**42**	**127**
دائرة العلاقات العامة والاتصال	2	2	4	6	2	8	8	3	11	6	3	9	6	3	9
دائرة الخدمات العامة	29	21	50	31	21	52	33	24	57	34	24	58	34	23	57
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	16	5	21	20	6	26	22	5	27	23	5	28	21	5	26
دائرة الموارد البشرية	12	3	15	11	3	14	8	3	11	11	3	14	11	3	14
الدائرة المالية	15	8	23	13	8	21	15	8	23	14	8	22	13	8	21
المجموع	**240**	**92**	**332**	**248**	**91**	**339**	**256**	**89**	**345**	**256**	**89**	**345**	**246**	**91**	**337**

* لا يشمل المستشارين والموظفين بعقود.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2011–2015

الدوائر والمكاتب	2011	2012	2013	2014	2015
مكتب المحافظ	**12**	**14**	**7**	**11**	**6**
مكتب الأمن والسلامة العامة	5	6	4	5	2
المكاتب المستقلة	**18**	**22**	**7**	**11**	**13**
مكتب الاستشارات القانونية	4	4	2	2	3
مكتب التدقيق الداخلي	9	8	5	3	6
وحدة المتابعة المالية	5	10	-	6	4
الدوائر الأساسية	**127**	**140**	**195**	**81**	**136**
مجموعة الاستقرار النقدي	**39**	**55**	**41**	**29**	**37**
دائرة الأبحاث والسياسة النقدية	23	26	20	19	22
دائرة العمليات النقدية	16	29	21	10	15
مجموعة الاستقرار المالي	**88**	**85**	**154**	**52**	**99**
دائرة الرقابة والتفتيش	53	47	134	34	59
دائرة نظم المدفوعات	17	10	8	5	13
دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق	18	28	12	13	27
الدوائر المساندة	**68**	**76**	**50**	**30**	**44**
دائرة العلاقات العامة والاتصال	4	11	12	4	9
دائرة الخدمات العامة	15	14	9	6	3
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	17	18	16	10	16
دائرة الموارد البشرية	8	14	5	5	10
الدائرة المالية	24	19	8	5	6
المجموع	**230**	**258**	**263**	**138**	**201**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 7): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2011-2015

(دولار أمريكي)

بيان الميزانية	2011	2012	2013	2014	2015
صافي الموجودات الأجنبية	**4,246.0**	**4,231.3**	**4,891.3**	**5,023.9**	**4,781.3**
المستحقات على غير المقيمين	4,613.1	4,680.3	4,446.0	5,443.9	5,323.2
المطالبات لغير المقيمين	367.1	449.0	554.7	420.0	541.9
صافي المستحقات المحلية (صافي الأصول المحلية)	**3,244.3**	**3,887.7**	**4,053.0**	**4,461.4**	**5,534.1**
صافي المستحقات على الحكومة المركزية	664.9	932.6	778.4	629.4	969.9
المستحقات على الحكومة المركزية	1,102.3	1,406.3	1,376.0	1,242.3	1,458.1
المطالبات على الحكومة المركزية	437.4	473.7	597.6	612.9	488.2
المستحقات على القطاعات الأخرى	2,579.4	2,955.2	3,274.6	3,832.0	4,564.2
الشركات المالية الأخرى	17.0	16.6	10.7	8.5	7.9
السلطات المحلية	2.1	4.5	1.3	0.7	1.1
الشركات غير المالية	0.1	0.0	3.1	0.0	0.0
المستحقات على القطاع الخاص	2,560.2	2,934.1	3,259.5	3,822.8	4,555.2
صافي البنود غير المصنفة الأخرى	**131.4-**	**7.5-**	**16.0-**	**113.2-**	**115.1-**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 8): الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين، 2011-2015

(دولار أمريكي)

بيان الميزانية	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الأصول	**9,337.6**	**10,044.5**	**11,190.7**	**11,815.4**	**12,599.9**
النقدية والمعادن الثمينة	496.7	731.1	956.0	658.5	1,083.2
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3743.7	3673.1	4130.2	4,391.1	3,870.7
لدى سلطة النقد	940.9	998.9	996.6	1,041.5	1,134.1
لدى المصارف في فلسطين	335.3	370.5	452.5	509.8	365.6
لدى المصارف خارج فلسطين	2,467.5	2,303.7	2,681.1	2,839.8	2,371.0
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	830.8	745.3	856.9	985.6	953.3
التسهيلات الائتمانية المباشرة	3,550.7	4,199.1	4,480.1	4,895.1	5,824.8
القبولات المصرفية	5.9	5.3	7.6	6.0	4.1
الاستثمارات	143.6	148.7	155.1	145.0	164.3
الأصول الثابتة	326.1	346.6	362.1	404.4	438.9
الأصول الأخرى	240.1	195.4	242.7	329.7	260.5
إجمالي الخصوم	**9,337.6**	**10,044.5**	**11,190.7**	**11,815.4**	**12,599.9**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	646.5	723.0	900.1	728.2	852.6
أرصدة سلطة النقد	178.9	173.1	189.5	134.6	299.2
أرصدة المصارف في فلسطين	304.7	349.3	445.4	499.9	368.0
أرصدة المصارف خارج فلسطين	162.9	200.7	265.3	93.6	185.4
إجمالي ودائع الجمهور	6,972.5	7,484.2	8,303.7	8,934.5	9,654.2
القبولات المنفذة والقائمة	16.2	10.0	13.8	11.3	13.8
صافي حقوق الملكية، ومنها:	1,184.5	1,256.5	1,359.9	1,464.0	1,463.9
رأس المال المدفوع	874.6	894.8	928.1	976.0	961.3
فائض (فضلة) رأس المال	13.5	12.7	12.0	12.0	9.9
الاحتياطي القانوني	95.8	108.4	123.2	138.0	151.7
الاحتياطات المعلنة	45.0	57.1	70.0	83.9	97.5
الأرباح غير الموزعة	9.2	4.4	4.0	4.7	4.2
أرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة	2.3	6.1-	3.0	2.6-	5.1
احتياطات إعادة التقييم	5.4	5.6	4.1	4.2	4.4
الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية	57.8	75.3	94.2	83.7	95.4
الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض المساندة المؤهلة	0.0	0.0	0.0	7.2	7.2
خسائر وأرباح السنة الجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأرباح والخسائر قيد الموافقة	80.9	104.3	121.3	156.9	127.1
مخصص الضرائب	107.2	111.5	114.1	61.1	43.5
مخصصات أخرى*	287.5	322.9	345.9	368.7	403.4
المطلوبات الأخرى	123.2	136.4	153.2	247.6	168.5

* بما في ذلك أيضاً مخصصات التسهيلات، ومخصص هبوط الأوراق المالية، ومخصص هبوط الاستثمارات، والاستهلاك والإطفاء.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 9): بيان الأرباح والخسائر للمصارف العاملة في فلسطين، 2011-2015

(مليون دولار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الفوائد المقبوضة	312.8	349.1	402.7	423.1	438.4
الفوائد المدفوعة	35.3	42.5	56.7	63.2	64.1
صافي الدخل من الفوائد	**277.5**	**306.6**	**346.0**	**359.9**	**374.3**
صافي العمولات	69.6	73.1	80.3	86.1	90.4
صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات	2.4	8.2	5.1	6.5	6.2
صافي عمليات تبديل وتقييم العملات	26.0	24.6	24.6	25.4	30.6
صافي العمليات من البنود خارج الميزانية	0.4	0.6	0.2	1.9	2.3
صافي النفقات والدخول التشغيلية الأخرى	8.6	6.7	5.6	13.0	6.8
صافي الدخل من غير الفوائد	**107.0**	**113.2**	**115.8**	**132.8**	**136.1**
صافي الدخل من كافة العمليات	**384.5**	**419.8**	**461.8**	**492.7**	**510.1**
النفقات التشغيلية	218.6	231.1	251.5	294.5	320.2
صافي المخصصات	2.1	20.2	9.1	1.9	14.9
صافي الأرباح والخسائر غير العادية (طارئة)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إجمالي النفقات	**220.7**	**251.3**	**260.6**	**296.4**	**335.1**
صافي الدخل قبل الضرائب	163.8	168.5	201.2	196.3	175.3
الضرائب	34.9	44.3	58.3	50.4	43.1
صافي الدخل بعد الضرائب	**128.9**	**124.2**	**142.9**	**145.9**	**132.5**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 10): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2011–2015

(مليون دولار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام، ومنه:	584.5	620.2	676.9	785.2	655.8
السلطة الوطنية الفلسطينية	473.1	473.3	531.3	612.3	487.6
قطاع خاص، ومنه:	6,388.0	6,864.0	7,626.8	8,149.3	8,998.4
المقيم	6,192.3	6,621.4	7,345.4	7,840.6	8,653.8
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	6,194.2	6,696.8	7,447.1	7,940.4	8,615.6
قطاع غزة	778.3	787.4	856.6	994.1	1,038.6
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	2,773.0	2,984.4	3,339.1	3,505.7	3,776.0
ودائع توفير	2,027.1	2,266.7	2,582.9	2,837.3	3,141.9
ودائع لأجل	2,172.4	2,233.1	2,381.7	2,591.5	2,736.3
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	2,718.5	3063.2	3460.6	3,550.4	3,578.6
دينار أردني	1,801.4	1,740.4	2,106.0	2,299.4	2,477.2
شيكل إسرائيلي	2,115.8	2,323.5	2,409.9	2,750.5	3,229.6
عملات أخرى	336.8	357.1	327.2	334.2	368.8
المجموع	**6,972.5**	**7,484.2**	**8,303.7**	**8,934.5**	**9,654.2**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 11): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2011-2015

(مليون دولار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
حسب القطاع المستفيد					
القطاع العام، ومنه:	1,101.1	1,407.4	1,373.2	1,239.8	1,452.6
السلطة الوطنية الفلسطينية	1,098.9	1,402.9	1,372.2	1,239.1	1,455.0
القطاع الخاص، ومنه:	2,449.6	2,791.6	3,106.9	3,655.3	4,372.2
المقيم	2,393.9	2,746.5	3,070.3	3,631.2	4,352.9
حسب نوع التسهيلات					
القروض	2,531.7	2,950.2	3,207.7	3,853.8	4,639.9
الجاري مدين	1,010.3	1,238.0	1,258.5	1,021.0	1,155.4
التمويل التأجيري	8.7	10.9	14.0	20.3	29.5
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	3,250.9	3,768.8	3,986.2	4,320.1	5,135.6
قطاع غزة	299.8	430.3	493.9	575.0	689.2
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	2,245.9	2,255.0	2,464.1	2,838.7	2,929.4
دينار أردني	420.9	549.6	471.1	582.7	863.2
شيكل إسرائيلي	863.6	1,367.6	1,510.7	1,443.6	1,984.7
عملات أخرى	20.3	26.9	34.2	30.1	47.5
المجموع	**3,550.7**	**4,199.1**	**4,480.1**	**4,895.1**	**5,824.8**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 12): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2011-2015

(مليون دولار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
مخصص القروض	34.6	48.3	51.7	47.8	55.7
مخصص الجاري مدين	24.5	28.7	23.7	28.8	28.3
مخصص التمويل التأجيري	0.6	0.6	0.6	0.0	0.0
إجمالي المخصصات	**59.7**	**77.6**	**76.0**	**76.6**	**84.0**
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	3,491.0	4,121.5	4,404.1	4,818.5	5,740.8
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	3,550.7	4,199.1	4,480.1	4,895.1	5,824.8
الفوائد المعلقة	14.4	16.1	19.3	21.1	22.2
التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتظمة)	**98.1**	**129.2**	**129.1**	**124.8**	**124.8**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 13): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية، 2011-2015

(مليون دولار)

البيان	2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)
العقارات والإنشاءات والأراضي	441.2	18.0	631.2	22.6	707.5	22.8	831.2	22.7	1,081.0	24.7
قطاع الصناعة والتعدين	303.7	12.4	173.8	6.2	222.2	7.2	257.2	7.0	264.3	6.1
قطاع التجارة العامة	489.6	20.0	503.2	18.0	612.3	19.7	744.6	20.4	941.9	21.6
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية	33.7	1.4	35.1	1.3	38.3	1.2	46.5	1.3	73.3	1.7
خدمات مالية وخدمات عامة	295.3	12.1	267.4	9.6	242.0	7.8	374.4	10.2	402.0	9.2
تمويل السلع الاستهلاكية	415.2	16.9	783.0	28.0	885.4	28.5	921.7	25.2	1,088.4	24.9
تمويل شراء السيارات	111.4	4.5	113.8	4.1	130.5	4.2	165.1	4.5	200.7	4.6
أخرى	359.5	14.7	142.4	10.2	268.7	8.6	314.7	8.7	316.9	7.3
إجمالي تسهيلات القطاع الخاص	**2,449.6**	**100.0**	**2,791.6**	**100.0**	**3,106.9**	**100.0**	**3,655.3**	**100.0**	**4368.6**	**100.0**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 14): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2011-2015

(نسبة مئوية)

الفترة	الفائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب العملة			الفوائد على الودائع حسب العملة		
	دينار أردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي	دينار أردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي
2011	**7.60**	**6.79**	**11.72**	**1.22**	**0.33**	**1.01**
الربع الأول	6.80	6.27	12.85	1.11	0.30	0.58
الربع الثاني	7.87	6.84	11.26	1.18	0.30	1.06
الربع الثالث	7.91	6.84	11.15	1.22	0.31	1.10
الربع الرابع	7.80	7.19	11.60	1.37	0.40	1.29
2012	**8.11**	**6.97**	**11.30**	**1.70**	**0.46**	**1.23**
الربع الأول	7.70	7.08	11.53	1.55	0.41	1.02
الربع الثاني	7.74	6.98	11.28	1.66	0.46	1.26
الربع الثالث	7.58	6.37	11.09	1.58	0.43	1.25
الربع الرابع	9.40	7.44	11.28	2.01	0.53	1.37
2013	**9.18**	**7.51**	**11.58**	**2.08**	**0.62**	**1.32**
الربع الأول	8.69	7.33	11.65	1.70	0.45	1.09
الربع الثاني	9.50	7.90	11.50	2.40	0.80	1.40
الربع الثالث	9.53	7.73	11.19	2.11	0.49	1.38
الربع الرابع	8.98	7.06	11.97	2.09	0.75	1.40
2014	**9.10**	**6.41**	**10.96**	**2.15**	**0.83**	**1.46**
الربع الأول	9.38	6.01	11.35	2.13	0.77	1.40
الربع الثاني	8.71	6.18	11.05	2.19	0.85	1.40
الربع الثالث	9.35	6.57	10.61	2.13	0.76	1.46
الربع الرابع	8.97	6.88	10.82	2.14	0.92	1.59
2015	**9.05**	**6.78**	**10.18**	**2.20**	**0.94**	**1.57**
الربع الأول	8.79	6.88	10.32	2.15	0.86	2.03
الربع الثاني	9.18	6.46	10.34	2.22	0.97	1.50
الربع الثالث	9.49	6.65	10.15	2.21	0.89	1.37
الربع الرابع	8.75	7.13	9.92	2.21	1.02	1.36

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 15): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2011-2015

(مليون دولار)

السنة	حوالات بنكية		حوالات شخصية		حوالات إلى خارج النظام		حوالات تسوية المقاصة		حوالات تسوية البورصة		عمليات أخرى		إجمالي الحوالات	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2011	6,269	3,560.4	86,849	5,750.6	3,067	8,068.7	7,995	3,341.6			1,457	95.4	**105,637**	**20,816.7**
2012	7,734	13,093.0	145,844	5,511.5	2,908	6,388.4	7,687	3,055.2			1,447	124.8	**165,620**	**28,172.9**
2013	8,223	14,823.0	142,926	6,344.9	2,629	7,383.4	7,758	3,356.3	1,128	72.3	1,506	131.2	**164,170**	**32,111.1**
2014	7,951	16,179.0	154,075	6,761.9	2,311	7,526.6	7,897	3,222.7	1,455	84.2	1,564	135.0	**175,253**	**33,909.4**
2015	7,247	23,439.8	174,677	7,648.5	2,272	7,450.1	7,681	2,780.2	1,464	56.1	1,568	146.0	**194,909**	**41,520.7**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 16): حركة المقاصة الفلسطينية، 2011-2015

(مليون دولار)

السنة	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني		الشيكل الإسرائيلي		اليورو الأوروبي		المجموع	
	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة
حركة الشيكات المقدمة للتقاص										
2011	196,789	2,743.26	112,551	915.00	3,734,636	8,001.42	6,279	235.00	**4,050,255**	**11,894.68**
2012	187,928	1,918.36	106,938	596.21	3,987,948	7,038.57	4,791	76.53	**4,287,605**	**9,629.67**
2013	194,333	2,144.92	105,136	460.65	4,042,570	7,723.31	4,388	238.85	**4,346,427**	**10,567.70**
2014	201,623	2,184.67	118,425	568.29	4,312,778	8,180.18	4,946	184.23	**4,637,772**	**11,117.20**
2015	212,523	2,199.55	119,776	610.04	4,758,872	8,239.27	5,225	82.54	**5,096,396**	**11,131.40**
حركة الشيكات المعادة										
2011	21,196	75.52	15,653	31.84	451,160	650.01	153	1.12	**488,162**	**758.48**
2012	24,272	72.44	16,062	33.59	478,561	570.05	179	1.06	**519,074**	**677.14**
2013	23,778	73.30	14,688	24.05	448,749	561.24	129	0.58	**487,344**	**659.17**
2014	23,368	81.85	14,456	25.64	429,481	551.15	131	1.24	**467,436**	**659.88**
2015	21,478	73.61	13,824	31.34	502,622	563.94	121	1.42	**538,045**	**670.31**

المصدر: ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 17): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصصة، 2014-2015

البيان	2014	2015
عدد المؤسسات	5	6
عدد الفروع	67	64
عدد الموظفين	540	754
عدد القروض	59,702	51,952
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	109.6	136.7
في الضفة الغربية	78.8	100.2
في قطاع غزة	30.8	36.5
توزيع القروض القطاعي (%)		
قطاع الإسكان والرهن العقاري	30.2	27.9
قطاع التجارة العامة	22.1	24.1
قطاع الصناعة والتعدين	10.9	5.0
قطاع الزراعة	14.0	14.9
قطاع الخدمات والمرافق العامة	9.5	9.9
قطاع القروض الاستهلاكية	12.0	13.1
قطاع السياحة	0.6	5.1
المجموع	**100.0**	**100.0**

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

جدول (4 - 18): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد الفلسطينية، 2011–2015

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الضفة الغربية	240	234	232	237	238
قطاع غزة	44	42	38	43	54
الإجمالي	**284**	**276**	**270**	**280**	**292**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 19): أهم البنود المالية لشركات ومحلات الصرافة في فلسطين، 2011–2015

(مليون دولار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الموجودات	37.0	49.4	49.6	52.9	66.8
إجمالي حقوق الملكية	36.5	48.2	46.6	46.1	62.6
رأس المال	35.9	42.7	44.5	46.4	61.8
الأصول المتداولة	35.1	46.8	47.1	49.9	62.7
الأصول الثابتة	2.1	2.7	2.5	2.8	4.1
إجمالي المصاريف	3.6	5.2	5.4	5.0	6.0
الأرباح	1.9	1.8	0.4	0.8-	0.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 20): حركة التداول القطاعية في بورصة فلسطين، 2011–2015

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
عدد جلسات التداول (جلسة)	248	249	241	245	246
قطاع البنوك والخدمات المالية					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	8	9	9	8	8
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	44,564,832	54,449,352	55,218,127	66,612,640	93,557,905
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	68,548,544	85,474,771	89,706,366	111,626,482	170,163,789
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	13279	11,674	11,978	8,099	10,852
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	591,178,656	721,684,139	857,285,505	840,468,008	1,010,362,972
قطاع التأمين					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	7	7	7	7	7
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	7,383,592	8,414,778	15,355,249	6,387,299	6,329,064
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	7,460,229	8,115,012	10,671,780	4,273,400	3,084,350
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	2,390	1,811	1,445	1,193	739
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	101,170,817	105,291,000	101,059,750	105,346,000	110,496,000
قطاع الاستثمار					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	8	8	8	9	9
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	75,668,213	41,465,990	99,390,243	73,144,267	50,418,739
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	98,283,998	41,887,995	113,435,799	109,532,601	56,384,917
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	21,408	10,864	12,726	16,552	8,184
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	398,695,700	371,606,871	496,241,132	545,274,304	512,422,052
قطاع الصناعة					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	11	11	12	12	13
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	12,194,155	6,740,195	7,057,567	4,820,022	4,079,238
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	28,387,306	13,507,153	15,007,175	9,139,003	9,509,195
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	5,939	3,232	4,261	2,773	1,845
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	226,198,909	219,022,649	276,351,278	273,684,639	298,390,147
قطاع الخدمات					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	12	13	13	12	12
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	44,733,583	36,233,893	25,944,753	30,580,926	20,844,517
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	162,968,139	124,455,510	111,953,149	119,345,638	81,245,962
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	18,912	13,861	14,015	12,640	9,394
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	1,465,225,818	1,441,535,716	1,516,540,720	1,422,586,673	1,407,525,208
القيم الإجمالية					
عدد الشركات الكلي	**46**	**48**	**49**	**48**	**49**
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	**184,544,375**	**147,304,208**	**202,965,939**	**181,545,154**	**175,229,463**
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	**365,648,216**	**273,440,441**	**340,774,269**	**353,917,124**	**320,388,213**
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	**61,928**	**41,442**	**44,425**	**41,257**	**31,014**
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	**2,782,469,900**	**2,859,140,375**	**3,247,478,385**	**3,187,359,624**	**3,339,196,379**
مؤشر القدس العام	**476.9**	**477.6**	**541.45**	**511.77**	**532.73**

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

جدول (4 - 21): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2011-2015

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الشركات	10	10	10	10	9
عدد الفروع	99	111	114	111	116
عدد الموظفين	1,028	1,035	1,075	1,175	1,156
عدد الوكلاء	239	229	225	215	206
إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)	150.5	144.5	158.7	171.0	164.8
التعويضات المدفوعة (مليون دولار)	75.6	88.4	88.7	108.1	97.9
إجمالي الموجودات/ المطلوبات (مليون دولار)	323.6	340.0	367.0	383.0	352.4
رأس المال المدفوع (مليون دولار)	63.1	67.2	67.9	69.7	58.7
حقوق الملكية (مليون دولار)	101.1	108.8	119.8	136.7	124.6

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).